



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

## أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

## دكتوراه علوم

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من طرف:

بوشويط إبتسام

عنوان الأطروحة:

متطلبات جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي

دراسة حالة مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL

أطروحة مناقشة بتاريخ 22 أفريل 2025 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
يزيد تفرارت	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
نصر الدين عيساوي	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
لامية حمائية	أستاذ محاضر -أ-	أم البواقي	عضوا
إيمان العلي	أستاذ محاضر -أ-	قسنطينة 2	عضوا
زكية شناقر	أستاذ محاضر -أ-	خنشلة	عضوا
كريمة سلطان	أستاذ محاضر -أ-	سكيكدة	عضوا

السنة الجامعية 2025/2024





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

## أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

## دكتوراه علوم

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من طرف:

بوشويط إبتسام

عنوان الأطروحة:

متطلبات جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي

دراسة حالة مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL

أطروحة مناقشة بتاريخ 22 أفريل 2025 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
يزيد تفرارت	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
نصر الدين عيساوي	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
لامية حمائزية	أستاذ محاضر -أ-	أم البواقي	عضوا
إيمان العلي	أستاذ محاضر -أ-	قسنطينة 2	عضوا
زكية شناقر	أستاذ محاضر -أ-	خنشلة	عضوا
كريمة سلطان	أستاذ محاضر -أ-	سكيكدة	عضوا

السنة الجامعية 2025/2024



# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى نبع الحنان والحب وإلهامي ودعمي  
إلى من غرسوا في حب العلم ومواصلة التعلم وأناروا طريقي بدعائهم

أبي وأمي

حفظهما الله من كل سوء وشر وأمد في عمرهما ورزقني برهما.

إلى سندي في الحياة اخوتي زكرياء، وشعيب، وصالح الدين حفظهم الله

ورزقهم خيري الدنيا والآخرة

وإلى اخي محمد الأمين وزوجته وأولاده، وأختي شروق وزوجها وأولادها

رعاهم الله وحفظهم وأنار دربهم

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في سبيل انجاز هذا البحث.

إلى كل طالب علم

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الطالبة

# شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين أولا وأخيرا على عظيم نعمه وجزيل كرمه والصلاة والسلام على سيد الخلق ونبي العلم ومنارة المعرفة وخاتم الأنبياء والمرسلين وبعد،

انطلاقا من العرفان بالجميل يطيب لي أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير وخالص الدعاء إلى صاحب الفضل والمنة بعد الله عزو وجل المشرف الأستاذ الدكتور عيساوي نصر الدين

لما قدمه لي من ملاحظات وتوجيهات وتشجيعات وما قدمه من وقت وجهد وعلم خلال فترة اعداد الأطروحة والذي كان له بالغ الأثر في إثراء وتشكيل ملامحها واخراجها على ما هي عليه

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كلا باسمه ومقامه رغم أعبائهم الثقيلة ومشاغلمهم الكثيرة على موافقتهم مناقشة الأطروحة

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى طاقم إدارة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي كلا باسمه ومقامه. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القائمين على إدارة مجمع صيدال. إلى كل من ساندني وقدم له يد العون والمساعدة من قريب ومن بعيد.

الطالبة

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى إلقاء الضوء على المتطلبات المؤطرة لجودة المعلومة المالية، بالإضافة إلى إبراز دورها في تحقيق الإفصاح المالي المطلوب للشركات المدرجة في البورصة؛ حالة مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL. وبغرض إنجاز هذا العمل، تم اتباع المنهجية التالية: الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، قصد وصف متغيري الدراسة وتحليل العلاقة بينها، كما تم تطبيق أسلوب دراسة الحالة، وذلك لتجميع المعطيات وإسقاطها على أرض الواقع.

ومن بين نتائج هذه الدراسة البحثية: يولي مجمع صيدال عموما اهتماما كبيرا بالمتطلبات المؤطرة لجودة المعلومة المالية، لاسيما الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومة المالية، وهما خاصية الملاءمة وخاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية؛ كما يهتم المجمع بشكل متفاوت بالخصائص المعززة، وتبقى خاصية التوقيت المناسب، هي الخاصية التي فيها تدبب في تحقيقها، بسبب التأخير المتكرر المسجل من قبل المجمع، في إيداع ونشر المعلومات المالية في وقتها القانوني هذا التأخير الذي من شأنه أن ينقص من مدلول المعلومة المالية ويجعلها محدودة الاستخدام.

**الكلمات المفتاحية:** قوائم وتقارير مالية، جودة المعلومة المالية، خصائص نوعية، إفصاح مالي، مجمع صيدال.

## **Résumé :**

Ce travail vise principalement à mettre en lumière les diligences qui encadrent la qualité de l'information financière, en outre mettre en exergue le rôle de ces diligences dans la réalisation du rapport des sociétés cotées en bourse, le cas du groupe les industries pharmaceutiques SAIDAL. Pour réaliser ce travail, nous avons opté pour la méthodologie suivante : la première, méthode descriptive analytique, afin de décrire et analyser les deux variables de cette étude, la deuxième, quant à elle, la méthode étude de cas, nous a permis de collecter les données nécessaires dans une situation réelle.

Parmi les résultats de ce travail de recherche : en général, le groupe SAIDAL-Algérie s'intéresse beaucoup aux diligences qui encadrent la qualité de l'information financière, en l'occurrence les caractéristiques qualitatives fondamentales de l'information financière la pertinence et la représentation fidèle; nous avons constaté qu'il s'intéresse aussi, peu ou prou, aux caractéristiques de support, sauf celle du moment opportun, parce que le groupe accuse un retard récurrent quant au dépôt et la présentation de ses états financiers, ce retard peut rendre l'information financière caduque, obsolète ou hors d'usage.

**Mots-clés :** Etats et rapports financiers, Qualité de l'information financière, Caractéristiques qualitatives, Divulgence financiers, Groupe SAIDAL.

**Abstract:**

The study's main aim was to elucidate the standards regulating the quality of financial information, as well as to underscore its significance in the preparation of necessary financial disclosures for listed companies; For instance, of the pharmaceutical industries SAIDAL Complex. In order to achieve this goal, the analytical descriptive approach was employed, with emphasis on the case-study method to delineate the study's variables and examine their interrelations.

This research study indicates that the SAIDAL complex attaches great importance to the standards regulating the quality of financial information, particularly the primary qualitative attributes, specifically relevance and faithful representation of financial information. Additionally, the complex exhibits a fluctuating interest in supplementary characteristics the timeliness element continues to be a significant issue, as the complex has consistently experienced delays in the timely submission and distribution of financial information, this delay would diminish the significance of the knowledge and render it in limited use.

**Keywords:** Financial statements and Reports, Quality of Financial Information, Qualitative characteristics, Financial Disclosure, SAIDAL Complex.



# قائمة الجداول

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
20	الاختلاف بين البيانات والمعلومات	01
114	فارق إعادة تقييم التثبيتات	02
115	القيمة السوقية لسهم مجمع صيدال خلال عشرة سنوات	03
118	مقارنة بين رقم الأعمال السنوي المستهدف والمحقق لسنتي 2022 و 2023	04
119	مقارنة بين الإنتاج السنوي المستهدف والإنتاج الفعلي لسنتي 2022 و 2023	05
120	النسب المالية	06
129	قيمة الامدادات (التموينات) حسب طبيعة مصدرها	09
130	كشف الاستحقاقات حسب فئة الزبائن (العملاء)	10

# قائمة الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
14	طبيعة عمل المحاسبة الإدارية	01
25	مكونات نظام المعلومات المحاسبي والعلاقة فيما بينها	02
37	الترتيب الهرمي لأهداف التقارير المالية حسب لجنة (Trueblood)	03
53	معايير جودة المعلومات المالية	04
57	التسلسل الهرمي لخصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب (FASB)	05
94	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	06
116	قيمة السهم السوقية لمجمع صيدال من سنة 2014 إلى غاية 2023	07
125	رقم الأعمال الشهري المستهدف والمحقق لسنتي 2022 و 2023	08
126	المبيعات الشهرية لمنتجات علاج الأورام	09
128	كمية الإنتاج الشهري المستهدف والمحقق لسنتي 2022 و 2023	10

# فہرِس المحتویات

# فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	الإهداء
	شكر وعرهان
	ملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ز	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كمرشد لإعداد وعرض القوائم المالية</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التطور الوظيفي للمحاسبة من مسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات
3	المطلب الأول: مراحل نشأة وتطور المحاسبة
3	أولاً- مرحلة المحاسبة على أساس القيد المفرد
4	ثانياً- مرحلة المحاسبة على أساس القيد المزدوج
5	ثالثاً- مرحلة إدخال الأساليب العلمية في الممارسات المحاسبية
8	المطلب الثاني: تعريف المحاسبة
8	أولاً- تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
9	ثانياً- تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة
10	ثالثاً- تعريف المخطط المحاسبي العام الفرنسي
10	رابعاً- تعريف المشرع الجزائري
11	خامساً- تعريف بعض الاقتصاديين والمتخصصين في المحاسبة
12	المطلب الثالث: فروع المحاسبة
13	أولاً- المحاسبة المالية
13	ثانياً - المحاسبة الإدارية
14	ثالثاً- محاسبة التكاليف
15	رابعاً- المحاسبة الحكومية
16	خامساً- محاسبة المسؤولية الاجتماعية

17	المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وعناصره الأساسية
17	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول: النظام، البيانات والمعلومات
17	أولاً- مفهوم النظام
18	ثانياً- مفهوم البيانات
19	ثالثاً- مفهوم المعلومات
20	المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبي
20	أولاً- تعريف نظام المعلومات
22	ثانياً- تعريف نظام المعلومات المحاسبي
24	المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي
24	أولاً- المدخلات
24	ثانياً- معالجة البيانات
24	ثالثاً- المخرجات
25	رابعاً- التغذية العكسية (الراجعة)
25	خامساً- الرقابة
26	المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي
26	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
28	المطلب الثاني: مفهوم التقارير المالية
29	المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية
29	أولاً- التقارير الداخلية
30	ثانياً- التقارير الخارجية
30	المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التقارير المالية
30	أولاً- الإدارة
31	ثانياً- المستثمرون الحاليون والمرتبون
32	ثالثاً- البنوك والمؤسسات المالية
32	رابعاً- الموردون والدائنون التجاريون
32	خامساً- الزبائن أو العملاء
33	سادساً- العمال والنقابات العمالية

33	سابعاً- الجهات أو الهيئات الحكومية
34	ثامناً- المحللون الماليون
34	تاسعاً- أطراف أخرى
35	<b>المبحث الرابع: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب المنظمات والهيئات المهنية</b>
35	المطلب الأول: مراحل تطور أهداف القوائم والتقارير المالية
36	المطلب الثاني: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب لجنة Trueblood
39	المطلب الثالث: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب معهد المحاسبين القانونيين (تقرير الشركات)
41	المطلب الرابع: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
41	أولاً- أهداف رئيسية
41	ثانياً- أهداف فرعية
42	المطلب الخامس: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية
44	<b>خلاصة الفصل الأول</b>
<b>الفصل الثاني: خصائص جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي</b>	
46	<b>تمهيد</b>
47	<b>المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المالية</b>
47	المطلب الأول: مفهوم الجودة
47	أولاً- التعريف اللغوي
48	ثانياً- التعريف الاصطلاحي
49	المطلب الثاني: تعريف جودة المعلومة المالية
49	أولاً- تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
49	ثانياً- تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية
50	ثالثاً- تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين
50	رابعاً- تعريف اتحاد المحللين الماليين
50	خامساً- تعريف بعض الباحثين
51	المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومة المالية
51	أولاً- المعايير القانونية

51	ثانيا- المعايير الرقابية
51	ثالثا- المعايير المهنية
52	رابعا- المعايير الفنية
54	المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المالية ومحدداتها الحاكمة
54	المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور خصائص جودة المعلومة المالية
54	أولا- دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة
54	ثانيا- دراسة لجنة تروبلود Trueblood
55	ثالثا- دراسة مجلس المبادئ المحاسبية
55	رابعا- دراسة لجنة المعايير المحاسبية
55	خامسا - دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
58	سادسا- دراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية
59	المطلب الثاني: أنواع خصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية
59	أولا- الخصائص النوعية الرئيسية
59	الخاصية الرئيسية الأولى: الملاءمة
59	الخاصية الفرعية الأولى: القدرة التنبؤية
60	الخاصية الفرعية الثانية: القدرة التأكيدية (الاسترجاعية)
61	الخاصية الرئيسية الثانية: التمثيل الصادق
62	الخاصية الفرعية الأولى: معلومات مالية كاملة
62	الخاصية الفرعية الثانية: معلومات مالية محايدة
63	الخاصية الفرعية الثالثة: معلومات مالية خالية من الأخطاء
63	ثانيا- الخصائص المعززة (الداعمة) للخصائص النوعية الرئيسية
63	الخاصية الأولى: القابلية للمقارنة
64	الخاصية الثانية: خاصية القابلية للتحقق
64	الخاصية الثالثة: خاصية القابلية للفهم
65	الخاصية الرابعة: التوقيت المناسب
66	المطلب الثالث: المحددات والقيود على الخصائص النوعية للمعلومة المالية
66	أولا- الموازنة بين التكلفة والمنفعة

66	ثانيا- الموازنة بين التوقيت الملائم والخصائص النوعية الأخرى
67	ثالثا- الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات
68	<b>المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الإفصاح المالي</b>
68	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المالي
68	أولا- الجذور التاريخية لظهور الإفصاح
70	ثانيا- تعريف الإفصاح المالي
72	ثالثا- أهمية الإفصاح المالي وأهدافه
73	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المالية
73	أولا- المستخدم المستهدف للمعلومات المالية
75	ثانيا- أغراض استخدام المعلومات المالية
75	ثالثا- طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها
76	رابعا- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية
76	خامسا- توقيت الإفصاح عن القوائم المالية
77	المطلب الثالث: أنواع الإفصاح
77	المعيار الأول: نوع المعلومات المفصح عنها
77	أولا- الإفصاح الوقائي
77	ثانيا- الإفصاح التثقيفي
78	المعيار الثاني: كمية المعلومات المفصح عنها
78	أولا- الإفصاح الشامل
78	ثانيا- الإفصاح الكافي
78	ثالثا- الإفصاح العادل
78	المعيار الثالث: الالتزام القانوني بالمعلومات المفصح عنها
78	أولا- الإفصاح الإلزامي
79	ثانيا- الإفصاح الاختياري
80	<b>المبحث الرابع: العلاقة السببية بين خصائص جودة المعلومة المالية والإفصاح المالي</b>
80	المطلب الأول: العلاقة بين خاصية ملائمة المعلومة المالية والإفصاح المالي
81	المطلب الثاني: العلاقة بين خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية والإفصاح المالي

82	المطلب الثالث: العلاقة بين الخصائص المعززة (الداعمة) والإفصاح المالي
82	أولاً - العلاقة بين خاصية قابلية المقارنة والإفصاح المالي
84	ثانياً- العلاقة بين خاصية قابلية للفهم والإفصاح المالي
85	ثالثاً- العلاقة بين خاصية القابلية للتحقق والإفصاح المالي
86	رابعاً- العلاقة بين خاصية التوقيت المناسب والإفصاح المالي
88	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: دور متطلبات جودة المعلومة المالية في تحقيق الإفصاح المالي لمجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL</b>	
90	تمهيد
91	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع الصناعات الصيدلانية " SAIDAL "
91	المطلب الأول: نشأة وتطور مجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال"
93	المطلب الثاني: التنظيم العام لمجمع صيدال
94	المطلب الثالث: الأهداف والآفاق المستقبلية لمجمع صيدال
94	أولاً- الأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال
95	أولاً- الرئيس المدير العام
95	ثانياً- الأمين العام
95	ثالثاً- مديريات مجمع صيدال
100	رابعاً- الشركات الفرعية
101	المطلب الثالث: الأهداف والآفاق المستقبلية لمجمع صيدال
101	أولاً- الأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال
102	ثانياً- برنامج التطوير الصناعي
102	ثالثاً- الأهداف المستقبلية لمجمع صيدال
104	المبحث الثاني: تقييم توفر خاصية ملاءمة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال
104	المطلب الأول: تقييم توفر القدرة التنبؤية للمعلومات المالية
105	أولاً- الإفصاح عن معلومات الأحداث والعمليات المستقبلية، أو معلومات تساعد في توقع النتائج المستقبلية
109	ثانياً- الإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية

114	ثالثا- استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي
117	المطلب الثاني: تقييم توفر القدرة التأكيدية (التغذية العكسية)
117	أولا- مؤشر رقم الأعمال السنوي
119	ثانيا- مؤشر الإنتاج السنوي
120	ثالثا- مؤشر نتيجة السنة المالية الصافية
120	رابعا- مؤشر النسب المالية
122	المطلب الثالث: تعزيز خاصية الملاءمة بتوفر طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية
122	أولا- طبيعة المعلومات حول قطاع النشاط الذي ينتمي اليه مجمع صيدال
122	ثانيا- أهمية المعلومات التي تظهرها القوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال
124	المبحث الثالث: تقييم توفر خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال
124	المطلب الأول: تقييم توفر خاصة اكتمال المعلومات المالية المفصح عنها
125	أولا- معلومات حول رقم الأعمال الشهري المستهدف والمحقق لسنتي 2022 و 2023
128	ثانيا- معلومات حول الإنتاج الشهري المتوقع والمحقق بالكمية والقيمة في سنة 2023
128	ثالثا - معلومات حول كمية مخزون المنتجات تامة الصنع إلى غاية 2023/12/31
129	رابعا- معلومات حول سلسلة الامدادات (التموينات)
129	خامسا- معلومات حول حقوق المجمع لدى الزبائن
131	سادسا- معلومات حول التنمية الصناعية
131	سابعا- تم ادراج معلومات مالية حول الديون متوسطة وطويلة الأجل
132	المطلب الثاني: تقييم توفر خاصية حيادية المعلومات المالية المفصح عنها
132	أولا- توفر الوثائق والمستندات الثبوتية لمختلف العمليات المسجلة محاسبيا
133	ثانيا- القيام بالجرد والمطابقة الدورية بين الجرد المادي والجرد المحاسبي
134	المطلب الثالث: اختبار توفر خاصية خلو المعلومات المالية من الأخطاء الجوهرية
134	أولا- تقرير مدقق الحسابات الداخلي
135	ثانيا- وجود تقرير محافظ حسابات خارجي مستقل عن المجمع
137	المبحث الرابع: تقييم توفر الخصائص المعززة لجودة المعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال
137	المطلب الأول: تقييم توفر خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية
138	المطلب الثاني: واقع خاصية قابلية التحقق من المعلومات المالية لمجمع صيدال

139	المطلب الثالث: تقييم خاصية قابلية فهم المعلومات المالية لمجمع صيدال
140	المطلب الرابع: واقع توفر خاصية التوقيت المناسب للمعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال
142	خلاصة الفصل الثالث
144	الخاتمة
151	المراجع
164	الملاحق



# مقدمة

إن اتساع نشاط الأسواق المالية، وتطور الوحدات الاقتصادية، وتلاشي الحدود الجغرافية، ساهم في بلوة لغة محاسبية دولية موحدة، لتلبية حاجيات ومتطلبات السوق. ولتحقيق تجانس في المقارنة بين مختلف الوحدات الاقتصادية، بدأت الجهود تنصب على توحيد أسس وقواعد مهنة المحاسبة، والتي نتج عنها ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، وذلك من أجل توفير قاعدة واحدة، لقراءة القوائم المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية، في مختلف دول العالم، ما نتج عنه إحداث هيئات لأسواق المال، تسهر على مراقبة وضمان حسن سيرورته، وإعطاء شفافية ومصداقية أكثر للمتدخلين الاقتصاديين، وحماية المستثمرين من بعض ممارسات الوحدات الاقتصادية، التي قد تتلاعب بالمعلومات المالية، من خلال عدم إظهارها بصورتها الحقيقية.

لكي تكون المعلومات المالية، المستخرجة من القوائم المالية ذات جودة عالية، ومفيدة لمستخدميها- باعتبارها المحرك الأساسي في اتخاذ القرارات الاقتصادية- وجب أن تتصف بالخصائص النوعية التي تم صياغتها وفقا لدراسات متخصصة، وتعتمد بالدرجة الأولى على وجهات نظر، واضعي المعايير المحاسبية، والجمعيات والمجالس المحاسبية المهنية، والبحوث والدراسات المحاسبية والمالية المتخصصة، ومن أهمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وما تم الاتفاق عليه من طرفهما وتشكيل يسمى بالمشروع المشترك فيما بينهما.

وخلال السنوات الأخيرة، وقعت جملة من الفضائح المالية، الناجمة في معظمها عن تجاوزات، وتلاعبات في إنتاج وعرض المعلومة المالية، والتي هزت عديد الاقتصاديات خاصة المتقدمة منها، وقد نتج عنها افلاس كبرى الشركات العالمية، مثل: Enron, WorldCom, Parmalat, Lernout & Hauspie- وتكبد اقتصادها خسائر مالية كبيرة، ليس بسبب نشاطات غير شرعية؛ وإنما بسبب الكيفية التي أظهرت من خلالها وضعياتهم المالية. حيث حاولت إظهار أوضاع مالية معاكسة تماما عن الأوضاع المالية الحقيقية، مما أدى إلى فقدان الثقة فيها، وفي الأسواق المالية التي تنشط فيها، وفي المعلومات المالية المفصح عنها من قبلها.

من أهم نتائج هذه الفضائح المالية فقدان الثقة في الممارسات المحاسبية، نتيجة فقدان الثقة في المعلومة المالية المفصح عنها، هذه الأخيرة التي أعدت بطريقة لم تظهر حقيقة الأوضاع المالية، وقد ترتب عن هذا فقدانها لأهم عنصر يميزها ألا وهو جودتها. وبغرض إعادة الثقة في المعلومات المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية، قامت هيئات المحاسبة الدولية، بإصدار بيان مشترك فيما بين، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير

المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لوضع خصائص نوعية رئيسية ومعززة لها، خاصة بالمعلومات المالية ذات الجودة العالية.

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي قامت بإصلاح نظامها المحاسبي، وتبنيها لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، وتوفير البيئة المحاسبية الملائمة، وضبط الممارسات المحاسبية المضللة، لضمان اكتساب المعلومات المالية ثقة أكبر من طرف مستخدميها، واخترنا مجمع الصناعات الصيدلانية "SAIDAL"، كدراسة حالة.

## 1- طرح إشكالية الدراسة:

نظرا إلى معايير المحاسبة الدولية (IAS)، ومعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS)، التي تعتمد بالأساس على معطيات وبيانات الواقع، لإنتاج المعلومات المالية، وبهدف الحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية لتحقيق الإفصاح المالي الجيد، ومحاوله معرفة وتقييم خصائص هذه الجودة في المعلومات المالية المفصح عنها عامة، ومن قبل مجمع الصناعات الصيدلانية "SAIDAL" بالجزائر خاصة، نحاول طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**ما دور متطلبات جودة المعلومة المالية في تحقيق الإفصاح المالي لمجمع الصناعات الصيدلانية (SAIDAL)؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل اكتساب المعلومة المالية للقدرة التنبؤية والتأكيدية يجعلها ملائمة لتصحيح قرارات مستخدميها؟
- هل اظهار المعلومة المالية بصورة كاملة يحقق مصداقيتها في عرض الأحداث والعمليات الفعلية؟
- هل توفر الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومة المالية يحسن مستوى الإفصاح المالي؟
- هل تتوفر خصائص الجودة في المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL؟

## 2- فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

### الفرضية الأولى:

اكتساب المعلومة المالية للقدرة التنبؤية والتأكدية يجعلها ملائمة لتصحيح قرارات مستخدميها.

### الفرضية الثانية:

اظهار المعلومة المالية بصورة كاملة يحقق مصداقيتها في عرض الأحداث والعمليات الفعلية.

### الفرضية الثالثة:

توفر الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومة المالية يحسن مستوى الإفصاح المالي.

### الفرضية الرابعة:

تتوفر خصائص الجودة في المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL.

## 3- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نهتم إلى حد بعيد في اختيار هذا الموضوع، إلى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية،

حيث تتمثل:

الاعتبارات الموضوعية في:

- حداثة الموضوع واقتترانه بالإصلاحات المحاسبية الدولية والمحلية؛
- نظرا لأهمية هذا الموضوع في توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات التي تمس جانب جودة المعلومات المالية وما تتمتع به من خصائص نوعية مفيدة في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وإظهار صورتها المالية الحقيقية؛
- يؤدي تحديد متطلبات جودة المعلومات المالية إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعدهم عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك؛
- الاهتمام بالبيئة المحاسبية الجزائرية من خلال دراسة حالة مجمع الصناعات الصيدلانية الجزائرية والتعرف على الممارسات والإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها الجزائر وما مدى انعكاس ذلك على جودة المعلومات المالية للوصول إلى تحقيق الإفصاح المالي الجيد؛

- ندرة ونقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

أما الاعتبارات الذاتية، فتتمثل في:

- يندرج البحث ضمن اختصاصنا وتكويننا؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع؛
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع كونه يشتمل على عدة جوانب مهمة.

#### 4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، داخل الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية المعدة من طرفها، ومعرفة أهم متطلبات تحقيق عنصر الجودة فيها، من أجل الاستعانة بها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف مستخدميها، لأن فعالية وكفاءة هذه القرارات مرتبطة بدرجة كبيرة على الجودة التي تتوفر في المعلومات المالية المفصح عنها، كما أن هذه الدراسة تبين مدى تقيد الوحدات الاقتصادية الجزائرية، وذلك عن طريق دراسة مجمع الصناعات الصيدلانية كدراسة حالة، بمتطلبات جودة المعلومة المالية التي نص عليها المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة علاقتها بالإفصاح المالي الجيد.

#### 5- أهداف الدراسة: من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي:

- الإجابة على إشكالية البحث الموضوعية من خلال اختبار الفرضيات المقترحة؛
- يؤدي التركيز على دراسة هذا الموضوع، إلى توفير قاعدة بيانات حول معرفة متطلبات جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، وتقييم الطرق والأساليب المحاسبية البديلة لاختيار من بين الأساليب المتاحة الطريقة المحاسبية التي تنتج المعلومات الجيدة؛
- تحسين وتطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية من خلال إظهار المعلومات المالية الحقيقية لمساعدة المستفيدين منها من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية؛

- الاهتمام أكثر بالبيئة المحاسبية الجزائرية والإصلاحات التي شملتها، من خلال دراسة وتقييم متطلبات جودة المعلومات المالية، التي تتضمنها القوائم المالية المعدة من قبل مجمع الصناعات الصيدلانية، وفق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي، وعلاقتها بالإفصاح المالي؛
- التعرف أكثر على واقع الممارسات المحاسبية الجزائرية، وبصفة خاصة دراسة وتقييم مخارج النظام المحاسبي المالي، ومدى أهمية مواكبتها وتكييفها مع الممارسات المحاسبية الدولية.

## 6- منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وأبعاده، واختبار صحة الفرضيات، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي، لإعطاء نظرة تاريخية خاصة، بظهور وتطور الممارسات المحاسبية من خلال التطرق، إلى أهم المراحل التاريخية، لتطور المحاسبة، وما صاحبها من تطور في الخصائص النوعية للمعلومة المالية، ذات الجودة العالية، وتطور معايير الإبلاغ المالي الدولية، بالتركيز على مقومات الإفصاح المالي المناسب. كما نعتد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع البيانات، والمعلومات حول متطلبات جودة المعلومة المالية، وعلاقتها بتحقيق الإفصاح المالي المناسب، لجميع الفئات المستفيدة من المعلومة المالية، مع محاولة تفسير وتحليل الخصائص النوعية، المتعلقة بجودة المعلومات المالية، التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، الخاصة بمجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL. ولتحقيق منهجية هذه الدراسة يتم استخدام أدوات ومصادر البيانات التالية:

- المسح والاطلاع المكتبي على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع وكذا مواقع الانترنت؛
- الملتقيات والمقالات التي لها علاقة بالموضوع، والقوانين والتشريعات الموجودة في الجرائد الرسمية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- المقابلات والزيارات الشخصية الميدانية لمجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL.

## 7- حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تتطرق هذه الدراسة إلى موضوع متطلبات جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي؛

- الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024؛

- الحدود المكانية: تم اختيار مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL الذي يعتبر من أهم الوحدات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة لإجراء الدراسة التطبيقية.

## 8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، وتتقاطع معه في بعض النقاط، سنحاول إعطاء ملخص عن أهم هذه الدراسات كما يلي:

الدراسات باللغة العربية:

سليماني عبد الحكيم، جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية- الجزائر)، رسالة دكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

قامت هذه الدراسة بإبراز مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، وتم اختار المجمع الصناعي صيدال كعينة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجزائر والذي يتم تداول 20% من أسهمه في بورصة الجزائر، بحيث تم تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي، وكذلك مدى توفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية للمجمع، بعد التزامه بتطبيق النظام المحاسبي المالي، بالشكل الذي يلبي حاجيات المستثمرين، وتمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل مجمع صيدال، عزز عملية الإفصاح المحاسبي، وساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وانعكس إيجاباً على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية.

نرمين صبحي، قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية 2015: نموذج مقترح، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017.

قدمت هذه الدراسة نموذج مقترح لقياس جودة الإفصاح المحاسبي يعتمد على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية وفقا لآخر تحديث لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة في 2015، وذلك وفق 23 بندا لقياس الجودة، اعتمادا على الخصائص الأساسية (الملائمة والتمثيل الصادق)، والخصائص الثانوية (القابلية للتحقق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب)، وقد توصلت هذه الدراسة، إلى تعدد الطرق المستخدمة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، وتعدد الجهود المبذولة من قبل الهيئات العلمية والمهنية، من أجل تحقيق تلك الجودة بالتقارير والقوائم المالية، ويعتبر نموذجا شاملا لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، يمكن استخدامه من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.

فوزية العايب، أثر محددات الإفصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2016، 2017.

تناولت هذه الدراسة، أثر محددات الإفصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل ذلك اعتمدت على دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية، وعلى التحليل الوثائقي للتقارير السنوية. وقد خلصت نتائج الدراسة، إلى أنه توجد العديد من العوامل، التي تسببت في تدني مستويات إفصاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأن العامل الرئيسي، وراء عزوف المؤسسات على الإفصاح يرجع لطبيعة بنية الاقتصاد، وكذا لطبيعة النسيج الاقتصادي، إضافة للنمط التمويلي الذي تعتمد عليه المؤسسات الجزائرية، وأن رفع مستوى الإفصاح في الوضع الحالي - لن يكون ذو جدوى - كون الوضع الاقتصادي لا يتطلب المعلومة المحاسبية والمالية، من أجل صنع وإدارة مختلف القرارات، وربطت رفع مستوى الإفصاح، وتقديم معلومات ذات جودة، بتغيير العوامل التي تتعلق بخصوصية بيئة الأعمال المحلية.

خالد جمال الجعارات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، 2012.

تطرت هذه الدراسة، إلى خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، وفق وجهة نظر كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية، بموجب المشروع المشترك بينهما، لصياغة نموذج موحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة، وذلك في ضوء الاتساق، في توحيد الممارسات المحاسبية بين المجلسين، حيث اعتبرت هذه الخصائص، أحد الأركان الرئيسية لهذا الإطار المفاهيمي، وتم إقرارها في المرحلة الأولى من المشروع. وتوصلت الدراسة إلى وضع نموذج لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، تضمن تصنيفها إلى صفة محورية، وهي التمثيل الصادق، وإلى خصائص أساسية، وحددها بأربع خصائص، الثبات وقابلية المقارنة وقابلية التحقق والحيادية، إضافة إلى ربط الخصائص الأساسية ببعضها البعض، كونها تمثل وجهين لعملة واحدة، وإلى خصائص وظيفية، هما القدرة التنبؤية والتغذية العكسية، واللذان تتعلقان بوظائف الإدارة التخطيطية والرقابية. وتم التركيز على الأخلاقيات التي تدور في فلكها هذه الخصائص، والدين باعتباره مصدر الخصائص والأخلاقيات.

إسماعيل خليل إسماعيل، وريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، 2012.

تناولت هذه الدراسة، تحليل البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 1980، والمتعلق بالخصائص النوعية، التي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والأسس التي ينبغي استخدامها، للحكم على فائدة تلك المعلومات، وقد حددت الدراسة، مجموعتين من الخصائص النوعية، المجموعة الأولى هي: الملاءمة، وتشتمل على التوقيت المناسب، والقيمة الاسترجاعية، والقيمة التنبؤية، والموثوقية، والتي تشتمل على الصدق بالعرض، والقابلية للتحقق، والحيادية، أما المجموعة الثانية فهي: الخصائص الثانوية وتمثل في القابلية للمقارنة، والثبات. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع هذه الخصائص، قابلة للتطبيق من وجهة النظرية، إلا أنها خلصت في الأخير إلى وجود صعوبات في الممارسة العملية، ناتجة عن البعد النظري، الذي اتسمت به هذه الخصائص، والابتعاد عن الصورة العملية، عند وضعها موضع التطبيق، كما أشارت إلى بعض النقاط التي جعلت هذه الخصائص، يغلب عليها الطابع النظري على التطبيق العملي لها.

## الدراسات باللغة الأجنبية:

Rida Chakroun & Khaled Hussainey, **Disclosure quality in Tunisian Annual Reports**, Corporate Ownership and Control, Volume 11, Issue 4, Summer 2014.

تناولت هذه الدراسة قياس جودة الإفصاح في التقارير المالية التونسية ومحدداته، وتطرقت إلى الفرق بين جودة الإفصاح وكمية الإفصاح والعوامل المؤثرة على كلا منهما، واستخدمت تحليل المحتوى اليدوي لقياس جودة الإفصاح، بالتطبيق على عينة مكونة من 56 تقرير سنوي، للوحدات الاقتصادية غير المالية والمدرجة في البورصة التونسية، خلال سنتين 2007 و2008، واعتمدت في ذلك على نموذج مكون من 19 بند، بناء على الخصائص النوعية للمعلومات، والمتمثلة في الملاءمة، التمثيل الصادق، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن محددات جودة الإفصاح ليست هي نفسها محددات كمية الإفصاح، وأن تحقيق جودة الإفصاح في التقارير السنوية يساعد في التقليل من عدم تماثل المعلومات لمستخدميها، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، وتخفيض تكاليف رأس المال، وأن درجة استقلالية مجلس الإدارة لها آثار إيجابية وسلبية على جودة الإفصاح.

Ferdy Van Beest et al, **Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics**, Nice Working Paper, Nijmegen Center (NICE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, The Netherlands, April 2009.

قامت هذه الدراسة ببناء أداة شاملة لقياس جودة التقارير المالية اعتماداً على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات، (الملاءمة، والتمثيل الصادق)، والخصائص المعززة لها (القابلية للفهم، والمقارنة، والتحقق، والتوقيت الملائم)، وذلك وفقاً لآطار المفاهيمي الذي تم تحسينه في سنة 2008، من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتم انشاء مؤشر القياس من 21 بند، وذلك بالتطبيق على 231 تقرير سنوي للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية الأمريكية، والبريطانية، والهولندية من 2005 إلى 2007. وتوصلت الدراسة إلى وضع أداة لقياس جودة التقارير المالية، من خلال جعل الخصائص النوعية قابلة للقياس من الناحية العملية، وتحسين قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات، وزيادة كفاءة السوق المالي، وتخفيض تكاليف رأس المال.

## أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة، تدارك بعض الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة، وكذا تكملة لبعض الدراسات، التي تناولت الجوانب النظرية فقط، من موضوع الدراسة. وبالتالي تتمثل مساهمة الدراسة في إزالة اللبس، والإلمام بكل الأطر النظرية، التي تمس وتخدم موضوع البحث، من مفاهيم ونظريات تتعلق بتطور المحاسبة المالية، وأهداف التقارير والقوائم المالية، وتطور الخصائص النوعية لتحقيق جودة المعلومة المالية، والتطرق إلى العلاقة التي تربط بينها وبين الإفصاح المالي، كما نلاحظ أن بعض الدراسات السابقة، حصرت جودة المعلومات المالية، في إعطاء خصائص نوعية بصورة نظرية بحثية، دون التركيز على البحث عن المؤشرات أو النماذج، التي تسمح لنا بقياس مستوى الجودة فيها، والتي تخدم الموضوع أكثر، خاصة ما جاء به البيان المشترك، بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2010، وهذا ما تم التركيز عليه في بحثنا، واسقاطه على دراسة حالة مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL، حيث حاولنا فيه تحليل وتقييم، توفر خصائص الجودة في المعلومة المالية المفصح عنها، من قبل مجمع صيدال خلال فترة (2015-2023)، للحكم على جودتها، واستنتاج العلاقة بينها وبين تحقيق الإفصاح المالي الجيد، وكذلك تعتبر دراستنا، من أحدث الدراسات التي تطرقت، لموضوع متطلبات جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي، لتناولها التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، من قبل مجمع صيدال لسنة 2023.

## 9- هيكل الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، من خلال الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها، وأخذ الفرضيات في الحسبان، وبناء على المنهج المحدد، في إنجاز هذه الدراسة، فقد قسمت إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** وموضوعه الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كمرشد لإعداد وعرض القوائم المالية، حيث سيتم التطرق فيه، إلى مراحل نشأة وتطور المحاسبة، والتطرق إلى أبرز التعاريف المقدمة لها، وأهم فروعها، وكذلك التطرق إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبي، وأهم عناصره ومقوماته الأساسية، وصولاً إلى أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ألا وهي القوائم والتقارير المالية، حيث سيتم التطرق إلى تعريفها، وذكر أهم الفروقات فيما بينها، والفئات المستخدمة لها، شرح وتحليل أهدافها حسب المنظمات والهيئات المهنية.

**الفصل الثاني:** وموضوعه خصائص جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي، حيث سيتم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية حول جودة المعلومة المالية، ثم تناول خصائص ومحددات جودة المعلومات المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الخصائص النوعية الرئيسية، والخصائص النوعية المعززة أو الداعمة لها، وذكر المحددات والقيود المرتبطة، بتوفر الخصائص النوعية في المعلومة المالية ذات الجودة العالية، ثم سيتم تناول مفاهيم أساسية حول الإفصاح المالي وأنواعه ومقوماته الرئيسية، وفي الأخير يتم التطرق إلى دراسة العلاقة السببية بين توافر خصائص جودة المعلومة المالية وتحقيق الإفصاح المالي.

**الفصل الثالث:** وموضوعه دور متطلبات جودة المعلومة المالية في تحقيق الإفصاح المالي بمجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL، وسيتم التطرق فيه إلى تقديم عام لمجمع الصناعات الصيدلانية، ثم يتم دراسة تقييم توفر خاصية ملاءمة المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال، ثم تقييم توفر خاصية مصداقية المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال، وفي الأخير التطرق إلى تقييم توفر الخصائص النوعية المعززة، لجودة المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال.

وفي الأخير سيتم إعداد خاتمة تتضمن أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل لها واختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة، والخروج ببعض النتائج والاقتراحات، وآفاق البحث من خلال اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلاً.

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كمرشد

لإعداد وعرض القوائم المالية

## تمهيد:

إن تطور المحاسبة عموماً والمحاسبة المالية خصوصاً، لم يأت من العدم، بل جاء تلبية لاحتياجات ورغبات اجتماعية واقتصادية، مرتبطة بالأفراد، والوحدات الاقتصادية، والمجتمعات، ونظراً للتطورات والأحداث التي طرأت في شتى المجالات التي أثرت كثيراً في تغيير الممارسات المحاسبية، وتطور الفكر المحاسبي بصفة عامة، والدور البارز والتميز في تطور المحاسبة، كمهنة وإبداع فني، كان خلال القرن الثالث عشر، عندما ظهر نظام التسجيل المحاسبي، على أساس القيد المزدوج، عوض أسلوب القيد المفرد، بينما الأحداث والعمليات التي حصلت في القرن العشرين، أدت إلى طرح أفكار علمية جديدة، لتحديد مفهوم ومحتوى المحاسبة، وإضفاء الطابع العلمي عليها، كما أن عملية التأصيل النظري للفكر المحاسبي، تطورت وازدهرت بشكل ملموس وعملي، إضافة إلى الأحداث والإنجازات، التي نجمت عن اقتصاديات المعلومات.

وتعد المحاسبة من أهم فروع العلوم الاجتماعية، التي تهتم بتوليد وإنتاج معلومات مفيدة، تستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن هنا نبعت أهمية المحاسبة، حيث يعتبر استخدام المعلومات المالية، في مجال اتخاذ القرارات، ظاهرة علمية وعملية، من ظواهر المعرفة الإنسانية في العصر الحديث، فالمعلومات المالية أصبحت ذات شأن كبير، في المساهمة ضمن عمليات التخطيط، والتسيير، وتقييم الأداء، والتنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية، فالقرار يتخذ بناء على ما تفضي به تلك المعلومات، من حقائق ودلائل، تمكن من إعطاء نتائج أفضل للمستخدم، ومن ثم يتم تبني الإجراءات، التي تكفل اتخاذ القرارات الرشيدة، والتي تؤدي إلى بلوغ أهداف الوحدة الاقتصادية، بكفاءة وفعالية وبأقل التكاليف، وتقدم المحاسبة المالية المعلومات اللازمة في شكل قوائم وتقارير مالية.

ومن هنا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مراحل نشأة وتطور المحاسبة، وتقديم أبرز التعاريف الخاصة بها وأهم فروعها، كم سيتم التطرق إلى أهم نقطة تطور، وصلت إليها المحاسبة، باعتبارها نظاماً للمعلومات، من خلال تعريف نظام المعلومات المحاسبي وأهم عناصره، وفي الأخير نتطرق إلى أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ألا وهي القوائم والتقارير المالية من خلال تعريفها، وذكر أهم الفروقات فيما بينها، وشرح وتحليل أهدافها، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: التطور الوظيفي للمحاسبة من مسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات**

**المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وعناصره الأساسية**

**المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي**

**المبحث الرابع: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب المنظمات والهيئات المهنية**

## المبحث الأول: التطور الوظيفي للمحاسبة من مسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات

المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية وقانونية، تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات والمعلومات المالية، من قبل مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية، التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع الوحدة الاقتصادية، عبر مراحل تاريخية متعددة، فكل مرحلة من هذه المراحل لها خصوصيتها ومميزتها عن غيرها، حيث أن أي مرحلة جديدة ليست بديلة عن المرحلة التي سبقتها، بمعنى أن كل مرحلة لا تحل محل المرحلة الأخرى التي تسبقها، ولكنها عبارة عن مراحل مكملتها لبعضها البعض، وفيما يلي سنقوم باستعراض أهم المراحل التي مرت بها المحاسبة، من مسك الدفاتر المحاسبية إلى كونها نظاما للمعلومات.

## المطلب الأول: مراحل نشأة وتطور المحاسبة

يمكن تقسيم مراحل نشأة المحاسبة وتطورها الوظيفي إلى الفترات الرئيسية التالية:

## أولا- مرحلة المحاسبة على أساس القيد المفرد:

يختلف الباحثون حول تعيين تاريخ محدد لنشأة المحاسبة، فالبعض يقول بأنها قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها<sup>1</sup>، إلا أن أغلب الدراسات المالية أثبتت أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية، ترجع إلى عهد الحضارة الآشورية سنة 3500 قبل الميلاد<sup>2</sup>، إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم، من رواتب في صورة ماشية أو أحجار كريمة أو حبوب، كما أظهرت بعض الحفريات في خرائب بابل، آثارا لما يشبه السجلات المالية، كانت في شكل ألواح من الطوب، هذا بالإضافة إلى شرائع حمورابي، التي ظهرت على برج بابل<sup>3</sup>، والتي يعود تاريخها إلى سنة 2600 قبل الميلاد، تتضمن ألواح من الطين ذات مقاسات مختلفة في الطول والعرض، تسجل فيها عمليات المقايضة، كما تضمنت أنواع الممتلكات والأشخاص القائمين عليها، وتواريخ العمليات، وبيانات عن تكاليف الإنتاج، والمبيعات والذمم والالتزامات والدخل<sup>4</sup>.

وحسب المعلومات التي توصل إليها الباحثون في تاريخ المحاسبة، فإن أكثر الأنظمة المالية القديمة تطورا، هو النظام الذي خلفه المصريون القدماء، عندما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على صوامع الغلال، وتم وضع نظام متطور للمخازن في

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2006، ص 19.

<sup>2</sup> Doria Remblay et autres, **Théories est modèles comptables (Développement est Perspective**, 2<sup>ème</sup> édition, presses de l'université de Québec, Canada, 1993, p 2.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 25.

<sup>4</sup> مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية- بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص15.

ذلك الوقت، وقد ساعد اختراع ورق البردي في تسهيل عمليات الإثبات والتوثيق المحاسبي، ثم كان النظام المحاسبي الذي استخدمه اليونانيون في أثينا من الأنظمة المتطورة نسبياً آنذاك، والذي يليه ينسب أول حساب للمدفوعات الحكومية عن الفترة الممتدة من عام (415-418) قبل الميلاد.<sup>1</sup>

وفي عهد الرومان أجبر أرباب الأسر على مسك سجلات حسابات، وكان من أهم السجلات آنذاك المتعلقة بالمدفوعات والمقبوضات، بالإضافة لسجلات أخرى تحفظ فيها تسجيلات مختلف التعاملات، فالممارسة المالية عند الرومان هي أول من أعطت فكرة وصورة دقيقة عن مفهوم الزمن في الأعمال المالية، من خلال التسجيل اليومي للعمليات في سجلات خاصة، ثم ترحيلها كل شهر إلى سجل خاص.<sup>2</sup> خلال هذه المرحلة خطت المحاسبة خطوة كبيرة إلى الأمام بفضل عاملين أساسيين، هما:<sup>3</sup>

✓ **العامل الأول:** البدء باستخدام وحدة النقد وسيلة لعملية التبادل التجاري في أثينا، مما وفر ركناً هاماً من أركان نظام القيد المحاسبي.

✓ **العامل الثاني:** فيتمثل في ظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبياً، بدءاً بالنظام العددي اليوناني، تلاه النظام العددي الروماني وأخيراً النظام العددي الهندي-العربي.

وحتى بداية القرن الثالث عشر الميلادي كانت سجلات المحاسبة بدائية، لا تزيد عن كونها مذكرات يثبت فيها التجار ومقرضي الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير، أما المعاملات النقدية فكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية دون حاجة لتسجيلها، وقد أطلق على هذا الأسلوب في تسجيل المعاملات المالية مصطلح القيد المفرد.

### ثانياً- مرحلة المحاسبة على أساس القيد المزدوج:

في بداية القرن الرابع عشر حدث تطوران هامان في عالم التجارة، أثاراً نقلة نوعية على الوظيفة المالية خصوصاً بعد توسع التجارة الأوروبية بصفة عامة والتجارة الإيطالية بصفة خاصة، حيث لم يعد أسلوب القيد المفرد يستوعب متطلبات ازدياد العمليات الآجلة المرتبطة بالمعاملات التجارية بالإضافة إلى انتشار الفروع والوكالات البعيدة عن مراكزها الرئيسية، مما جعل

<sup>1</sup> محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس-العرض-الإفصاح، دار وائل للنشر، ط 3، عمان، 2012، ص22.

<sup>2</sup> مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>3</sup> محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 23، 24.

للعلمية المالية أثرا مزدوجا لا يمكن التعبير عنه محاسبيا بواسطة القيد المفرد<sup>1</sup>، هذا ما أدى إلى ظهور قاعدة القيد المزدوج في التسجيل المحاسبي للعمليات الاقتصادية.

ويرجع الفضل في ابتكار وشرح مبادئ قاعدة القيد المزدوج وكيفية تنظيم الدفاتر والسجلات المالية إلى عالم الرياضيات الايطالي لوكا باسيولي (Luca Pacioli) سنة 1494م ضمن أطروحته في الرياضيات الموسومة بـ: "مراجعة عامة في الجبر، الهندسة، النسبة والتناسب"، حيث قام بوضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية المالية في ثلاث سجلات رئيسية هي: المذكورة، دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، وأنه أول من دعا إلى قياس الربح في نهاية الفترة المالية عن طريق ما يسمى بحساب الأرباح والخسائر والذي اعتبره ملخصا تقفل فيه جميع البنود التي لا تنقل آثارها للفترة المالية التالية، وهي بنود الإيرادات والمصروفات.<sup>2</sup>

خلال القرن السادس عشر، انتشر استخدام النقود كمقياس عام للقيمة، وبدأت تظهر معالم فرض الدورية، من خلال المطالبة بإعداد الميزانية العامة سنويا، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظهرت سجلات محاسبية تعتمد أسلوب الجرد الفعلي للمخزون السلعي، لتصحيح البيانات الدفترية عند تحديد نتيجة النشاط، وإظهارها في ميزانية آخر المدة، وبدأت تتعدد السجلات المالية من يوميات متعددة، دفتر أستاذ مساعد، ودفتر أستاذ عام، وظهرت طرق محاسبية مختلفة، إلى جانب الطريقة الإيطالية، منها الطريقة الفرنسية، الطريقة الانجليزية، الطريقة الألمانية والطريقة الأمريكية.<sup>3</sup>

### ثالثا- مرحلة إدخال الأساليب العلمية في الممارسات المحاسبية:

في أواخر القرن الثامن عشر، ظهرت في الأفق علامات تطور جديدة في المحاسبة، نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية، فبحوث الثورة الصناعية أدى إلى تطور الوحدات الإنتاجية، وإلى تكوين شركات المساهمة، للقيام باستثمار رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة، وقد تميزت هذه الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة، وبالمسؤولية المحدودة، كما أدى إلى تعقد العملية الإنتاجية، وزيادة استخدام عوامل الإنتاج، وبالتالي إلى صعوبة وتعقد الوظيفة الإدارية، ومع هذا التطور تغيرت النظرة إلى طبيعة وظيفة المحاسبة.<sup>4</sup>

أثر التقدم الاقتصادي في المجالين الصناعي والتجاري، على الأشكال التنظيمية للشركات، حيث تحولت من الملكيات الفردية الصغيرة الحجم، إلى الملكيات المشتركة، سواء في شكل شركات أشخاص، أو في شكل شركات أموال الأكبر حجما،

<sup>1</sup> Roy Sidebotham, **Introduction to the Theory and Context of Accounting**, Pergamon Press, New Zealand, 1970, p4.

<sup>2</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 26، 27.

<sup>4</sup> رولا خالد حامد الداود، المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في فلسطين، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول "واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح"، بغداد، يومي 16-17 أبريل 2014، ص 9.

وانعكس التحول في الأشكال التنظيمية هذه على أغراض المحاسبة، إذ بعد أن كانت الأغراض الرقابية، والحماية تحتل المكانة الأولى لوظائف المحاسبة خلال المرحلة السابقة، أصبحت أغراضها في القياس والتقييم تحتل المكانة الأولى بعد الثورة الصناعية.<sup>1</sup> خلال هذه المرحلة برز دور الإدارة في التأثير على صياغة المبادئ المالية العملية مع انتشار شركات المساهمة كشكل جديد للملكية، حيث ساهم ذلك في ظهور خاصيتين رئيسيتين في تطوير نظرية المحاسبة هما:<sup>2</sup>

✓ **خاصية استمرارية شركات المساهمة:** أي دون عمر محدد، وتعد هذه الخاصية الأساس الذي يقوم عليه فرض الاستمرارية المعتمد لاشتقاق عدد من المبادئ والمفاهيم المالية؛

✓ **خاصية الملكية الغائبة:** والتي تعرف أيضا بخاصية انفصال الملكية عن الإدارة، وتعد هذه الخاصية الأساس الذي يقوم عليه فرض ومفهوم الشخصية المعنوية.

لقد أثرت خاصية الملكية الغائبة في تلك الفترة تأثيرا كبيرا على تطور الفكر المحاسبي، وذلك من خلال الخروج بالفروض والمبادئ المالية على الصعيدين العملي والعلمي، كما يلي:<sup>3</sup>

على الصعيد العملي ظهر فرض الدورية في إعداد ونشر القوائم المالية، وكان ذلك أيضا بداية تكوين شكل ومضمون مبدأ الإفصاح، كذلك ظهرت الملامح الأساسية لنظرية الوكالة، في محاولة لتفسير العلاقات القائمة بين المساهمين باعتبارهم موكلين وبين مجلس الإدارة المعين من قبلهم باعتباره الوكيل، كما ظهر في الوقت نفسه التدقيق الخارجي كأداة رقابة على التقارير والقوائم المالية التي تقدمها الإدارة، لإبداء الرأي حول مدى مصداقية القوائم المالية، ويعد تقرير المدقق الخارجي بمثابة رخصة إخلاء مسؤولية الإدارة اتجاه المساهمين.

أما على الصعيد العلمي يرجع الفضل لأستاذ المحاسبة "وليام أندرو باتون" (William Andrew Paton) صاحب أول محاولة علمية متكاملة لبناء نظرية محاسبية، بنشره كتابه "نظرية المحاسبة" عام 1922م، حيث اعتمد على المنهج المعياري الاستنباطي لوضع الفروض والمبادئ المالية التالية: الوحدة المالية، استمرارية المشروع، معادلة الميزانية، ثبات وحدة القياس المحاسبي، اعتماد التكلفة التاريخية واعتماد المحاسبة وفق أساس الاستحقاق.

في عام 1929م أصاب النظام الرأسمالي العالمي أزمة اقتصادية كبرى، أدت إلى إفلاس كثير من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم لحساب المؤسسات الكبيرة التي أخذت تسيطر على الأسواق، وخوفا من خطر الإفلاس دفع هذا الوضع إدارات العديد من المؤسسات المتضررة إلى المزيد من الاقتراض وتقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات وسياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صوريا وبشكل مغاير للحقيقة، أما المساهمون والمقرضون الذين

<sup>1</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 31، 32.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص 35، 36.

كانت مصالحهم تتضرر من جراء الاعتماد على هذه المعلومات المضللة فكانوا يلجئون إلى القضاء لمساءلة المحاسب والمراجع والإدارة، كثيرا ما كانت أحكام القضاء تصدر ضد الإدارة بصفة عامة والمحاسب ومراجع الحسابات بصفة خاصة، دفاعا عن مصالح المجتمع الاستثماري المالي ودرءا لأعمال الغش والتلاعب بالمعلومات المالية.<sup>1</sup>

وكانت أهم نتيجة من الوضع السابق، مطالبة الدول والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد فيها، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي، بسبب ترك الحرية لإدارة الشركات في اختيار الطرق المالية التي تراها مناسبة وتتماشى مع مصالحها الخاصة، بغض النظر عن إعطاء الصورة الحقيقية للشركة، وفي عام 1933م صدر قانون الأوراق المالية، وفي العام الموالي تم إنشاء لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC)، والتي أعلنت في عام 1938م بأنها ستتولى مباشرة إصدار معايير للمحاسبة في حال عجز المهنة<sup>2</sup> المالية واتحاداتها عن ذلك، ومن هنا تعاظم دور المنظمات المهنية لتنظيم وتوجيه العمل المحاسبي ومحاولة توحيد الممارسات الجارية ووضع ضوابط للسلوك المهني الخاص بالمحاسب ومراجع الحسابات.

وفي نهاية الخمسينيات من القرن العشرين ازدهرت المحاسبة وتطورت وذلك راجع لسببين رئيسيين هما:<sup>3</sup> السبب الأول ويتمثل في استخدام بعض الوحدات الاقتصادية الكبرى كشركات البترول بحوث العمليات في أنظمتها المحاسبية، خصوصا بعد تزايد استخدام الحاسبات الالكترونية فيها؛ أما السبب الثاني يعود إلى انفتاح المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس والنظرية الحديثة للمعلومات، وقد تركتا أثارا جوهرية على وظيفة المحاسبة، وذلك بتحويلها من مجرد نظام مسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات الاقتصادية. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه بعد عام 1975م وحتى يومنا هذا وسعت المحاسبة أهدافها واهتماماتها متجاوزة نطاق الوحدة الاقتصادية إلى نطاق تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فلم يعد اهتمامها محصور في حدود مصالح المساهمين والمحافظة عليها فقط، بل تجاوز ذلك ليمتد هذا الاهتمام إلى مصالح الفئات الأخرى ذات المصلحة المباشرة وغير المباشرة، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط الوحدة الاقتصادية على البيئة التي تعمل فيها، وبذلك أضافت المحاسبة لأهدافها واهتماماتها البعد الاجتماعي من خلال تحقيق المصلحة العامة والرفاهية الاجتماعية.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، عمان، دار الثقافة، 2009، ص، ص 98، 99.

<sup>2</sup> حسين القاضي وأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، دون بلد النشر، 1995، ص31.

<sup>3</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص35.

وبتتبع مراحل التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها يرجع إلى عاملين أساسيين، هما:<sup>1</sup>

**العامل الأول:** تغير الهيكل القانوني للوحدات الاقتصادية وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها، حيث تغير الهيكل القانوني للوحدات الاقتصادية بدءاً من كونها مشاريع فردية إلى أن أصبحت شركات أشخاص وشركات أموال بأنواعها الخاصة، والعامّة، والمختلطة؛

**العامل الثاني:** تعدد وازدياد الجهات التي يهتمها أمر الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفيد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسب إنتاجها وتوصيلها إليهم.

### المطلب الثاني: تعريف المحاسبة

تطور تعريف المحاسبة مع الزمن بشكل يتناسب مع تطور دورها الوظيفي فقد تحولت من مجرد فن مسك الدفاتر المالية إلى نظام معلومات متكامل، بعدما كانت حرفة في بدايات نشوئها غلب عليها الطابع الفني العملي أكثر من الطابع النظري المفاهيمي، وتحولت تدريجياً إلى مهنة معترف بها ثم تطورت إلى علم يمتزج فيه الجانب العملي أو التطبيقي مع الجانب العلمي أو النظري، ولقد وردت عدة تعريفات لتوضيح ما المقصود بمفهوم المحاسبة ونحاول أن نورد أهمها.

### أولاً- تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA):

عرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1941 المحاسبة على أنها: "فن تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث والمعاملات المالية، التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية وتتمتع بخصائص مالية بهدف تفسير النتائج الناجمة عن الأحداث والمعاملات المالية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية"<sup>2</sup>، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن لجنة المصطلحات المالية في ذلك الوقت ركزت على الجوانب الفنية والعملية للمحاسبة باعتبارها حرفة أو مهنة مختصة في القيام بتسجيل وتدوين الأحداث والمعاملات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية في صورة قيم نقدية، ومن ثم ترتيبها حسب طبيعتها المالية وتلخيصها ضمن الدفاتر المالية بهدف تفسير النتائج الناجمة عن الأحداث والمعاملات المالية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، يعني من خلال هذا التعريف أن المحاسبة عبارة عن وظيفة أو مهنة يتم ممارستها بهدف تفسير النتائج المتوصل إليها.

<sup>1</sup> قسيم محمد إبراهيم الهبيشي وآخرون، نظام المعلومات الحاسوبية، وحدة الحرياء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 8.

<sup>2</sup> كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 118.

أما مجلس مبادئ المحاسبة التابع للمعهد الأمريكي هو الآخر عرف المحاسبة عام 1970 بأنها عبارة عن: "نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طبيعة مالية) عن الوحدات الاقتصادية، بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية تتمحور حول المفاضلة بين العديد من بدائل العمل المتاحة"<sup>1</sup>، هذا التعريف يتناسب مع التعريف السابق الذي اعتبر المحاسبة بأنها وظيفة أو مهنة، لكنه أضيف عليها بعدا وظيفيا جديدا، يتمثل في أن المحاسبة عبارة عن نشاط خدمي مهمته الأساسية توفير المعلومات الكمية لاتخاذ القرارات الرشيدة والمساعدة في المفاضلة بين العديد من الأساليب المالية المتاحة، إذ أن كفاءة أي قرار يعتمد على حجم ونوعية المعلومات المتاحة.

### ثانيا- تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA):

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المحاسبة عام 1966 على أنها: "عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص: بتحديد، قياس وتسجيل وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية المالية معبرا عنها بوحدة النقد والمتعلقة بالوحدات الاقتصادية لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات والمعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية"<sup>2</sup>، من خلال هذا التعريف طورت الجمعية الأمريكية مفهوم المحاسبة حيث أضفت عليها وظيفة مهمة جدا تمثلت في إيصال المعلومات للأطراف التي هي بحاجة إليها من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وبالتالي هذا التعريف شكل نقلة نوعية في مفهوم المحاسبة بعدما كانت مجرد فن ومهنة فقط تختص بملاحظة وتحديد العمليات والأحداث المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وتسجيلها في الدفاتر المالية معبرا عنها بوحدة القياس النقدي، أصبحت عبارة عن موردا للبيانات والمعلومات لجميع مستخدميها، وبالتالي أصبحت المحاسبة عبارة عن نظاما للمعلومات.

في عام 1975 قامت الجمعية المالية الأمريكية بإعطاء تعريف جديد للمحاسبة تم فيه إعادة تحديد هدف المحاسبة بدقة على أنه: "توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية"<sup>3</sup> هذا التعريف يتناسب مع التعريف السابق باعتبار المحاسبة نظاما للمعلومات لكنه ركز على عنصر مهم يجب توفره في المعلومات المتاحة ألا وهو عنصر فائدة أو ملائمة المعلومات في اتخاذ القرارات، وذلك مواكبة لتطورات اهتمامات المحاسبة التي أصبح لها بعدا جديدا وهو البعد الاجتماعي، الذي يهدف إلى مراعاة جميع

<sup>1</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية - الإطار الفكري- التطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2013، ص 12.

<sup>3</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

مصالح مستخدمي المعلومات والأطراف التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، فلم تعد مقتصرة على خدمة مصالح المالكين والمساهمين والمديرين والعملاء والموردين والمصارف فقط، بل أصبحت تراعي جميع مصالح فئات المجتمع الأخرى من عمال ومواطنين عاديين والجهات الحكومية بغية الوصول إلى تحقيق السعادة والرفاهية الاجتماعية.

### ثالثا- تعريف المخطط المحاسبي العام الفرنسي:

يعرف المحاسبة على أنها: "نظام يعمل على تنظيم المعلومة المالية، يسمح بتسجيل وتصنيف وحفظ المعطيات على أساس رقمي، وتكون بعد المعالجة المناسبة مجموعة معلومات في شكل قوائم مالية تعبر عن الصورة الصادقة للوضع المالية، والتي تكون موافقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المهنيين"<sup>1</sup>، وصف المحاسبة بأنها نظام لتنظيم سير المعلومة المالية من مرحلة إدخالها كبيانات أولية وتسجيلها وتصنيفها وتحويلها إلى معلومات في شكلها النهائي ضمن القوائم المالية المعبرة عن الوضع المالية الحقيقية للوحدة المحاسبية وتكون موافقة لاحتياجات مختلف مستخدميها.

### رابعا- تعريف المشرع الجزائري:

عرف المخطط المحاسبي الوطني الجزائري (PCN) المحاسبة على أنها: "أساس التقنية الكمية للتسيير، موجهة قبل كل شيء للتنظيم، التحكم وتقدير تنمية الوحدة الاقتصادية وكذا التطوير الاقتصادي للأمة"<sup>2</sup>، تعتبر المحاسبة من أهم الأساليب الكمية التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية للقيام بوظائفها الأساسية من تسيير وتنظيم والعمل على التنبؤ وتنمية قدرتها للوصول إلى تحقيق التطور الاقتصادي الكلي للوصول إلى تحقيق رفاهية المجتمع.

أما النظام المحاسبي المالي (SCF) فعرف المحاسبة المالية على أنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضع المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضع خزينته في نهاية السنة المالية"<sup>3</sup>، من خلال هذا التعريف نجد مقتبس من تعريف المخطط المحاسبي

<sup>1</sup> Cyrille Mandou, *Comptabilité générale de l'entreprise*, Bibliothèque Nationale, 1<sup>er</sup> édition, paris, 2003, p 5.

<sup>2</sup> D. SACI, *Comptabilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne*, OPU, 1991, P 47.

<sup>3</sup> المادة 3 من قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 74.

العام الفرنسي للمحاسبة المالية، وهي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية، من خلال معالجته للبيانات، والمعطيات المرتبطة بالأحداث والعمليات المالية، القابلة للقياس النقدي، التي قام بها الكيان للحصول على المعلومات المالية، وإيصالها لمستخدميها في شكل كشوف مالية (قوائم مالية)، ذات مصداقية تساعدهم في معرفة الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونتيجة أعماله ووضعية صافي التدفقات النقدية في نهاية السنة المالية.

#### خامسا- تعريف بعض الاقتصاديين والمتخصصين في المحاسبة:

هناك عدة تعريفات أخرى للمحاسبة تعكس جهود الباحثين في تحديد مفهوم دقيق لها، نذكر منهم:

تعريف Needles في سنة 2001 أشار أن: "المحاسبة ليست نهاية في حد ذاتها، إنما هي نظام للمعلومات يختص بقياس، معالجة، ثم إيصال المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية للأطراف ذات المصلحة حتى تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة"<sup>1</sup>، ركز هذا التعريف على أن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي عبارة عن نظاما للمعلومات ووظائفه الأساسية، تتمحور في قياس ومعالجة المعلومات، لإيصالها إلى الأطراف ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية.

أما Kieso وزملاؤه قالوا بأن الخصائص الأساسية للمحاسبة تتمثل في: "تحديد وحصر المعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية وقياسها وإيصالها للفئات ذات المصلحة"<sup>2</sup>، هذا التعريف ركز على عملية انتقاء واختيار المعلومات المالية، الخاصة بالوحدة الاقتصادية، ومن ثم قياسها وإيصالها لمستخدميها.

تعريف كمال عبد العزيز النقيب للمحاسبة هي عبارة عن: "علم تحكمه مفاهيم وفروض ومبادئ وأهداف ووظائف ومعايير يتم الاسترشاد بها في تحقيق الإبداع الفني لتطبيق مراحل الدورة المالية عن طريق تحليل المعاملات وقياس الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك تجسيدا لممارسة مراحل النظام المحاسبي من إدخال البيانات وتشغيلها واستخلاص نتائجها في شكل معلومات محاسبية تصاغ في قوائم مالية تقدم إلى مستخدمي تلك المعلومات لأجل التخطيط والرقابة وتقويم الأداء

<sup>1</sup> حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ج1، منشورات كلبك، المحمدية، الجزائر، 2010، ص 6.

<sup>2</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص8.

واتخاذ القرارات"<sup>1</sup>، هذا التعريف يعتبر تعريفاً ملماً بجميع العناصر المهمة للمحاسبة من خلال أنها عبارة عن علم وإبداع في ونظاماً للمعلومات له مراحل ثلاث هي: مرحلة إدخال البيانات و ثم تأتي مرحلة تشغيلها ومعالجتها للوصول إلى مرحلة الخروج بنتائج في شكل معلومات مالية ضمن قوائم مالية تقدم لمستخدميها لمساعدتهم في عمليات التخطيط، الرقابة، تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

استرشاداً بما ورد من التعاريف السابقة للمحاسبة يمكننا إعطاء تعريف شامل لها يتمثل في المحاسبة عبارة عن نظام معلومات يختص بتحديد البيانات من الأحداث الاقتصادية و العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بوثائق وسندات إثبات ليتم قياسها بوحدة النقد وتسجيلها في الدفاتر المالية، وصولاً إلى عرض المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية وإيصالها إلى مستخدميها من الأطراف ذوي المصالح المباشرة وغير المباشرة والمهتمين بوضعية الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم، وبهذا تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومتراصة من الموارد المادية والبشرية في الوحدة الاقتصادية، وتقوم بإعداد المعلومات الحاسوبية والمالية وتوصيلها إلى مستخدميها في شكل تقارير وقوائم مالية، حيث تشكل نظاماً يتم من خلاله جمع الموارد (المالية والمادية والبشرية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

### المطلب الثالث: فروع المحاسبة

سبق وأن أشرنا إلى مراحل نشأة وتطور المحاسبة، ووجدنا أنه طرأ عليها تطور علمي وعملي، ساهمت في إحداثه عدة عوامل ومؤثرات بيئية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وقانوني وغيرها من المتغيرات الأخرى، انعكست على تطور مفهوم المحاسبة في حد ذاته ونجم عن ذلك أيضاً استحداث عدة فروع للمحاسبة نوجز أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 122، 123.

## أولاً - المحاسبة المالية:

تعتبر من أقدم وأهم فروع المحاسبة، لأنها تشكل المحاسبة الأم والأساس الذي يمكن الاسترشاد به في استنباط التخصصات الفرعية المالية، لذا تبقى المحاسبة المالية هي القاعدة العريضة التي ترتبط بها بقية الفروع بعلاقة تحليلية وتخصصية وتكاملية.<sup>1</sup>

تتم المحاسبة المالية بتسجيل العمليات المالية، للوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها ( تجارية، إنتاجية، خدمية... الخ)، ثم تبويب وتحليل هذه البيانات، وتلخيص نتائجها في شكل قوائم مالية، تبين نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية، ومركزها المالي في نهاية كل فترة محاسبية، ويتم تقديم هذه القوائم المالية أو نشرها لخدمة كافة الأطراف، التي يعينها أمر الوحدة الاقتصادية، ولهذا يطلق عليها القوائم المالية للأغراض العامة، وتعتبر القوائم المالية التي تنشرها المحاسبة المالية المصدر الوحيد للمعلومات المالية المتاحة للأطراف الخارجية.<sup>2</sup>

## ثانياً - المحاسبة الإدارية:

هي إحدى فروع المحاسبة، تهتم بالأحداث الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية للوحدة الاقتصادية، بما يتلاءم قياس البيانات المرتبطة بهذه الأحداث، وتوصيل نتائج هذا القياس للمستويات الإدارية، للمساهمة في زيادة كفاءة، وفعالية تخطيط، ورقابة أنشطة الوحدة الاقتصادية، حتى تحقق أهدافها بأقصى كفاءة وأقل تكلفة وبأفضل وضع ممكن.<sup>3</sup>

المحاسبة الإدارية تساهم في تمكين الإدارة من متابعة وتنفيذ الخطط والرقابة على كفاءة الأداء، وتسمى المحاسبة الإدارية بالمحاسبة الداخلية<sup>4</sup>، لارتباطها وتركز اهتمامها وأهدافها على تقديم المعلومات التفصيلية، في شكل تقارير دورية لمساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية، للمفاضلة بين البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الإدارية الصائبة، وهذا ما يبينه الشكل رقم (1-1) كما يلي:

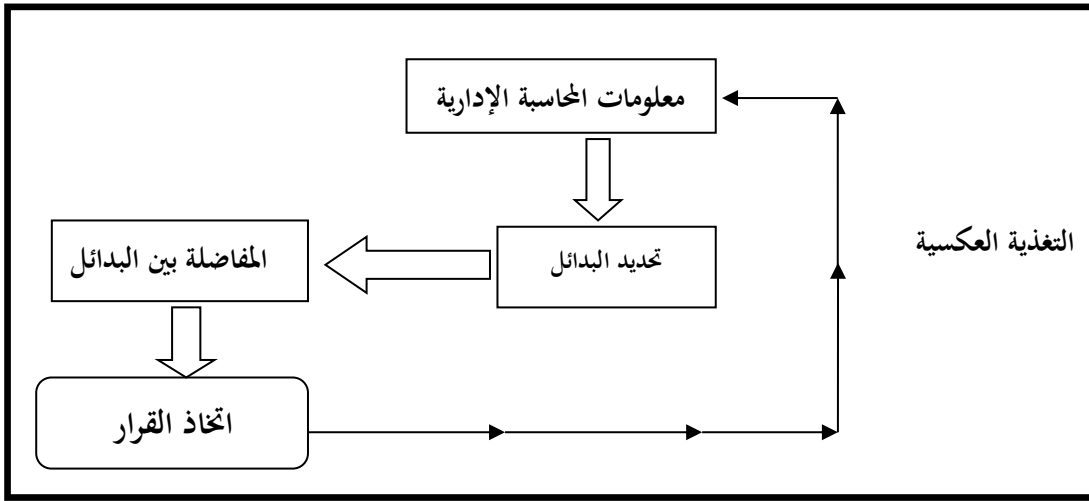
1 كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 257.

2 مختار علي أبو زريدة، مبادئ علم المحاسبة الحديثة، ج1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007، ص 27.

3 محمد محمد الجزار، المحاسبة الإدارية (الإطار الفكري)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 11.

4 وابل بن علي الوابل، أسس المحاسبة، ج1، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط3، الرياض، 1322، ص 14.

## الشكل رقم (1-01): طبيعة عمل المحاسبة الإدارية



المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة، المحاسبة الإدارية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص 22.

## ثالثاً- محاسبة التكاليف:

توفر معلومات للمحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، فهي تهتم بالقياس والتقرير عن المعلومات المالية المرتبطة بتكلفة الحصول على الموارد أو الاستفادة منها في الوحدة الاقتصادية، وبالتالي فمحاسبة التكاليف تتضمن تلك الأجزاء من كل من المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية المتعلقة بمحصر أو تحليل معلومات التكلفة.<sup>1</sup>

فلم يعد هدف محاسبة التكاليف، مجرد توفير المعلومات اللازمة لتحديد تكلفة الإنتاج فحسب، بل أصبح الهدف الأساسي لها هو توفير المعلومات اللازمة لمساعدة الأطراف الداخلية، من مستويات وأقسام إدارة الوحدة الاقتصادية، لقيامها بوظائفها في مجالات التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات، وذلك من خلال مقارنة التكاليف المعيارية بالتكاليف الفعلية، وللجهات الخارجية أيضاً من مستثمرين حاليين ومرتبين وعملاء وجهات حكومية وأطراف أخرى، بالإضافة إلى توفير المعلومات المرتبطة بعناصر تكلفة النشاط ككل، فبقدر ما يتم تحديد تكلفة النشاط بدقة، بقدر ما تتحقق دقة وسلامة نتيجة الأعمال، وقائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

<sup>1</sup> Charles T.Horngren and all, **Cost Accounting a Managerial Emphasis**,

ترجمة أحمد حامد حجاج، محاسبة التكاليف (مدخل إداري)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 21. نسخة الكترونية متوفرة على الرابط التالي: [https://archive.org/stream/somamat\\_naj2\\_hotmail\\_201510/05/10](https://archive.org/stream/somamat_naj2_hotmail_201510/05/10) تاريخ الاطلاع 2015/05/10.

## رابعاً- المحاسبة الحكومية:

إن مفهوم المحاسبة الحكومية، ما هو إلا انعكاس للتصورات المرتبطة بتفسير وظيفة، وأهداف المحاسبة الحكومية، حيث أنها لا تختلف عن المحاسبة من حيث المفهوم العام، على أساس أن المحاسبة الحكومية تعد أحد فروع محاسبة التي تخدم متطلبات العمل المحاسبي في الوحدات الحكومية، وقد تطور مفهوم المحاسبة الحكومية، نتيجة لتطور النشاط الحكومي الذي شهد ازدياداً في تنوعه وحجمه، بعد إن كان ينحصر في أداء الوظائف السيادية، حيث صاحبه بالمقابل تطور في المحاسبة الحكومية، وأصبحت أداة لتقييم أداء الوحدات الحكومية، ومصدراً مهماً للمعلومات اللازمة، لأغراض التخطيط الاقتصادي والمالي.<sup>1</sup>

تعرف المحاسبة الحكومية بأنها: مجموعة مبادئ وقواعد وإجراءات، تحكم عملية تجميع، وتسجيل، وتبويب العمليات المالية التي تقوم بها الوحدات الإدارية الحكومية، والتي تتعلق بتحصيل الإيرادات العامة، وأوجه إنفاقها على الأنشطة والخدمات التي تنفذها الحكومة، وعرضها بشكل تقارير وقوائم مالية دورية، لتقديمها إلى الجهات المختصة.<sup>2</sup>

تختص المحاسبة الحكومية بصفة رئيسية بتخطيط وبرمجة الإيرادات العامة والنفقات العامة للحكومة، ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها، وتسجيل العمليات المالية المتعلقة بها وتلخيصها، ومقارنة الانجازات بالمستهدفات المخططة، وعادة ما تخضع الإيرادات العامة والنفقات العامة، وجميع العمليات المتعلقة ببرمجتها وتحصيلها أو صرفها إلى قوانين تصدر عن السلطات التشريعية أو لوائح صادرة بموجب تلك القوانين، ولذا يجب أن يكون المحاسب في الوحدات الإدارية الحكومية، ملماً بهذه القوانين التي تنظم الإجراءات المالية في القطاع العام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم محمد علي الجزراوي، وعبد الهادي سليمان صالح، معايير المحاسبة الحكومية الدولية وأميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، جامعة المثني، العراق، 2012، ص 146. نسخة الكترونية متوفرة على الرابط الالكتروني التالي: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=66359> تاريخ الاطلاع: 2015/09/29.

<sup>2</sup> نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 12.

<sup>3</sup> مختار علي أبو زريدة، مبادئ علم المحاسبة الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

## خامسا- محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين، كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AAA) لجنة أوكلت إليها مهام معالجة مشكلة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين.<sup>1</sup>

وتعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية وتوصيل تلك المعلومات للفئات والأطراف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات"<sup>2</sup>.

وتعرف أيضا بأنها: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين الوحدة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والإفصاح عنها"<sup>3</sup>.

من خلال التعريفين السابقين، نجد أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تختص بتحديد وقياس العمليات الخارجية التي تحدث بين الوحدة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية المحيطة بها، والإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، والتي لها آثار اجتماعية، للوصول إلى تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، وأيضا إيصال هذه المعلومات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية، وتحديد المنفعة الاجتماعية (زيادة المنافع الاجتماعية عن التكاليف الاجتماعية) للوصول إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

<sup>1</sup> نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية- حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص، ص 21، 22.

<sup>2</sup> الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، الإسكندرية، 1987، ص 33.

<sup>3</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 422.

## المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وعناصره الأساسية

حتى يسعنا استيعاب طبيعة الدور الذي تقوم به المحاسبة كنظام للمعلومات، لابد من التطرق إلى توضيح مجموعة من المصطلحات التي لها علاقة بهذا الدور وهي: النظام، البيانات، المعلومات، لأن هناك تداخل كبير فيما بينها خاصة بين المصطلحين البيانات والمعلومات.

## المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول: النظام، البيانات والمعلومات

غالباً ما يتم استخدام كل من مصطلح البيانات والمعلومات في الحياة العملية كمصطلحين مترادفين، وبقصد الدلالة على معنى واحد، رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، ويعتبر معيار الاستفادة من قبل المستخدم (متخذ القرار) المعيار الأساسي للتمييز بينهما، وقبل التطرق إليهما نبدأ بتعريف النظام أولاً.

## أولاً - مفهوم النظام:

على الرغم من أن مصطلح النظام (system) تبلور كمفهوم علمي حديثاً في نهاية الأربعينات من القرن العشرين وهو مصطلح مشتق أساساً من كلمة (systema) اليونانية، وتعني: "الكل المركب من عدد من الأجزاء"<sup>1</sup>، وقد تم استخدامه أول مرة في مجال العلوم الطبيعية إلا أنه أصبح من المصطلحات الشائعة الاستخدام في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية، وعرفت المعاجم اللغوية العربية (مثل لسان العرب) مصطلح النظام كما يلي: "هو التآليف أو الترابط بين أشياء أو أجزاء، فكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته، فالنظام هو ما نظمت فيه الأشياء"<sup>2</sup> هذا التعريف يرى أن النظام هو تجميع مرتب ومتناسق ومنظم لعناصر وأجزاء منفصلة لتصبح مكون واحد (تركيباً كلياً واحداً). هناك من عرف النظام بأنه: "مجموعة من الأجزاء مهيأة بطريقة مركبة ومهيكلتة تهدف إلى تحقيق نتيجة محددة"<sup>3</sup>، وبتعريف آخر بأنه: "مجموعة من الوسائل مجتمعة من أجل إنجاز هدف معين"<sup>4</sup>، أضاف هذا التعريف أن للنظام نتيجة محددة وهدف معين، تعمل جميع الأجزاء والأشياء المكونة له لتحقيقها والوصول إلى إنجازها.

<sup>1</sup> محمد عبد حسين آل فرج الطائي، ورأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 31.

<sup>2</sup> محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، المعجم اللغوي العربي.

<sup>3</sup> Gagnon, Savard et les autres, *L'Entreprise*, 2<sup>ème</sup> édition, Gaetan morin, 2000, p 3.

<sup>4</sup> Marc Chernet, *Mieux informatiser pour mieux gérer*, édition hommes et techniques, France, 1985, p1.

عرف النظام بأنه: "إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر من هدف وهو يقوم بالتنسيق فيما بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات"<sup>1</sup>، هذا التعريف ركز على مفهوم التنسيق بين الموارد المطلوبة لإدخالها في عمليات المعالجة لتحويلها إلى مخرجات بغرض تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

هناك تعريف آخر للنظام بأنه: "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تشمل (الأفراد، والتجهيزات، والآلات، والأموال والسجلات....) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين، تعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف البيئية المحيطة"<sup>2</sup>، من خلال هذا التعريف نجد أن النظام يجمع بين المكونات المادية والمكونات المعنوية والمكونات المالية في نسق واحد، تعمل كلها كوحدة واحدة بهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المعينة في ظل الظروف والقيود البيئية المحيطة.

من خلال التعاريف المقدمة للنظام نلاحظ أنها تتفق مع بعضها البعض في العناصر التالية:

- يتكون النظام من مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة والمتناسقة فيما بينها التي تهدف إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف؛
- عناصر النظام قد تكون مكونات مادية و/أو مكونات معنوية و/أو مكونات بشرية و/أو مكونات مالية تجتمع مع بعضها البعض في كيان واحد؛
- يعمل النظام على إدخال العناصر والأجزاء المفككة بهدف إخراجها في شكل نسق واحد متكامل تعمل على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الواضحة والمحددة.

**ثانياً- مفهوم البيانات:** لقد أعطيت عدة تعريفات للبيانات نذكر أهمها:

تعرف البيانات بأنها: "مجموعة من الحقائق الخام الغير مرتبة ولا يمكن استخدامها على حالتها لحل مشكلة معينة أو اتخاذ قرار معين، مما يعني ضرورة تحويلها من صورتها الخام الغير مرتبة إلى صورة يمكن الاستفادة منها"<sup>3</sup>. كما عرفت بأنها: "مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات، وقد تأخذ أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات الوحدة الاقتصادية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ثناء علي قباني، نظم المعلومات الحاسوبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 9.

<sup>2</sup> أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات الحاسوبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:13.

<sup>3</sup> فياض حمزة رملي، نظم المعلومات الحاسوبية الحوسبة - مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2011، ص:11.

<sup>4</sup> أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات الحاسوبية- مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 18.

وعرفت أيضا بأنها: " أجزاء غير منظمة تم جمعها من مصادر أولية مثل أجهزة القياس والأشخاص ومن مصادر ثانوية كالتقارير والسجلات والكتيبات تم الحصول عليها من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية"<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن البيانات عبارة عن: المادة الأولية (الخام) التي يتم إدخالها في النظام لتشغيلها ومعالجتها بهدف الحصول على معلومات، ولا يمكن الاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرار، لهذا يمكننا القول أن البيانات عبارة عن مدخلات النظام.

**ثالثا- مفهوم المعلومات:** لقد أعطيت عدة تعاريف للمعلومات نذكر أهمها:

عرفت بأنها عبارة عن: " البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"<sup>2</sup>.

وتعرف كذلك بأنها: " بيانات أجريت عليها عمليات تشغيل مختلفة مثل: (التبويب، التحليل، التلخيص وغيرها)، لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمستخدميها عن طريق زيادة المعرفة وتقليل درجة عدم الثقة، وذلك بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات وغيرها من المجالات"<sup>3</sup>.

كما تم تعريفها على أنها: "البيانات التي سبقت معالجتها واكتسبت قيمة وأصبحت قادرة على تغيير اتجاه القرار المراد اتخاذه"<sup>4</sup>

استرشادا بالتعاريف السابقة يمكن القول أن المعلومات هي عبارة عن المخرجات (النتائج) التي نحصل عليها من خلال القيام بعملية معالجة المدخلات (البيانات)، فالبيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظام المعلومات، تخضع لعدة عمليات معالجة من التسجيل والتبويب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير، تتناسب وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وبذلك تتحول البيانات إلى معلومات.

يمكن توضيح الفرق بين البيانات والمعلومات من خلال الجدول رقم (1-01) التالي:

<sup>1</sup> JEAN brilmon, **les Meilleures Pratiques du Management**, Dunod, Paris, 2003, p 444.

<sup>2</sup> عبد الرزاق قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 13.

<sup>3</sup> سلامة محمد إبراهيم، استخدام نظام المعلومات الإدارية في ترشيد اتخاذ القرارات في قطاع التأمينات الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993م، ص 35.

<sup>4</sup> Romney & Steinbart, **Accounting Information Systems**, 7<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, 2003, P :213.

## الجدول رقم (1-01): الاختلاف بين البيانات والمعلومات

المعلومات	البيانات	البيان
مجموعة العلاقات بين البيانات المرتبطة ببعضها البعض والناجئة عن تشغيل البيانات.	هي مجموعة من الإشارات والرموز المنفصلة عن بعضها والناجئة عن عمليات الملاحظة والمشاهدة.	مفهومها
ذات معنى وفائدة لمتخذ القرار.	غير مفيدة لمتخذ القرار بشكلها الخام.	فائدتها لمتخذ القرار
تظهر في عدة أشكال رئيسية منظمة منها: الجداول والرسوم البيانية، وهي عبارة عن مخرجات النظام.	تجمع بكافة طرق تجميع البيانات بشكل عشوائي عن ظاهرة معينة وتعتبر مدخلات نظام ما.	مصدرها وشكلها

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمد محمود السيد، الإدارة العامة منهج تحليلي، الجزء الأول، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص 157.

## المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

توجد عدة تعريفات لنظام المعلومات المحاسبي قبل تقديمها نقوم أولاً بالتطرق إلى تعريف نظام المعلومات بصفة عامة

## أولاً- تعريف نظام المعلومات:

لقد أعطيت عدة تعريفات لنظام المعلومات، نذكر أهمها:

**التعريف الأول:** يعرف نظام المعلومات على أنه: "ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال"<sup>1</sup>، يقوم نظام المعلومات بعدة أعمال بداية بتجميع البيانات ثم تشغيلها وإدارتها ورقابتها بهدف الحصول على معلومات مفيدة وإيصالها لمستخدميها لاتخاذ القرارات الرشيدة.

**التعريف الثاني:** عرف نظام المعلومات بأنه: "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات ورقابة في التنظيم، بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة، ويمكن لنظم المعلومات أن

1 أحمد حسين على حسين، نظام المعلومات الحاسوبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1997، ص 21.

تساعد المديرين والعاملين في تحليل المشكل وتطوير وخلق المنتجات الجديدة"<sup>1</sup>، ركز هذا التعريف أن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات، التي تعمل على إدخال البيانات وتشغيلها، للحصول على مخرجات، تتمثل في معلومات داعمة لاتخاذ القرارات، والقيام بعملية الرقابة، من خلال ما يسمى بعملية التغذية العكسية، ونظام المعلومات له أهمية في مساعدة المديرين والعاملين، على تحليل المشكلة المطروحة وإيجاد حلول لها.

**التعريف الثالث:** عرف نظام المعلومات بأنه: " مجموعة من أجزاء مترابطة والتي تستقبل (أو تسترجع) المعلومة، تعالجها، تخزنها، تنشرها بهدف المساعدة في اتخاذ القرار بالتنسيق والمراقبة على مستوى الوحدة الاقتصادية"<sup>2</sup>، يتشكل نظام المعلومات من مجموعة أجزاء مترابطة ومتناسقة مع بعضها البعض تقوم باستقبال واسترجاع المعلومات لمعالجتها وتخزينها بهدف نشرها لمساعدة مستخدميها لاتخاذ قراراتهم.

**التعريف الرابع:** عرف نظام المعلومات أيضا على أنه: "مجموعة منظمة من موارد، وأجهزة، وبرامج، وافراد، وإجراءات تسمح بالحصول على بيانات، ثم تخزينها ومعالجتها، ونشر المعلومات على شكل ارقام، صور، نصوص أو أصوات داخل الوحدات الاقتصادية"<sup>3</sup>

**التعريف الخامس:** عرف نظام المعلومات أيضا على أنه: "نظام يسمح بتعريف وقياس وتصنيف وتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية بهدف توليد معلومات قادرة على إرضاء حاجيات مستخدميها بعد معالجتها"<sup>4</sup>

تتفق جميع التعاريف السابقة على أن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والعوامل والموارد المعنوية والمادية والبشرية التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتناسق ومتجانس على إدخال البيانات من خلال ملاحظة وتجميع وتسجيل ومعالجة البيانات وتبويبها بهدف الحصول على مخرجات تتمثل في معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

<sup>1</sup> سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 14.

<sup>2</sup> Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel, **Management des systèmes d'information**, 9<sup>ème</sup> édition Person, France, 2006, P 13.

<sup>3</sup> Robert Reix, **Système d'information et Managment des Organization**, edition VUBERT, Paris, 2002, p 75.

<sup>4</sup> Bernard ENSAULT, **Comptabilité Financière**, Presse universitaire de France, Paris, 2001, p 11.

## ثانيا- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

لقد أعطيت عدة تعريفات لنظام المعلومات المحاسبي نذكر أهمها:

**التعريف الأول:** يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، إذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية"<sup>1</sup>، من خلال هذا التعريف يعتبر نظام المعلومات المحاسبي، أحد أهم المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإداري، فهو يختص بمعالجة البيانات المالية، من أجل الحصول على المعلومات المالية المفيدة، وتوفيرها لمستخدميها، من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

**التعريف الثاني:** يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه: " نظام فرعي داخل الوحدة الاقتصادية، يقوم بتجميع البيانات المالية وغير المالية وتحليلها وتبويبها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات، وتقدم هذه المعلومات إلى أطراف مختلفة داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها، وذلك بهدف مساعدة الأطراف في اتخاذ القرار المتعلق بها"<sup>2</sup>، هذا التعريف بدوره يؤكد على أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن نظام من النظم الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية، ووظائفه الرئيسية هي القيام بتجميع وتحليل البيانات المالية وغير المالية من أجل تبويبها ومعالجتها لتحويلها إلى معلومات تساعد جميع الأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بهم.

**التعريف الثالث:** كما يعرف أيضا على أنه: " أحد مكونات تنظيم إداري، يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات، إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين)، وإدارة الوحدة الاقتصادية"<sup>3</sup>، يتضح من خلال هذا التعريف أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر أحد أهم مكونات التنظيم الإداري الخاص بالوحدة الاقتصادية حيث يختص بالقيام بعمليات جمع البيانات وتبويبها ومعالجتها وتحليلها لإيصالها في شكل معلومات مالية ملائمة لمتخذي القرارات سواء من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية.

<sup>1</sup> أحمد حسين على حسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 204.

<sup>3</sup> ستيفن موسكوف مارك سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد احمد حامد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ، الرياض، 2002، ص 25.

**التعريف الرابع:** ويعرف نظام المعلومات المحاسبي أيضا على أنه: "النظام المكون من الأفراد والآلات، ويسترشد بالمبادئ المالية في تحويل البيانات لمعلومات يخزنها ويعرضها لأصحاب القرار، والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة"<sup>1</sup>، من خلال هذا التعريف المختصر يتضح لنا أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من الموارد البشرية والمادية التي تقوم بعملية جمع وإدخال البيانات ومعالجتها للوصول إلى توفيرها في شكل معلومات والتي تعتبر كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي وإيصالها لمستخدميها من دائنين ومستثمرين وإدارة الوحدة الاقتصادية.

**التعريف الخامس:** يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: "عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر البشرية والآلية التي تعمل معا داخل الوحدة الاقتصادية، وفقا لإجراءات وقواعد معينة لتجميع وتشغيل بيانات عن الصفقات المالية وغير المالية بهدف توفير المعلومات تنفيذ الإدارة في التخطيط والرقابة، وكذلك الأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة"<sup>2</sup>، وبهذا يعد نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم مصادر للمعلومات، يتكون من عدة أجزاء تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة بهدف توفير المعلومات المفيدة لجميع الأطراف الداخلية والخارجية التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية بما يخدم أهدافها واحتياجاتها من المعلومات.

من خلال التعاريف السابقة لنظام المعلومات المحاسبي يمكننا استخلاص تعريف شامل له: هو مجموعة من الإجراءات المترابطة والمتناسقة مع بعضها البعض التي تعمل على تجميع البيانات وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها لتوفيرها في شكل معلومات مالية مفيدة وملائمة تستعين بها الإدارة وغيرها من الأطراف الداخلية والخارجية المختلفة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم النظم الفرعية لنظم المعلومات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، والتي تتداخل وتتفاعل مع النظم الفرعية الأخرى الموجودة في نظام المعلومات الإداري مثل نظم الإنتاج ونظم التسويق وغيرها، وكذلك الأطراف الخارجية منها مثل العملاء والموردين والمستثمرين المرتقبين والبنوك والمصالح الحكومية وكل المعنيين الآخرين، ويتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمول حيث يمتد نشاطه إلى جميع أقسام وإدارات الوحدة الاقتصادية ويوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كافة المستويات الإدارية.

<sup>1</sup> محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 51.

<sup>2</sup> محمد زيدان إبراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 54.

## المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

إن الأركان التي يعتمد عليها أي نظام للمعلومات هي تلك التي يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبي، فالركن الأول من العملية يتمثل في إدخال البيانات ثم تأتي عملية تشغيل ومعالجة البيانات وفي الأخير يتم إخراجها في شكل معلومات مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى القيام عند الحاجة بعملية التغذية العكسية، ويمكن توضيح هذه الأركان كما يلي:<sup>1</sup>

## أولاً- المدخلات:

يتطلب نظام المعلومات المحاسبي تدفق البيانات الناتجة عن مختلف التدفقات الاقتصادية سواء التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، حيث يتم إثباتها انطلاقاً من الوثائق والمستندات القانونية أو ما يعرف بالمجموعة المستندية (الطلبية، الفاتورة، وصل الاستلام، مذكرة الإدخال، وإذن الدفع).

فالبيانات تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط تعرف بالمستندات والوثائق، وتتعدد هذه الأخيرة التي تظهر في الوحدة الاقتصادية أثناء ممارستها لأنشطتها الاقتصادية، إذ أن معظم هذه الأنشطة يتم عكسها من خلال وثائق مكتوبة، تشكل الدليل على أن الأحداث الاقتصادية قد تم وقوعها. وبالتالي يشكل المستند الأساسي ويقدم البيانات التي تستخدم في عملية التسجيل المحاسبي، ولا تتم هذه العملية الأخيرة إلا بالنسبة للعمليات الاقتصادية التي تكون قابلة للإثبات بواسطة واحد أو أكثر من هذه المستندات والوثائق، لذلك تتم عملية وضعها في الأرشيف بقسم المحاسبة لكونها تشكل الدليل الموضوعي على صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية.

## ثانياً- معالجة البيانات:

تتضمن إجراءات المعالجة ضمن نظام المعلومات المحاسبي تسجيل العمليات من واقع المستندات في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة في دفتر اليومية إلى الحسابات (دفتر الأستاذ) وأخيراً تجمع المبالغ في الحسابات وترصد تمهيداً لإعداد القوائم المالية.

## ثالثاً- المخرجات:

من أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم واتخاذ قراراتهم، لذلك يجب أن يعد النظام المحاسبي بصورة تمكن من إنتاج المعلومات بناء على العلاقة القائمة بين المكونات الأساسية لهذا النظام.

<sup>1</sup> عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية (حالة الجزائر)، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2013/2014، ص، ص 68، 69.



## المبحث الثالث: القوائم والتقارير المالية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي

عند ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية، بأنها الوسيلة الأساسية والوحيدة التي تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية، التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، خلال دورتها المحاسبية، أي أنها تعبر بوضوح وصدق عن الواقع والأحداث الاقتصادية، دونما حاجة إلى أية معلومات إضافية أخرى، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعدد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات التي تعرضها القوائم المالية يشوبها الكثير من الغموض، لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات التفسيرية المرتبطة بالقوائم المالية، وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات وتقارير مالية، وتعتبر القوائم المالية الجزء الرئيسي من التقارير المالية، ويمثلان المخرجات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، ومن أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها، الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، فالتقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة تهدف إلى توفير المعلومات المفيدة لمستخدميها.

## المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية نتاج النشاط المعلوماتي في الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية التي تتعلق بها، كذلك تعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية وحقوق ملكيتها وتعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات،<sup>1</sup> وفي هذا الشأن نص مجلس معايير المحاسبة المالية FASB على أن القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتوفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية،<sup>2</sup> وهناك عدة تعاريف قدمت نذكر أهمها كما يلي:

**التعريف الأول:** عرفت القوائم المالية بأنها: "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الوحدة الاقتصادية، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتدققها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها الوحدة الاقتصادية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 97.

<sup>2</sup> مصطفى إبراهيم عبد الحليم أحمد الفقي، أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2014، ص 7.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

**التعريف الثاني:** كما عرفت القوائم المالية على أنها: "وسيلة اتصال مرتبة وموضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، ولكي يوضع أي عنصر ضمن القوائم المالية يمكن قياسه بصورة كافية، مثل الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات، يجب أن تكون قيدت في الدفاتر المحاسبية من خلال مبدأ القيد المزدوج، كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة".<sup>1</sup>

**التعريف الثالث:** عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أنها: "عرض هيكلية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية وأدائها خلال فترة معينة، تهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة".<sup>2</sup>

**التعريف الرابع:** أما النظام المحاسبي المالي الجزائري فقد سماها في نصه بالكشوف المالية وعرفها بأنها: "مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة من الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عند تاريخ فقل الحسابات، وتشمل: الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، وجدول سيولة الخزينة، وملحق"<sup>3</sup>.

**التعريف الخامس:** عرفت أيضا بأنها: "مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، والأداء والخزينة للوحدة الاقتصادية في نهاية الدورة وتشمل الميزانية، وجدول حساب النتيجة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول النتيجة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمود محمد عبد ربه، العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 153.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للشهر، عمان، 2014، ص 22.

<sup>3</sup> قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009م، ص 85.

<sup>4</sup> Stéphan BRUN, *Guide d'Application des Normes IAS/IFRS*, Edition Berti, Alger, 2011, p 10.

**التعريف السادس:** عرفت القوائم المالية بصورة مختصرة بأنها: "الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية والمالية للأطراف الخارجية، وتعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية"<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف عام وشامل للقوائم المالية بأنها: وسيلة من الوسائل الأساسية للإبلاغ المالي عن الوحدة الاقتصادية، تعد وفق المعايير والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتضم مختلف البيانات التي تم معالجتها من خلال السجلات والدفاتر المحاسبية وإخراجها في صورة معلومات تقيس المركز المالي للوحدة الاقتصادية وأدائها المالي والتغيرات الحاصلة في تدفقاتها النقدية وتغير حقوق الملكية بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر ضمن الإيضاحات والملاحق خلال فترة زمنية معينة، هدفها الأساسي توفير المعلومات المفيدة لمستخدميها في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية، وتقييم مستوى إدارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

### المطلب الثاني: مفهوم التقارير المالية

إن مصطلح تقرير (Report) ذو أصل لاتيني، وهو مركب من شقين هما: (Re) وتعني إعادة وكلمة (Portare) وتعني نقل، وهذا يعني أن التقرير يمثل إعادة نقل شيء ما لدى شخص ما أو جهة ما إلى شخص أو أشخاص أو جهات أخرى.<sup>2</sup> كما أشار دربيشير (Darbyshire) سنة 1970م إلى أن التقرير يمثل: "وثيقة مكتوبة تمثل ناتجا لمجموعة من الإجراءات أو مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إعداد التقرير بغرض توصيل معلومات معينة لقارئ التقرير"<sup>3</sup>، إذا التقرير هو عبارة عن وسيلة في شكل وثيقة يعتمد عليها لتوصيل معلومات وآراء وملاحظات معينة لأشخاص وجهات معينة (طالبة أو قارئة التقرير). هناك تعريف آخر للتقارير المالية فهي عبارة عن: "مخرجات النظام المحاسبي، وفي ذات الوقت هي مدخلات لنماذج متعددة ومتباينة الغرض في اتخاذ القرار، كالمستويات الإدارية، والتنفيذية المختلفة، والمستثمرين، وجهات الوساطة المالية، وكذلك الوحدات الإدارية ذات الطابع العام، والمنظمات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، سواء كانت هذه الأطراف المتعددة تمارس أنشطتها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حمدان، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض التحليل وفقا لأحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والامريكية والبريطانية العربية والمصرية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000، ص 39.

<sup>2</sup> عبد المنعم عوض الله ومحمود عباس حمدي واحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية: أساسيات وتطوير، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001، ص: 465. نسخة الكترونية متاحة على الموقع التالي:

<https://drive.google.com/file/d/0B6YxdhVTV7usRUI6YI9WeHBkUGs/view> تاريخ الاطلاع 2015/05/12.

<sup>3</sup> طه الطاهر إبراهيم وإسماعيل وأحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، القاهرة، 2014، ص 277.

<sup>4</sup> أسامة سعيد عبد الصادق، الانعكاسات الدولية لاستخدام لغة التقارير الأعمال الموسعة على بناء التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة الكترونيا، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الثاني، 2010، ص: 1.

وتشمل التقارير المالية على: "معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة، والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية ووصف للخطط، والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الوحدة"<sup>1</sup>، نلاحظ أن التقارير المالية أشمل بكثير من القوائم المالية.

وتتضمن التقارير المالية كذلك: "كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال، التي يتحتم على الوحدة الاقتصادية، تقديمها دورياً أو تقديمها طوعاً سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى"<sup>2</sup>.

تعتبر القوائم المالية أهم جزء من التقارير المالية، ومن الصعب وضع حد فاصل بينهما، لأنهما يمثلان المنتج النهائي للمحاسبة وكل منهما تعتبر وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين، والغاية منهما توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما أن بعض المعلومات غير المالية، مثل المعلومات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي والتسويقي، التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية، يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية

يمكن تقسيم التقارير المالية إلى تقارير داخلية وتقارير خارجية، وذلك كما يلي:

#### أولاً- التقارير الداخلية:

وتعرف أيضاً بالتقارير الخاصة (تقارير مالية ذات الأغراض الخاصة) وهي متعددة وليس لها مضمون أو شكل محدد، حيث أنها تعد حسب طلب الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة، ومن أمثلة هذه التقارير إعداد تقرير مقارن للمبيعات الخاصة بالربع الأول من العام الماضي مع مبيعات الربع الأول من العام الحالي،<sup>4</sup> تقرير مجلس الإدارة، تقرير الجهات التنفيذية، تقرير مراجع الحسابات الداخلي وغيرها.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض التحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000، ص، ص 39، 40.

<sup>2</sup> محمد أحمد لعظمة ويوسف عوض العدلي، المحاسبة المالية، ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص 42.

<sup>3</sup> فالخ ذياب العجمي، أثر إلزام الإدارة الضريبية على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية بدولة الكويت، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2016، ص 57.

<sup>4</sup> مجبور جابر محمود النمري وآخرون، مبادئ المحاسبة، ط2، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، جدة، 2011، ص 127.

## ثانيا- التقارير الخارجية:

وتعرف بالتقارير المالية ذات الغرض العام، وتخدم أطراف مختلفة خارج الوحدة الاقتصادية، وتعد في نهاية الفترة المالية،<sup>1</sup> ومن أهم التقارير المالية التي تخدم بالدرجة الأولى المستخدم الخارجي، هي القوائم المالية التي تعد المخرجات الأساسية لنظام المحاسبة المالية، والقوائم المالية الأكثر تطبيقاً في الواقع العملي هي: قائمة المركز المالي (الميزانية المالية)، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية،<sup>2</sup> وهناك قائمة مالية خامسة تعرف بالملاحق والإيضاحات، التي تتضمن جميع المعلومات التفسيرية والملاحظات والأساليب المحاسبية، التي تم اعتمادها لإنجاز القوائم المالية الأربعة الأولى.

## المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التقارير المالية

ويقصد بهم جميع الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وبعد تحديدهم، ومعرفة احتياجاتهم، وأهدافهم يتم تحديد كمية، ونوعية، وطريقة عرض المعلومات المفيدة لهم، ويتم تصنيفهم على النحو التالي:

## أولاً- الإدارة:

تتضمن كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الوحدة الاقتصادية، واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، ويحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وتقييم أداء المسؤولين<sup>3</sup>، إن التقارير المالية بالإضافة على التقارير الإحصائية الداخلية التي تمد الإدارة بالأساس الذي تعتمد عليه للحكم على قوة وضعف المركز المالي والإنتاجي للوحدة الاقتصادية، فالتقارير المالية والتقارير الإحصائية لها أهمية كبيرة لهؤلاء القائمين بتوجيه أعمال الوحدة الاقتصادية ورسم سياساتها طبقاً للأهداف المحددة مقدماً والرقابة على أعمالها، ويمكن للإدارة أن تستخدم هذه التقارير للعديد من الأغراض منها:<sup>4</sup>

- قياس تكلفة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية؛
- تحديد الكفاءة النسبية لكل قسم من الأقسام ولكل مرحلة من المراحل ولإنتاج منتج معين؛
- قياس الكفاءة الإنتاجية وربحية أعمال الوحدة الاقتصادية؛

<sup>1</sup> أسامة سعيد عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 1.

<sup>2</sup> أحمد هاني بحيري حماد، أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية (مدخل لمساندة ودعم اتخاذ القرارات)، دون ناشر، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006، ص 34.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 32.

<sup>4</sup> سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 105، 106.

- تقييم مستوى أداء الأفراد المسؤولين بالوحدة الاقتصادية ومدى وفائهم بمسؤولياتهم المحددة لهم مقدما؛
  - تقرير السياسات والإجراءات الإدارية الجديدة اللازمة للوصول إلى أهداف الوحدة الاقتصادية؛
  - الرقابة على عمليات الوحدة الاقتصادية وإدخال التعديلات الضرورية اللازمة في طرق الإنتاج واتخاذ القرارات المالية والإنتاجية على أساس سليم وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية؛
  - المساعدة في وضع الخطط المستقبلية وإعداد الميزانية التقديرية؛
- عموما إدارة أي وحدة اقتصادية تحتاج إلى المعلومات لغرض التخطيط والرقابة وقياس الأداء، فالموازنات التخطيطية على سبيل المثال لا الحصر أهم أدوات التخطيط المالي والتي تستخدم كأداة في التخطيط والرقابة وقياس الأداء، إضافة إلى أن المحاسبة تزود الإدارة بمعلومات عن الربحية والسيولة والمركز المالي ومعدل العائد على المال المستثمر وتكاليف الإنتاج وجميع هذه المعلومات وغيرها تبنى على المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية مما يؤدي إلى اعتبار إدارة الوحدة الاقتصادية واحدة من أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية.<sup>1</sup>

#### ثانيا- المستثمرون الحاليون والمرقبون

إن حملة الأسهم والسندات بصورة عامة لهم مصلحة واضحة من المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، فحملة السندات يهتمون أن يطمئنوا على سلامة استثمارهم، وعلى مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد فائدة السندات دوريا، لذلك نجد اهتمامهم ينصب على مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح والتوسع في نشاطها، فهذه المعلومات تساعد على اتخاذ قرار الاستمرار في استثمارهم من عدمه، أما حملة الأسهم فهم يهتمون بمعرفة الأصول التي يتم فيها استغلال رأس المال، والتعرف على المقدرة الربحية الحالية والمستقبلية للوحدة الاقتصادية، والتعرف على الديون والالتزامات التي يجب على الوحدة الاقتصادية أن توفى بها، قبل أن تستطيع أن توزع أية أرباح عليهم في الظروف العادية، أو ترد اليهم استثماراتهم في حالة التصفية، فحملة الأسهم يهتمون بتحليل معلومات التقارير المالية لتقييم المركز المالي طويل الأجل في الحاضر والمستقبل ومقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح في الحاضر والمستقبل.<sup>2</sup>

عموما فإن المستثمرين سواء كانوا من حملة السندات أو حملة الأسهم يهتمون بدراسة هيكل رأس المال الكلي للوحدة الاقتصادية، والذي يشمل بالإضافة إلى رأس مال الأسهم والفائض والأرباح المحتجزة بالالتزامات طويلة الأجل، فمركز المستثمرين سوف يكون أحسن عادة كلما كانت نسبة رأس المال المقترض إلى رأس المال المملوك نسبة أقل، فانخفاض هذه النسبة لهم

<sup>1</sup> مجبور جابر محمود النمري وآخرون، مبادئ المحاسبة، ط2، جدة، 2011، ص18.

<sup>2</sup> سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

معناه أنه لا توجد ضغوط شديدة على الوحدة الاقتصادية عند سدادها لالتزاماتها الطويلة الأجل، واهتمام حملة السندات بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بسداد فائدة قرض السندات خلال فترة القرض يجعلهم يقدمون اهتماما خاصا لمقدرة الوحدة الاقتصادية الربحية، فإذا كانت مقدرتها الربحية منخفضة فإن هناك خطرا من أن تعجز الوحدة الاقتصادية عن الوفاء بالتزاماتها ودفع الفائدة.<sup>1</sup>

### ثالثا- البنوك والمؤسسات المالية

يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها والتزاماتها<sup>2</sup>، أي يحتاجون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوزها لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.<sup>3</sup>

### رابعا- الموردون والدائنون التجاريون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه،<sup>4</sup> أي يهتم هؤلاء الدائنون بالمعلومات المتعلقة بقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وحجم نشاطها وربحيتها، للتأكد من مدى إمكانية استمراريتها وبقاء الموردون والدائنون التجاريون التعامل معها.

### خامسا- الزبائن أو العملاء

يهتمون بالمعلومات التي تساعد في تكوين فكرة عامة عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار بتزويدهم بالسلع والمنتجات والخدمات وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>3</sup> جمعة حميدات مراجعة إبراهيم النخالة، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، 2014، ص 8.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>5</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، مرجع سبق ذكره، ص، ص 34، 35.

## سادسا- العمال والنقابات العمالية

في الغالب فان العمال أو الموظفين لا يعلمون الكثير عن الأوضاع المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية التي يشتغلون فيها إذ يركز اهتمامهم على مقدار اطمئنانهم على وظائفهم فقط، فما دامت الوظيفة مضمونة ومادام الأجر يصرف بانتظام فإن العامل بمفرده لا يهتم كثيرا بالاطلاع على القوائم والتقارير المالية، وبالطبع فإن الرغبة في الاطمئنان على الوظيفة قد تمتد لتجعله يهتم بجميع المعلومات عن مستقبل الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها، وأية حقائق يمكن أن تعلنها الإدارة عن هذا المستقبل سوف تكون محل ترحيب من العمال، فمثلما يهتم المستثمر بالاطمئنان على سلامة استثماره ومقدار التوزيعات التي سيحصل عليها، فإن العامل يهتم بالاطمئنان على استمراره في الوظيفة وعلى حصوله أجر عادل من هذه الوظيفة.<sup>1</sup>

وبالتالي يستخدم العمال المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للوحدة الاقتصادية التي يعملون فيها ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمراريتها، فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم، وفي الغالب تكون النقابات العمالية هي المصدر الرئيسي للعمال للحصول على مثل هذه المعلومات، فهي تحتاج المعلومات التي تعبر عن الوضع المالي الحقيقي ومستويات الأرباح المحققة فعلا للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم والدخول في مفاوضات مع أرباب العمل لزيادة رواتبهم.<sup>2</sup>

## سابعا- الجهات أو الهيئات الحكومية

أصبح للحكومات دور مهم من خلال الحصول على معلومات حول النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، ونتيجة العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها القرن العشرين من حروب طاحنة تلاها تضخم وكساد في الدول الرأسمالية إلى حركات تحرير من الدول المختلفة اقتصاديا ترغب في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية وفي تحقيق عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فقد ازداد اهتمام الحكومات في مختلف الدول بالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية، وأصبحت الجهات الحكومية من أهم الفئات التي تهتم بقراءة القوائم المالية المنشورة أو بقراءة قوائم مالية خاصة تعدها الوحدات الاقتصادية لهذه الجهات لتفي باحتياجاتها من المعلومات التي ترغب بالاطلاع عليها، ويمكن ذكر أمثلة عن هذه الجهات الحكومية:<sup>3</sup>

مصلحة الضرائب وتحتاج إلى معلومات القوائم المالية التي تساعد في تحديد الضرائب المستحقة على الوحدة الاقتصادية والتأكد من صحتها وعدالتها، لمعرفة مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، أما

<sup>1</sup> سامي محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 106، 107.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>3</sup> سامي محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص، 108.

السلطات القضائية فتحتاج للمعلومات المالية لتسوية المنازعات القضائية وتصفية الوحدة الاقتصادية في حالة إفلاسها، أما المخططون الاقتصاديون فيحتاجون الى المعلومات المالية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره ومعرفة اتجاهاته.

### ثامنا- المحللون الماليون

يحتاج المحللون الماليون الى المعلومات المالية لتحليل مختلف الوضعيات المالية للوحدات الاقتصادية، وبالتالي تقديم مختلف النصائح والارشادات والاستثمارات والتنبؤات الى مختلف الأطراف التي وكلت إليهم مهمة تحليل القوائم المالية للوحدة الاقتصادية المعنية.<sup>1</sup>

### تاسعا- أطراف أخرى:

بالإضافة إلى ما سبق من مستخدمي المعلومات، هناك أطراف أخرى بالمجتمع تستخدم القوائم والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية، لأغراض مختلفة كالوحدات الاقتصادية المنافسة، الباحثين والدارسين والأكاديميين، والصحفيين ووسائل الإعلام، والجمعيات الخيرية، وعمامة الجمهور المهتمون بالمعلومات المالية بهدف معرفة اتجاه نمو الوحدات الاقتصادية وفرص توفيرها لمناصب العمل.

<sup>1</sup> حيدر عباس العطار وآخرون، دور مستخدمي المعلومة المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل استخدام المحاسبة الرشيدة (دراسة عملية في الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد، المجلد 11، العدد2، 2019، ص 131.

## المبحث الرابع: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب المنظمات والهيئات المهنية

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المالية، فالأهداف تعتبر القاعدة العامة التي على أساسها يتم تقييم البدائل المحاسبية المتاحة، وعليه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين الطرق والأساليب المحاسبية فإنه يجب أن يتم الاختيار بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية.

## المطلب الأول: مراحل تطور أهداف القوائم والتقارير المالية:

لقد مر الاهتمام بتحديد أهداف التقارير المالية بثلاث مراحل تاريخية رئيسية يمكن ذكرها مختصرة كما يلي:<sup>1</sup>

**المرحلة الأولى (1900-1933):** اهتمت هذه المرحلة بأهداف الإدارة، حيث كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك؛

**المرحلة الثانية (1933-1973):** ركزت هذه المرحلة اهتمامها على وجهة نظر الاتحادات المحاسبية والمهنية، كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والجمعيات العلمية كالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، وتحت سلطة ضغط لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC)، وهذا لغرض حماية المحاسب اتجاه ضغوط الإدارة وحماية مدقق الحسابات الخارجي من المساءلة التي يتعرض لها، وبالتالي تأثرت أهداف التقارير المالية في هذه المرحلة بوجهة نظر المحاسب والمدقق.

**وفي المرحلة الثالثة (ما بعد سنة 1973):** تطور الهدف إلى الاهتمام بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، حيث نصت التوجيهات إلى مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين، وهو ما يطلق عليه بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

<sup>1</sup> شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: "مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص، ص 9،8.

## المطلب الثاني: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب لجنة (Trueblood):

أصدرت لجنة \* (Trueblood) سنة 1973م، تقريرا شاملا مكون من اثني عشر هدفا نذكرها كما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً-** إن الهدف الأساسي من القوائم المالية هو تزويد مستخدميها بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛  
**ثانياً-** خدمة هؤلاء المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية؛  
**ثالثاً-** تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية، من حيث المبلغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد؛

**رابعاً-** تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية (المقدرة على تحقيق دخل أو أرباح) للوحدة الاقتصادية؛

**خامساً-** تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها؛

**سادساً-** تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في موضوعات التفسير أو التقييم أو التنبؤ أو التقدير؛  
**سابعاً-** تقديم قائمة عن المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، ويجب أن تقدم هذه القائمة معلومات تخص العمليات والأحداث الأخرى التي تمثل جزءا من دورات الكسب غير التامة، ويجب التقرير عن القيم الجارية عندما تختلف جوهريا عن التكاليف التاريخية، وفيما يخص الأصول والخصوم فيجب تجميعها في مجموعات أو فصلها في بنود مستقلة من حيث نسبية عدم التأكد من المبالغ والتوقيت ومن حيث التحقيق المتوقع أو التصفية؛

**ثامناً-** تقديم قائمة عن الكسب الدوري (قائمة الدخل) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة الوحدة الاقتصادية عن العمليات قابلة التحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام، كما يجب التقرير عن التغيرات في القيم بواسطة قوائم متتالية عن المركز المالي وذلك بشكل منفصل نظرا لاختلاف القيم من حيث التأكد من تحقيقها؛

\* كون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1971 لجنة عرفت باسم لجنة (Trueblood) نسبة إلى رئيسها (Trueblood Robert) كان هدفها دراسة القوائم المالية ومن بين مهام هذه اللجنة : تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية، وتحديد المعلومات التي يحتاجونها والتي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة، وتحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص 135.

تاسعا- تقديم قائمة عن الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، إن هذه القائمة يجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حدا أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛

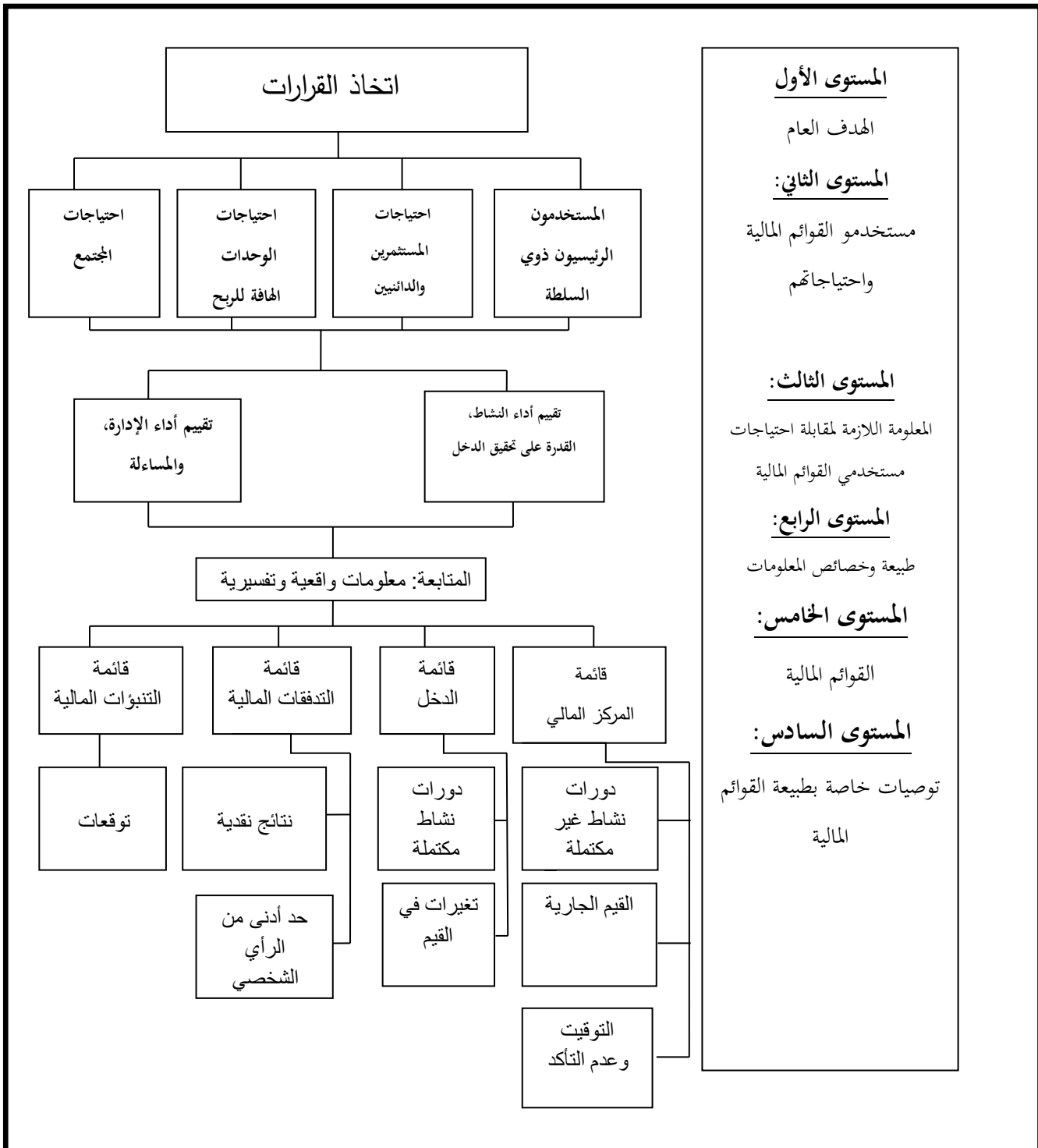
عاشرا- تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد والوثوق (درجة الثقة) بتنبؤات المستخدمين؛

إحدى عشر- إلزام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، ويجب أن تكتمل مقاييس الإنجاز بالاعتماد على الأهداف المحددة؛

إثنية عشر- التقرير عن أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس والتي تلعب دورا مهما في وسطها الاجتماعي.

ويمكن ترتيب الأهداف السابقة الذكر ترتيبا هرميا في ستة مستويات متدرجة من الأهداف العامة (العموميات) إلى الأهداف الخاصة (الخصوصيات) حسب الشكل رقم (1-03) الموالي.

الشكل رقم (1-03): الترتيب الهرمي لأهداف التقارير المالية حسب لجنة (Trueblood)



المصدر: رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، 2001، ص372.

لقد كان لهذا التقرير الأثر الكبير في الفكر المحاسبي التقليدي، بحيث تم ربط المعلومات المحاسبية ولأول مرة بعملية اتخاذ القرار، كما تم التوصل إلى أن الفائدة الفعلية من استخدام المعلومات المحاسبية تكمن في الاطلاع على التدفقات النقدية المستقبلية عوض الاطلاع على النتائج المحاسبية، كما أقر التقرير الصبغة الكمية والنوعية للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون معلومات حقيقية وتقديرية، إن هذا الاتجاه الجديد في الفكر المحاسبي الذي يقوم على اعتبار المحاسبة مساعدا على اتخاذ القرار، وذلك بفعل تفضيل معالجة التدفقات النقدية عوض النتائج، قد أولى العناية والتفضيل للمستثمرين (الحاليين والمتوقعين) ليس لأن هؤلاء يمتلكون فقط نموذجا للقرار أثبت نجاحه، بل كذلك لأن البيانات المتعلقة برد فعل المستثمر للمعلومات المحاسبية سهل الحصول عليها<sup>1</sup>.

أثار تقرير لجنة (Trueblood) حول أهداف التقارير المالية ردود فعل واسعة، حيث أصبحت الأساس الذي بنيت عليه العديد من الدراسات اللاحقة، أهمها تقرير الشركات (The Corporate Report) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عام 1975 م، والبيان رقم 1 والبيان رقم 4 الصادرين عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 1978 م وعام 1980 م على التوالي، حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة إلى تحقيق الأرباح وفي الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح،<sup>2</sup> وأهداف القوائم المالية التي جاء بها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصادر في جويلية 1989 م، وأخيرا حسب المشروع المشترك بين (FASB/IASB).

### المطلب الثالث: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب معهد المحاسبين القانونيين (تقرير الشركات)

ركز تقرير الشركات (The Corporate Report) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عام 1975 م، على إهمال الأهداف الواردة في تقرير لجنة (Trueblood) عن تحقيق البعد الاجتماعي لمسؤولية المحاسب بشكل فعال، ولقد حاول تقرير الشركات سد تلك الثغرة بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمحاسبة، حيث كان موقف تقرير الشركات هو أن القوائم المالية ذات الغرض العام لا يمكنها تلبية احتياجات كافة الأطراف الخارجية، لذلك اقترح التقرير ستة قوائم جديدة تضاف إلى القوائم المالية المعروفة وتصدر دوريا وهي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص 373.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص 373، 374.

- 1- قائمة القيمة المضافة: لتوضيح كيفية توزيع هذه القيمة على عوامل الإنتاج المختلفة (عائد العمالة، عائد ملكية العقارات، عائد ملكية رأس المال، عائد المنظم)، أي تحديد عائد كافة الأطراف المساهمة في تحقيق النشاط الإنتاجي، وتعتبر قائمة القيمة المضافة أداة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر الحسابات القومية والنتائج القومي؛
- 2- قائمة لبيان شؤون العمالة: بصفة خاصة ما يتعلق بالإنتاجية والكفاءة والعلاقات الصناعية وأي معلومات أخرى تهم المستخدمين والعاملين؛
- 3- قائمة لبيان حجم المعاملات مع الحكومة: بصفة خاصة الإفصاح عن الإعانات والمنح والضرائب والتأمينات الاجتماعية وكافة التحويلات الأخرى؛
- 4- قائمة لبيان المعاملات مع العالم الخارجي: بصفة خاصة حجم العمليات التي تمت بالعملات الأجنبية والمتعلقة بالإقراض والاقتراض والتوزيعات من وإلى وحدات تنتمي لدول أجنبية؛
- 5- قائمة لبيان التوقعات المستقبلية: بصفة خاصة توقعات الأرباح والعمالة والاستثمار؛
- 6- قائمة لبيان أهداف المنشأة: كما تحددها الإدارة مع إعادة النظر بتلك الأهداف دورياً، وهذا ما سيسمح للمستثمرين بالحكم على مدى تحقيق الأهداف الموضوعية.

وهكذا يلاحظ أن إصدار القوائم الإضافية السابقة، قد لفت الانتباه إلى الفئات التالية من المستخدمين والاستخدامات وهي: المحلل الاقتصادي، والمحاسب القومي، المستخدمون والعاملون، التعامل مع الوحدات الحكومية، التعامل مع العالم الخارجي بيان التوقعات، وتنبؤ الإدارة، بيان بأهداف الوحدة الاقتصادية حسب ما تراها الإدارة، وهذا ما يمثل اتجاهها حديثاً في المحاسبة نحو التوسع في الإفصاح المالي.

### المطلب الرابع: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في الفترة الممتدة بين سنة 1978م وسنة 1984م تقريراً مفصلاً حول أهداف التقارير المالية، والذي انطلق واعتمد بصورة كبيرة على تقرير لجنة (Trueblood)، حيث صنف هذه الأهداف إلى: <sup>1</sup>

#### أولاً- أهداف رئيسية: وتمثلت في العناصر التالية:

- 1- توفير المعلومات التي تفيده في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والدائنين؛
- 2- توفير المعلومات التي تفيده في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية، حيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- 3- توفير المعلومات المتعلقة بموارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها مما يفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية، وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي؛

#### ثانياً- أهداف فرعية: وتمثلت في العناصر التالية:

- 1- توفير المعلومات التي تفيده في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين الجهود والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- 2- توفير المعلومات التي تفيده في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- 3- توفير المعلومات التي تفيده في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- 4- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

على ضوء ما سبق نجد أن الأهداف الرئيسية للتقارير المالية ركزت على توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم الاقتصادية دون تمييز أو تحيز لفئة معينة، وذلك من خلال توفير المعلومات التي تخدم جميع الأطراف التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، وبالتالي هي أهداف موضوعية جاءت لخدمة احتياج جميع الأطراف وليس لخدمة جهة على حساب جهة أخرى، ولهذا أصبحت تعرف التقارير المالية وخاصة القوائم المالية حالياً بالقوائم المالية ذات الغرض العام، أما الأهداف الفرعية فهي ركزت على توفير المعلومات التي تساعد على تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ككل وتقييم أداء الإدارة على وجه الخصوص.

<sup>1</sup> شارف خوجة الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 12.

على العموم تخص الأهداف المذكورة سابقا مستخدمي المعلومات الخارجيين والذين لا تتوفر لهم القدرة أو السلطة على فرض احتياجاتهم اتجاه إدارة الوحدة الاقتصادية، ويتمركز الهدف الرئيسي لهذه التقرير والقوائم المالية حول فكرة منفعة المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

### المطلب الخامس: أهداف القوائم والتقارير المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

إن الهدف من القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية عند تاريخ غلق الحسابات، وذلك من خلال الميزانية المالية، وتوضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.<sup>1</sup>

اعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال الإطار التصوري الصادر في جويلية 1989م أن إعداد القوائم المالية يهدف إلى إعطاء معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، وينبغي أن تكون نافعة لتشكيلة واسعة من المستعملين المحتملين (المستثمرون، العاملون، المقرضون، الموردون، الزبائن، الدائنون الآخرون، الدولة وأعوانها والجمهور)، واعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية المقدمة للإجابة على طلبات المستثمرين، كفيلا بالإجابة على طلب المعلومات المعبر عنه من باقي الفئات الأخرى.<sup>2</sup>

ويمكن حصر أهم أهداف القوائم المالية التي جاء بها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في:<sup>3</sup>

**أولا-** تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للوحدة الاقتصادية تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

**ثانيا-** تلي القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، ومع ذلك فإنها لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك راجع إلى حد كبير أن تلك القوائم تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛

<sup>1</sup> Robert Obert, **Pratique des normes IAS/IFRS**, Edition Dunod, Paris, 2004, P 54.

<sup>2</sup> مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 91.

<sup>3</sup> سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة عينة من المؤسسات)، دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص، ص 25، 26.

ثالثاً- تظهر القوائم المالية أيضاً نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمن عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال القرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

## خلاصة الفصل الأول:

إن المتبع لمراحل التطور التاريخي، والتطور الوظيفي للمحاسبة، وتحوّلها من مجرد مهنة أو وظيفة إلى نظاما للمعلومات المحاسبية والمالية، مهمتها الأساسية توفير، وتوصيل المعلومات المفيدة عن الوحدة الاقتصادية، في شكل قوائم وتقارير مالية، لتلبية احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة بها، ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، فالمحاسبة كغيرها من العلوم، تتسم بخاصيتين أساسيتين هما: التغيير والاستمرارية، التي تواكب متطلبات واحتياجات العصر، حيث أن كل فرع من فروع المحاسبة يرتبط بالفروع الأخرى، أو يسانده ضمن علاقة تكاملية متخصصة.

ويتضح أن المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، تهدف إلى إنتاج معلومات مالية، يتم توصيلها لأصحاب المصالح ذوي العلاقة بالوحدة الاقتصادية المعنية، من خلال تقاريرها وقوائمها المالية، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الصائبة، والقدرة على معرفة وضعيتها المالية الحقيقية، والتنبؤ بالأرباح، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتحليل وتقييم المخاطر المالية، التي تهدد مكانتها واستمراريتها، مما يؤدي إلى تقليل حالات عدم التأكد، ومن ثم مساعدتهم في ترشيد تخصيص مواردهم المالية، ولتحقيق ذلك يشترط أن تتوفر هذه المعلومات على متطلبات تجعلها ذات جودة عالية.

وباعتبار القوائم والتقارير المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي مصدرا هاما من مصادر المعلومات المفيدة التي يعتمد عليها مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، فهي ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة من وسائل توصيل وتقديم المعلومات لمستخدميها، من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتلبية احتياجاتهم، ولكي تحقق التقارير المالية الغرض منها، يجب أن يتم إعدادها في ضوء إطار فكري، واضح ومتكامل، يربط بين الأهداف التي يراد تحقيقها، والمفاهيم والمبادئ والفروض التي تعد على أساسها معايير المحاسبة، بما يحقق هذه الأهداف، التي تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، أي بجميع جوانب البيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية، كما أنها تتأثر أيضا بالخصائص المتعلقة بمستخدمي المعلومات وبخصائص المعلومات بحد ذاتها والقيود الحاكمة فيها، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني

خصائص جودة المعلومة المالية ودورها  
في تحقيق الإفصاح المالي

## تمهيد:

إن مفهوم الجودة لم يعد يقتصر فقط على المفهوم الضيق، المرتبط بالمنتج ومتطلبات العميل (الزبون) فقط، بل أصبح مفهوم شامل، يمس مختلف الأنشطة والعمليات، والأنظمة المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، ويختص بضرورة تحقق التعادل، بين خصائص ومتطلبات السلعة، أو الخدمة المقدمة، لبلوغ رضا واحتياجات جميع الأطراف المستفيدة منها، وبما أن المعلومة المالية، هي عبارة عن المنتج النهائي، الذي يقدمه نظام المعلومات المحاسبي، من خلال التقارير والقوائم المالية، وعلى أساس مجموعة من المعلومات تتكون المعرفة، حول أوضاع الوحدة الاقتصادية، والجوانب المالية الحالية، والمستقبلية المتعلقة بها، فالمعلومة المالية أصبح لها خصائص نوعية، تميزها عن بعضها البعض، وتتسم بما لتكون معلومة مالية ذات جودة عالية.

ولكي تكون المعلومات المالية، المستخرجة من القوائم المالية، ذات فائدة لمستخدميها، باعتبارها المحرك الأساسي، في اتخاذ القرارات الاقتصادية، عليها أن تتصف بخصائص نوعية تم صياغتها، وفق وجهات نظر واضعي المعايير المحاسبية، والجمعيات والمجالس المحاسبية المهنية، والبحوث والدراسات المحاسبية والمالية المتخصصة، ومن أهمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وما تم الاتفاق عليه من طرفهما ما يسمى بالمشروع المشترك بين المجلسين سنة 2010م.

ومن خلال هذا الفصل، نسعى إلى تحقيق هدف رئيسي، يتمثل في توفير إطار فكري متكامل، يساعد على معرفة ودراسة متطلبات تحقيق جودة المعلومة المالية، التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، وذلك لتجنب إعطاء معلومات غير ملائمة، ومضلة لمستخدميها، ومن أجل الوصول إلى تحقيق إفصاح مالي جيد، والتركيز على دراسة العلاقة التي تربط بين متطلبات جودة المعلومة المالية، وتحقيق الإفصاح المالي الجيد، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المالية

المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المالية ومحدداتها الحاكمة

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الإفصاح المالي

المبحث الرابع: العلاقة السببية بين خصائص جودة المعلومة المالية والإفصاح المالي

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المالية

تعتبر المعلومات المالية، من أهم المصادر التي تساعد العديد من مستخدميها، سواء من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، على اختيار أحسن البدائل المتاحة، وتقليل حالات عدم التأكد لديهم، وتجنبهم الوقوع في فخ المخاطرة، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث توفر المعلومات المالية الضرورية والمفيدة، يساهم في زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، وعدم توفرها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، أي أن صواب وترشيد أي قرار، يعتمد على مدى توفر الجودة في المعلومة المالية، التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، وقبل التطرق إلى توضيح، تعريف مصطلح جودة المعلومات المالية، وأهم المراحل والدراسات التي تناولتها، نقوم أولاً بالتطرق إلى تعريف مصطلح الجودة بصفة عامة.

## المطلب الأول: مفهوم الجودة

تعددت وتباينت الدراسات الخاصة بموضوع الجودة، في وضع تعريف محدد لمعناها ومضمونها وأبعادها، وذلك بسبب اختلاف المداخل، ووجهات النظر الخاصة بها، لذلك كان من الصعب إيجاد تعريفاً بسيطاً وشاملاً لها.

## أولاً- التعريف اللغوي:

بالرجوع إلى معجم لسان العرب لابن منظور، وهو أشمل معاجم اللغة العربية وأكبرها نجد أن كلمة جودة مصدرها من الفعل جاد يجود، وجاد الشيء أي صار جيداً، والجيد نقيض الرديء وقد جاد وأجاد أتى بالجيد من القول أو الفعل<sup>1</sup>، هذا التعريف فسر معنى جودة الشيء بأنه جيد.

يرجع أصل كلمة جودة إلى اللفظ اللاتيني (Qualitas) والذي يقصد بها: "طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلابته"<sup>2</sup>.

أما قاموس أكسفورد الأمريكي فعرف الجودة بأنها: "درجة أو مستوى من التميز"<sup>3</sup>، أي أن هذا التعريف ربط معنى الجودة بدرجة التميز عن الغير أو التميز في السلعة أو الخدمة.

<sup>1</sup> حبيب بلية، إدارة الجودة الشاملة (المفهوم- الأساسيات- شروط التطبيق)، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2019، ص 8.

محمد بن عبد العزيز الراشد، إدارة الجودة الشاملة (دراسة نظرية ونموذج مقترح لها في مكتبة الملك فهد الوطنية)، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد 17، عدد 2، نوفمبر 2011، ص 2.

<sup>2</sup> فتيحة بوحرو، إدارة الجودة في منظمات الأعمال، النظرية والتطبيق، دار الميسرة، عمان، 2015، ص 27.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في منظمات الأعمال: بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 19.

## ثانيا- التعريف الاصطلاحي:

إن إعطاء تعريف دقيق، وواضح لمصطلح الجودة مسألة نسبية، وحدودها أن تكون الخدمة أو السلعة، مقبولة من طرف العميل، من خلال إشباعها لحاجته ورغبته، وذلك في حدود التكلفة التي يتحملها، وهناك عدة جهات، وهيئات قدمت تعريف لها نذكر أهمها فيما يلي:

عرفت الجمعية الأمريكية لضبط الجودة (ASQC) مصطلح الجودة بأنها: "مجموعة من المزايا وخصائص المنتج أو الخدمة القادرة على تلبية حاجات المستهلكين"<sup>1</sup>.

أما المنظمة الأوروبية لضبط الجودة (EOQC) عرفت الجودة بأنها: "مجموعة خصائص وصفات تجعل المنتج قادرا على الإيفاء باحتياجات ورغبات الزبائن بالاعتماد على جودة التصميم وجودة المطابقة بشكل أساسي"<sup>2</sup>.

والمنظمة الدولية للتقييس (ISO 9000) فعرفت الجودة على أنها: "قدرة مجموعة من الخصائص الجوهرية لمنتج أو نظام أو سيورة ما على إرضاء متطلبات العملاء وباقي الأطراف المعنية"<sup>3</sup>.

أما (Maria) عرف الجودة بأنها: "قدرة المنتج على تلبية احتياجات المستهلكين وبأقل تكلفة"<sup>4</sup>

ومفهوم الجودة وفقا للمواصفة ISO9000 عبارة عن: مقياس مدى تلبية حاجات الزبائن ومتطلباتهم الظاهرية والضمنية، فالجودة لا تعني بالضرورة التمييز، وإنما ببساطة المطابقة للمواصفات، وترجمة حاجات الزبائن وتوقعاتهم، ومن ثم فإن الذي يحكم على الجودة في النهاية هو الزبون، الذي يقرر ما إذا كان المنتج يلبي حاجاته أم لا، وبذلك تكون منظمة ISO قد استوعبت في تعريفها أغلب اطروحات الرواد، فيما عدا المدخل المجتمعي الذي طرحه المهندس الياباني (Taguchi) حيث عرف الجودة بأنها: تعبير عن مقدار الخسارة التي يمكن تفاديها والتي قد يسببها المنتج للمجتمع بعد تسليمه، ويتضمن ذلك الفشل في تلبية توقعات الزبون، والفشل في تلبية خصائص الأداء، والتأثيرات الجانبية الناجمة عن المجتمع كالتلوث والضجيج وغيرها، ويعد تبني سلسلة المواصفات الدولية ISO 14000 محاولة جادة لاستيعابه.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أمينة عثمان، علاقة أنظمة الايزو بإدارة الجودة الشاملة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، يومي 14/13 ديسمبر 2010.

<sup>2</sup> رياض مهدي كريم، إدارة الجودة الشاملة، على الموقع الرسمي للدكتور رياض مهدي كريم

تاريخ الاطلاع يوم <https://www.riadhkraiem.com/administrative-topics/total-quality-management/quality-management> .2024/02/10

<sup>3</sup> Jean – Michel Monin, **La certification qualité dans les services**, Afnor, Paris, 2001, p 52.

<sup>4</sup> Christian Maria, **la qualité des produits industriels**, Edition Dunod, Paris, 1991, p 3.

<sup>5</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري، الأردن، 2005، ص، ص 7، 8.

من التعاريف السابقة، نرى أن مصطلح الجودة، مرتبط كثيرا بالمنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء (المستهلك النهائي)، وتتوافق إلى حد ما، مع توفر مجموعة من الخصائص المرتبطة، بدرجة ملائمة استخدام السلعة أو الخدمة، للغرض الذي أعدت لأجله، ومدى تلبيةها لمتطلبات ورغبات المستهلك، أي مطابقة السلعة أو الخدمة المقدمة، للمواصفات المطلوبة من طرف مستهلكيها، ومن هنا يمكننا القول، أن إعطاء مفهوم دقيق وواضح للجودة، مسألة صعبة ونسبية، وإطارها العام أن تكون السلعة أو الخدمة المقدمة، موثوق فيها من جانب المستفيدين منها، وذات منفعة عالية، أي قادرة على إشباع حاجاتهم ورغباتهم، في المقابل يستطيعون تحمل تكاليفها.

### المطلب الثاني: تعريف جودة المعلومة المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومة المالية، هو الآخر من المفاهيم التي لم يتم بعد إعطاء، تعريف دقيق وموحد لها، نظرا للتغيرات والتطورات التي طرأت على الإطار المفاهيمي للمحاسبة، ولاختلاف وتعدد الأهداف، والقرارات المرتبطة بمستخدمي المعلومات المالية، يمكننا إعطاء أهم التعاريف التي قدمت في هذا الجانب، كما يلي:

#### أولاً- تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB):

عرف جودة المعلومة المالية بأنها: "تلك الخصائص الرئيسية التي تجعل من المعلومة المالية سلعة مرغوب بها من قبل كافة الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن بنودها ومكوناتها بطريقة تحقق رغبات مستخدميها"<sup>1</sup>، حتى تكون المعلومة المالية ذات جودة عليها أن تتسم بخصائص رئيسية تتمحور حول تلبية رغبات واحتياجات مستخدميها بهدف مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

#### ثانياً- تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

عرفها بأنها: "صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها ولصانعي القرارات"<sup>2</sup>، هذا التعريف غامض وغير واضح لأنه اختصر في تعريفه لجودة المعلومة المالية على أنها مجموعة من الخصائص التي تتمحور حول فائدة المعلومة المالية بالنسبة لمستخدميها (متخذي القرارات).

<sup>1</sup> Financial Accounting Standards Board, *statements of financial accounting concepts*, John Wiley & Sons, Inc, N=02, 2003, p 20.

<sup>2</sup> فالخ ذياب العجمي، أثر إلزام الإدارة الضريبية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية بدولة الكويت)، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2016، ص71.

## ثالثاً- تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (AICPA):

عرفها بأنها: "مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها"<sup>1</sup>، حتى تكون المعلومة المالية ذات جودة، ركز هذا التعريف على توفرها على خاصية القدرة التنبؤية للمعلومة المالية، وما مدى قدرتها على مساعدة مستخدميها لتحقيق أهدافهم.

## رابعاً- تعريف اتحاد المحللين الماليين (FAF):

عرفها على أنها تعني: "الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب"<sup>2</sup>، من خلال هذا التعريف، نجد أن اتحاد المحللين الماليين، ركز على ثلاث خصائص، ترتبط بجودة المعلومة المالية هي: الوضوح، والشفافية، والوقت المناسب.

## خامساً- تعريف بعض الباحثين:

عرفها عباس مهدي الشيرازي على أنها: "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة، لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المالية البديلة"<sup>3</sup>، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه جودة المعلومة المالية هي عبارة عن مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها المعلومة المالية المفيدة التي تساعد المحاسبين ومراجعي الحسابات والمسؤولين على إعداد التقارير والقوائم المالية ووضع المعايير المحاسبية في تقييم درجة جودة المعلومات المالية.

أما محمد أحمد إبراهيم خليل عرفها بأنها: "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها"<sup>4</sup>، هذا التعريف ركز على خاصية أساسية للمعلومة المالية، وهي المصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين (متخذي القرارات)، وأضاف أن تخلو من التحريف والتضليل، أي تكون حيادية وواضحة، وأن تعد ضمن إطار مجموعة من المعايير المتكاملة مع بعضها البعض، للوصول إلى تحقيق هدف مستخدمي المعلومة المالية.

<sup>1</sup>Nashwa, George, **Audit Committees: the Solution to Quality Financial Reporting?**, the CPA Journal, New York Vol. 73, N° 12, December 2003, p 6.

<sup>2</sup> مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد 02، المجلد 46، جويلية 2009، ص 27.

<sup>3</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص، ص 194، 195.

<sup>4</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية نظرية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، مصر، العدد الأول، 2005، ص 25.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل لجودة المعلومة المالية بأنها مجموعة من الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة لمستخدميها، والتي تقوم بتلبية احتياجاتهم المعلوماتية، حول ما يجب معرفته عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، ونتائج أعمالها، والتدفقات النقدية المرتبطة بأنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتغيرات حقوق الملكية، وإيضاحات وملحقات تخص الوحدة الاقتصادية، وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويمكن القول أيضا أن المعلومات المالية ذات الجودة العالية، هي المعلومات التي تكون الأكثر فائدة، والتي تحقق منفعة أكبر لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، وأن الغرض من تحديد مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، هو استخدامها كأساس للحكم على مستوى جودتها.

### المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومة المالية

يمكننا اظهار أهم المعايير التي تساهم في تحقيق جودة المعلومات المالية كما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً- المعايير القانونية:

تسعى العديد من الوحدات الاقتصادية المهنية، في العديد من الدول، لتطوير معايير جودة المعلومات المالية، وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات، وقوانين واضحة ومنظمة، لعمل هذه الوحدات الاقتصادية، مع توفير هيكل تنظيمي فعال، يقوم بضبط جوانب الأداء في الوحدة الاقتصادية، بما تتوافق مع المتطلبات القانونية، التي تلزم الوحدات الاقتصادية، بالإفصاح الكافي عن أدائها.

#### ثانياً- المعايير الرقابية:

ينظر لعنصر الرقابة، بأنه أحد مكونات العملية الإدارية، التي يركز عليها، كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر، على وجود رقابة فعالة، تحدد دور كل من لجان المراجعة، وأجهزة الرقابة المالية، والإدارية، وكذلك المساهمين.

#### ثالثاً- المعايير المهنية:

تتم الهيئات والمجالس المحاسبية المعنية، بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة، لضبط أداء العملية المحاسبية، مما يبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك، للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها، إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية، تتمتع بالنزاهة والأمانة.

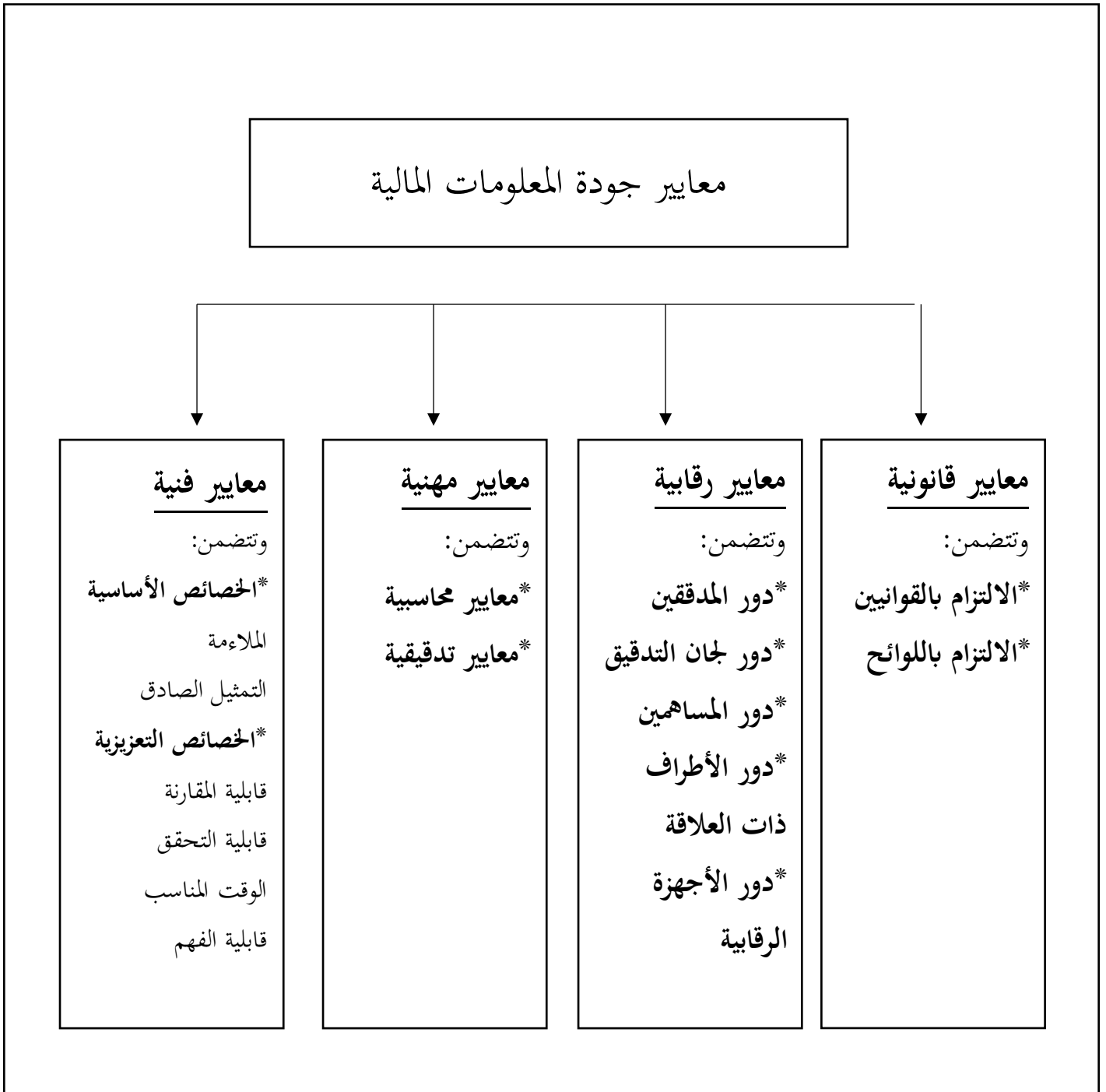
<sup>1</sup> جمعة هوام ونوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، ص 18.

## رابعاً- المعايير الفنية:

إن توفر معايير فنية، يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية، مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين، والمستثمرين، وأصحاب المصالح بالوحدة الاقتصادية، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، لإصدار معايير عديدة، تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

تعد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية، مقياساً يمكن من خلاله، الحكم على مدى تحقيق القوائم والتقارير المالية لأهدافها، كما يمكن الاعتماد عليها، كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية، لغرض القياس المحاسبي، والإفصاح المالي، وأن تتوفر فيها معيار المنفعة (العائد أكبر من التكلفة)، ومن هنا ينبغي أن تكون هناك، مجموعة من القواعد والمعايير لأجل الاسترشاد بها، في تحديد نوعية المعلومات المفصح عنها، ويمكننا تلخيص هذه المعايير في الشكل رقم (2-01) التالي:

الشكل رقم (2-01): معايير جودة المعلومات المالية



المصدر: طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام، عمان، الأردن،

2017، ص 76.

## المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المالية ومحدداتها الحاكمة

تعتبر الدراسات والأبحاث التي قام بها، كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) سنة 1980م، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1989م، والمعدلة سنة 2001م، حول تحديد الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المالية، الركيزتان الأساسيتان اللتان اعتمد عليهما، للوصول إلى وضع نموذج مشترك بينهما، لإخراج خصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية، وذلك في سنة 2010م، من خلال وضع إطار مفاهيمي مشترك بينهما تمثل في (SFAC No.8)، والذي نص على أن المعلومة المالية ذات الجودة العالية، تشتمل على خاصيتين رئيسيتين، وخصائص معززة (داعمة) لها، كما أشار إلى قيود ومحددات حاكمة، في توفر هذه الخصائص النوعية، ولهذا سنتطرق أولاً إلى أهم الدراسات، التي اهتمت بالمبحث والدراسة في هذه الخصائص، ثم التطرق إلى خصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية، ثم تناول المحددات الحاكمة فيها.

## المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور خصائص جودة المعلومة المالية

مرت الخصائص النوعية، التي تتسم بها جودة المعلومة المالية، بعدة مراحل تاريخية، عن طريق عدة دراسات لهيئات، ومنظمات مهنية متخصصة، نذكر أهم هذه المراحل والدراسات التي تم الاعتماد عليها، فيما يلي:

## أولاً- دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA):

تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى، التي كان لها الفضل، في ظهور الخصائص المرتبطة بجودة المعلومات المالية، فقد أشارت الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1966م، في تقرير لها بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة"<sup>1</sup>، إلى أن المعيار العام، الذي ينبغي أن تبنى عليه خصائص جودة المعلومات، هو منفعة المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، وانبثقت أربعة خصائص أساسية تمثل في: الملاءمة، والقابلية للتحقق، والقابلية للقياس، وعدم التحيز.<sup>2</sup>

## ثانياً- دراسة لجنة تروبلود ( Trueblood ):

أشارت هذه اللجنة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، في تقرير لها الصادر عام 1973م بعنوان "أهداف القوائم المالية"<sup>3</sup>، إلى أن هناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، وهي:<sup>4</sup> القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الموضوعية، الجوهر فوق الشكل، الملاءمة، إمكانية الاعتماد والثبات.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج الحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص 191.

<sup>2</sup> نزمين صبحي محمد حسن، قياس آثار معايير جودة الإفصاح الحاسبي عن مخاطر منشآت الاعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2013، ص 67.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج الحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>4</sup> نزمين صبحي محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 67.

## ثالثا- دراسة مجلس المبادئ المحاسبية (APB)

أشار مجلس المبادئ المحاسبية، أن الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، حتى تصبح ذات جودة، ضمن البيان رقم (4) الصادر في عام 1970م، بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية لمنشآت الأعمال"<sup>1</sup> والذي تم تعديله في عام 1976م، وذكر مجلس المبادئ المحاسبية، سبعة خصائص لجودة المعلومة المالية، وهي:<sup>2</sup> الملاءمة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، الحياد، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة والاكتمال.

## رابعا- دراسة لجنة المعايير المحاسبية (ASC):

حددت لجنة المعايير المحاسبية، في تقريرها الصادر سنة 1975م، أن مجموعة الخصائص، التي ينبغي توافرها في المعلومة المالية ذات جودة، هي:<sup>3</sup> الملاءمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، إمكانية الاعتماد (الموثوقية)، الاكتمال، الموضوعية والتوقيت المناسب.

## خامسا - دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB):

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، في عام 1980م البيان رقم (2) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، وبين فيه أن المعلومات تكون ذات جودة، إذا كانت مفيدة لمتخذي القرارات، وذلك عن طريق توفر مجموعة من الخصائص الخاصة بمتخذي القرارات (مستوى الفهم، والإدراك للمعلومات، وكذلك المعرفة المسبقة بها، وغيرها من الخصائص الأخرى)، وخصائص أخرى مرتبطة بالمعلومة المالية، التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وأشار البيان أيضا، إلى وجود قيدان رئيسيان على هذه الخصائص، القيد الأول هو أن: تكون منفعة المعلومات أكبر من تكاليف انتاجها وتوصيلها لمستخدميها، أما القيد الثاني فهو عبارة عن: الأهمية النسبية للمعلومات الواجب الإفصاح عنها، ولهذا سماها بعبارة الاعتراف.<sup>4</sup>

إن دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، انطلقت من حقيقة مفادها، أن جودة المعلومات المالية، لا تعتمد فقط على الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومة المالية ذاتها، بل تعتمد قبل كل شيء، على طبيعة متخذي القرارات وخصائصهم، إذ يجب أن يتصف متخذ القرار، بالقدرة على الفهم، والاستيعاب للمعلومات المالية، وتحليلها، وتعتمد فائدة المعلومات المالية لمتخذ القرار، على عوامل كثيرة، تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات، وطبيعة النموذج القراري

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

<sup>2</sup> نزمين صبحي محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 68.

<sup>4</sup> Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No.2, **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, USA, May 1980, P 12.

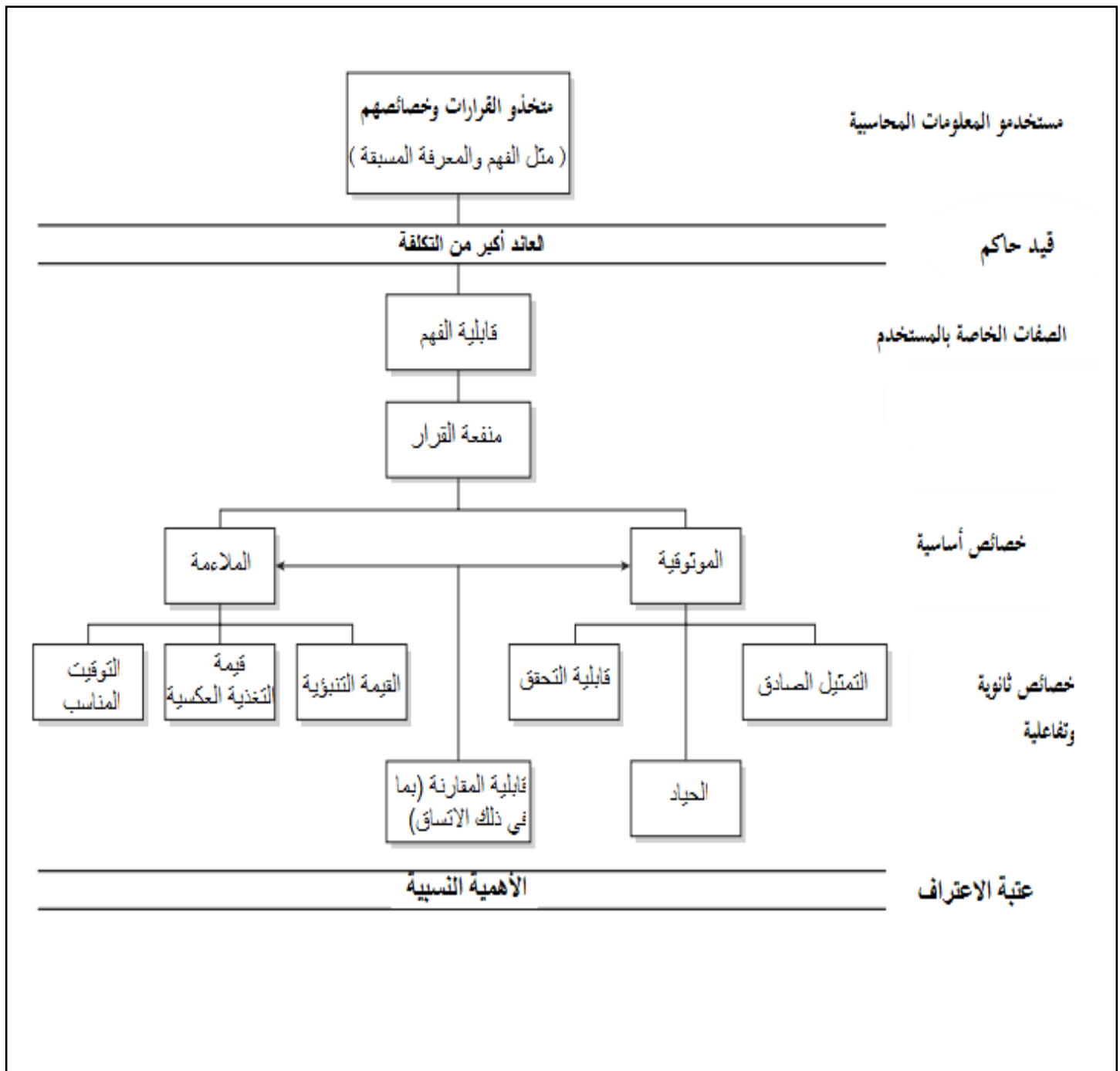
المستخدم، ومصادر المعلومات التي يحتاجونها وطبيعتها، ومقدار ونوعية المعلومات المتوفرة، والقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.<sup>1</sup>

فقد فرق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، بين مستخدمي المعلومات، حسب طبيعة حاجاتهم للمعلومات المالية ومستوى معرفتهم المحاسبية والمالية، فالمستخدم المطع على القوائم المالية، قد يجد بعض المعلومات غير مهمة، لأن لديه معرفة مسبقة بها، بينما يجدها المستخدم قليل الاطلاع مهمة وبحاجة لها، وكذلك خاصية مستوى الفهم والاستيعاب ووضوح المعلومات المالية لمستخدميها، حيث يختلف المستخدم الخبير، الذي عنده مستوى جيد من المعرفة المالية والمحاسبية، أي قارئ متمكن للقوائم المالية، عن المستخدم العادي متوسط الفهم والاستيعاب للمعلومات المالية، الذي يعتبر قارئ معياري للقوائم المالية، عن المستخدم المبتدئ، الذي له درجة متدنية من الفهم والاستيعاب للمعلومات المالية، أي أنه قارئ ضعيف للقوائم المالية، فالمستخدم الخبير قد يرى المعلومات المالية المعقدة أكثر ملائمة من المستخدم المبتدئ، لذلك فإن الخصائص التي يتميز بها مستخدمي المعلومات المالية مهمة جدا في تحديد فائدة المعلومة المالية.

إن الوصول إلى تحقيق خاصية القابلية على الفهم، لأي معلومة مالية من طرف مستخدميها، تعتمد هي الأخرى على طبيعة المستخدم لها، قبل الوصول إليها يجب مراعاة القيد الحاكم (التكلفة/المنفعة)، المتمثل في توفير المعلومات المفيدة للمستخدمين لها، بأقل تكلفة ممكنة مقارنة مع منفعتها المحصلة لهم، ثم يأتي - المعيار الحاكم - منفعة القرار أو العائد في اتخاذ القرار، ويعتبر من أهم المعايير الواجب توفرها، ويقضي اللجوء إلى معلومات مالية، إلا إذا كانت ستجلب منفعة، وتقوم بترشيد القرار المتخذ (اتخاذ القرار الصائب)، وتتحدد منفعة القرار، من خلال الخصائص النوعية الرئيسية: خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية، والخصائص الثانوية المرتبطة بالمعلومة المالية، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (2-02) التسلسل الهرمي لخصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب (FASB) التالي:

<sup>1</sup> إسماعيل السيد، نظم معلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2005، ص: 116.

الشكل رقم (2-02): التسلسل الهرمي لخصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب (FASB)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, USA, May 1980, p13.

من خلال الشكل رقم (2-02) أعلاه نلاحظ أن دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، لا تعتمد جودة المعلومات المالية، على الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومة المالية بحد ذاتها فقط، بل تعتمد قبل كل شيء على خصائص يتميز بها بمتخذي القرارات، وأهم خاصية تتعلق بهم، هي خاصية القابلية للفهم لأي معلومة مالية، أي أن يكون لدى متخذ القرار، معرفة ومستوى معين، من الخبرة والمهارة في ادراك واستيعاب المعلومات المحاسبية والمالية، ومعرفة تحليلها للوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا بمراعاة القيد الحاكم (المنفعة أكبر من التكلفة)، والتمثل في توفير المعلومات المفيدة والنافعة لمتخذ القرار بأقل تكاليف ممكنة، وهنا يتحقق المعيار الرئيسي الحاكم منفعة القرار، وعند توفر الخصائص المتعلقة بمتخذ القرار، تأتي الخاصيتين النوعيتين الرئيسيتين المرتبطة بالمعلومة المالية، وهما خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية، ولكل خاصية خصائص مكونة لها، فخاصية الملائمة يجب ان تتوفر فيها ثلاث خصائص هي: خاصية القدرة التنبؤية، وخاصية قدرة التقييم الارتدادي (خاصية التغذية العكسية)، وخاصية التوقيت المناسب، أما خاصية الموثوقية فيجب أن تتوفر فيها: خاصية قابلية التحقق، وخاصية الحياد وخاصية الصدق في التعبير، ومن خلال تداخل وتفاعل الخاصيتين الأساسيتين، ينتج عن ذلك الخصائص الثانوية التفاعلية المتمثلة في: خاصية القابلية للمقارنة مع توفر خاصية الثبات (الاتساق) المرتبطة بالمعلومة المالية، وفي قاعدة الهرم نلاحظ-الأهمية النسبية- وتسمى بعبارة أو حد الاعتراف بالمعلومة المالية المهمة، أي بالاعتماد عليها، يتم تحديد المعلومات المالية الواجب الإفصاح عليها.

#### سادسا- دراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989م، بالاعتماد على إطار مفاهيمي، لإعداد وعرض القوائم المالية، والذي تم تعديله عام 2001م<sup>1</sup>، ومن العناصر الأساسية التي تطرق إليها هذا الإطار، الخصائص النوعية للمعلومات المالية، حيث قسمها إلى أربع خصائص رئيسية، الخاصية الأولى: القابلية للفهم للمعلومة المالية (مع اشتراط توفر مستوى معين من المعرفة المحاسبية والمالية والاقتصادية، بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية)، أما الخاصية الثانية: ملاءمة المعلومة المالية (وتتكون من الخصائص الفرعية المتمثلة في: الدور التنبؤي، والدور التأكيدي، والأهمية النسبية للمعلومات)، الخاصية الثالثة: الموثوقية (وتتكون من الخصائص الفرعية المتمثلة في التمثيل الصادق، والجوهر فوق الشكل، والحيادية، والحيطة والحذر، وتكاملية المعلومات)، أما الخاصية الرابعة: القابلية للمقارنة. كما تطرق هذا الإطار المفاهيمي، إلى القيود المفروضة على خاصيتي الملاءمة والموثوقية، واختصرها في القيود التالية: التوقيت المناسب، والموازنة بين المنفعة والتكلفة، والتوازن بين الخصائص النوعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Commission of the European Communities, **FRAMEWORK FOR THE PREPARATION AND PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS**, November 2003, P 3.

Website [https://application.wiley-vch.de/books/sample/3527507396\\_c01.pdf](https://application.wiley-vch.de/books/sample/3527507396_c01.pdf)

<sup>2</sup> Ibid, P-P 7-9.

## المطلب الثاني: أنواع خصائص المعلومة المالية ذات الجودة العالية

الخصائص النوعية، هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، كالمستثمرين، والمقرضين والدائنين، والجهات الحكومية وغيرهم، وإذا اتسمت المعلومات المالية بجميع هذه الخصائص، أصبحت ذات جودة عالية، ويقسم الإطار المفاهيمي، الذي جاء به المشروع المشترك، بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس معايير المحاسبة المالية الدولية، والذي يتم بموجبه الاسترشاد به في عملية تحديد الأحداث، والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها، وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث، وتوصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدميها، إلى مجموعتين من الخصائص هما: الخصائص النوعية الرئيسية، والخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

## أولاً- الخصائص النوعية الرئيسية:

وتتمثل في الخاصيتين الرئيسيتين التاليتين:

## الخاصية الرئيسية الأولى: الملاءمة

تعبر خاصية ملاءمة المعلومة المالية؛ عن قدرة المعلومة في إحداث فرق في اتخاذ القرار<sup>1</sup>، بمعنى حتى تكون المعلومات المالية المعروضة في التقارير والقوائم المالية ملاءمة، يجب أن تكون ذات صلة بالقرار المتخذ، وتساعد في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون سببا في تعديل عملية التقييم السابقة<sup>2</sup>، وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر، واستيعاب الماضي، من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية، تسهل على مستخدمي تلك المعلومات، عملية صنع واتخاذ قرار دقيق، وذو كفاءة عالية<sup>3</sup>، أي أن توفر خاصية ملاءمة المعلومة المالية، مرتبط بمدى قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار الصائب، وتشتمل خاصية الملائمة على الخاصيتين الفرعيتين التاليتين:

## الخاصية الفرعية الأولى: القدرة التنبؤية

يكون للمعلومات المالية قدرة تنبؤية، إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدميها، للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للوحدة الاقتصادية في الفترات القادمة، وبقدرة الوحدة الاقتصادية، في مواجهة الأحداث والتغيرات المستقبلية غير المتوقعة<sup>4</sup>، كقدرة الأرباح السابقة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وتوفر معلومات حول قدرة الوحدة الاقتصادية، على

<sup>1</sup> Financial Accounting Standards Board (FASB), **Qualitative characteristics of useful financial information concept**, N°8, September, 2010, P 10.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 7.

<sup>3</sup> حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 31.

<sup>4</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

توليد التدفقات النقدية في المستقبل، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة، ولزيادة الدقة في المخصصات، والمؤونات الواجب تكوينها للمستقبل، لمواجهة احتمالات نقصان الأصول، أو زيادة الخصوم، أو كلاهما معا.<sup>1</sup>

تعتبر القدرة التنبؤية، من أكثر المؤشرات الدالة، على ملاءمة المعلومات، وفائدتها لمتخذي القرارات، ويتم الاسترشاد بثلاث عناصر، لقياس القدرة التنبؤية للمعلومة، وهي:<sup>2</sup>

1- مدى توفير التقارير المالية السنوية لمعلومات عن الأحداث المستقبلية؛

2- مدى توفير معلومات غير مالية عن الفرص والمخاطر بجانب المعلومات المالية؛

3- مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للقيمة العادلة في القياس المحاسبي.

### الخاصية الفرعية الثانية: القدرة التأكيدية (الاسترجاعية)

هذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القدرة التنبؤية في تحقيق ملاءمة المعلومة المالية، حيث تلعب المعلومة، دورا رقابيا تقييما فعالا لصالح مستخدميها، اعتمادا على عامل التغذية العكسية (Feedback)، من خلال مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير، من خلال تصحيح مختلف التوقعات الحالية والمستقبلية، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي من جهة، وتقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات من جهة أخرى.<sup>3</sup>

يكون للمعلومات المالية قيمة تأكيدية، إذا كانت لها القدرة على تأكيد، أو تغيير التوقعات السابقة أو الحالية، استنادا إلى التقييمات السابقة،<sup>4</sup> ولهذا يستلزم من مستخدم المعلومات المالية، أن يستفيد من خاصية القيمة التأكيدية، في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات الماضية، والاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية، وهذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات، وخاصة عند اعداد الموازنات التقديرية، ومنها على وجه التحديد الموازنة النقدية لكلا جانبي المدفوعات والمقبوضات، لأن قدرة المعلومة في تصحيح التوقعات، تساعد في تنفيذ الموازنات لمختلف الأنشطة، والعكس صحيح.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>2</sup> Ferdy Van Beest et al, **Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristic**, Nice Working Paper, Nijmegen Center, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, the Netherlands, April 2009, p 10.

<sup>3</sup> سليمان بن بخمة، وعبد الوهاب برحال، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي واشكالية الوصول إلى مستويات جودة الاعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، الرقم 1، 2017، ص 157.

<sup>4</sup> Ferdy Van Beest et al, op.cit, p 11.

<sup>5</sup> حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص، ص 31، 32.

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ هناك تكامل وترايط، فيما بين خاصية القيمة التنبؤية، وخاصية القيمة التأكيدية، فمن الصعوبة الفصل فيما بينهما، حيث المعلومات المالية التي تعكس الوضع الحالي، تمكن مستخدميها من تأكيد، أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية، أي أن المعلومات المالية التي لها خاصية القيمة التنبؤية، في كثير من الأحيان لها خاصية القيمة التأكيدية، إن التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع، كانت ملاءمة لاتخاذ القرار الصائب، لأنها تتيح لمستخدميها عمليات الرقابة في أدائها المستقبلي، ومعرفة الانحرافات ومواضيعها وأسبابها، ومن ثم القيام بمعالجتها وتصحيحها،<sup>1</sup> وعادة المعلومات التي لها قيمة تنبؤية لها قيمة تأكيدية أيضاً.<sup>2</sup>

إلى جانب الخاصيتين السابقتين، فإن ملاءمة المعلومة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً، بطبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات، تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة على أساس طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد، له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة، بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية، تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها، يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية، معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم الوحدة الاقتصادية، وطبيعة عملياتها، وغيرها من العوامل الأخرى،<sup>3</sup>

### الخاصية الرئيسية الثانية: التمثيل الصادق

تعتمد الثقة في مقياس معين على أنه يعبر بصدق عن هذا الشيء،<sup>4</sup> فالثقة ليست مقياس محدد، لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من صدق التعبير المحاسبي، عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس،<sup>5</sup> ومن أجل تمثيل المعلومات الظواهر الاقتصادية بصدق وأمانة، يجب أن تكون التقارير السنوية كاملة، ومحيدة، وخالية من الأخطاء الجوهرية،<sup>6</sup> وتشتمل خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية، على الخصائص الفرعية التالية:

<sup>1</sup> طلال محمد علي الجعاوي، ورافد كاظم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها- إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 39، ص 72.

<sup>2</sup> Raïda Chakroun, Khaled Hussainey, **Disclosure Quality in Tunisian Annual Reports, Corporate Ownership and Control**, Volume 11, Issue 4, 2014, p18.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 9

<sup>4</sup> الأخضر عزى، ورايح طويرات، محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (ias-ifs) "دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، الرقم 1، ص 259.

<sup>5</sup> حماد طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الانتماء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 50.

<sup>6</sup> Raïda Chakroun, Khaled Hussainey, **op.cit**, p18.

## الخاصية الفرعية الأولى: معلومات مالية كاملة

تقتضي خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المالية، أن تعبر المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية، عن كافة المعلومات الضرورية، المرتبطة بالعمليات المالية والأحداث والظواهر الاقتصادية التي تم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية، ويتم عرض كافة المعلومات، ضمن حدود قيد الأهمية النسبية، وتوليفة التكلفة والعائد، ذلك أن أي حذف أو عدم اظهار لهذه المعلومات، يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وتصبح بذلك غير صادقة.<sup>1</sup>

## الخاصية الفرعية الثانية: معلومات مالية محايدة

تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة، من مستخدمي المعلومات المالية على حساب الأطراف الأخرى- أو لتحقيق غرض أو هدف محدد- وإنما للاستخدام العام ودون تحيز، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات، حول الأرباح المحققة عن مصلحة الضرائب، لخدمة مصالح أصحاب الوحدة الاقتصادية وتحيزاً لهم، وعدم استخدام معالجات محاسبية، تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.<sup>2</sup>

بمعنى آخر تتوافر للمعلومات المالية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من التحيز، عن طريق قياس النتائج أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية (كالإدارة مثلاً)، على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين (كالمساهمين مثلاً)، فعلى سبيل المثال، إذا تم قياس رقم صافي الدخل الدوري، بطريقة تخدم مصالح أصحاب الوحدة الاقتصادية على حساب مصالح الدائنين مثلاً، فيعتبر هذا المقياس غير حيادي.<sup>3</sup>

إن توفر خاصية خلو المعلومات المالية من التحيز التام، لا يمكن تحقيقها كلية، نظراً لأن هناك بعض الظواهر الاقتصادية المعروضة في التقارير والقوائم المالية، تقاس في ظروف عدم التأكد، وبالتالي في هذه الحالة يتم اللجوء الى وضع تقديرات وافتراسات محتملة، ولذلك من المهم دراسة الحجج المقدمة، بشأن مختلف تلك التقديرات والافتراضات الواردة في التقارير والقوائم المالية السنوية، وإذا قدمت حجج صحيحة، فمن المرجح أن تمثل تلك الظواهر الاقتصادية تم دون تحيز.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أيمن نبيل إسماعيل محمد، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الأعمال (دراسة تطبيقية)، دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2015، ص 33.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العملية)، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>4</sup> Ferdy Van Beest et al, *op.cit*, p.12

## الخاصية الفرعية الثالثة: معلومات مالية خالية من الأخطاء

تعني خاصية الخلو من الخطأ؛ بأن المعلومات المالية يجب أن تتصف بالدقة والصحة، أي أن تعبر المعلومات المالية، عن الأحداث والعمليات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية حقيقية.<sup>1</sup>

ويرتبط توفر خاصية خلو المعلومات المالية من الأخطاء، إلى عملية التدقيق التي تقوم به الوحدة الاقتصادية، وركزت معظم الدراسات على نوعية تقرير مدقق الحسابات، لأنه يضيف قيمة إلى المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، من خلال ابداء رأيه الفني المحايد وبأمانة، واعتبرت تقرير المدقق غير المتحفظ، هو شرط ضروري لزيادة موثوقية وأمانة التقارير المالية.

## ثانيا- الخصائص المعززة (الداعمة) للخصائص النوعية الرئيسية

يتطلب تحقق جودة المعلومات المالية، إلى جانب توفر الخصائص النوعية الرئيسية، وما تتضمنه من خصائص فرعية، توافر الخصائص المعززة أو الداعمة لها، إلى أبعد حد ممكن، حيث توفر الخصائص النوعية الرئيسية فقط، لا يجعل المعلومات مفيدة بقدر ما اذا كانت تتصف أيضا بالخصائص النوعية المعززة أو الداعمة لها، وتمثل في أربعة خصائص، وهي كالآتي:

## الخاصية الأولى: القابلية للمقارنة

يقصد بقابلية المقارنة؛ إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة، مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية، أو مقارنة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، مع القوائم المالية لوحدة اقتصادية أخرى في نفس قطاع النشاط ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المالية، من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار، والتمويل، وتبع أداء الوحدة الاقتصادية، ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين العديد من الوحدات الاقتصادية، كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود، ولا يسمح للوحدة الاقتصادية بتغيير السياسات والتقديرات المحاسبية، إلا في ظروف محددة تحقق خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي كما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (8): التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية والأخطاء.<sup>2</sup>

وتركز خاصية القابلية للمقارنة، على توفر الثبات (الاتساق) في استخدام السياسات والطرق المحاسبية، من فترة لأخرى داخل الوحدة الاقتصادية، وتوضيح التغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية، المقارنة بين نتائج الفترة المالية الحالية والفترة

<sup>1</sup> رشاد محمد الهادي عبد الرحيم عبد المجيد العوضي، اقتصاديات المعلومات في دول النمرور الآسيوية بالتطبيق في جمهورية كوريا الجنوبية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2006، ص 183.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص، ص 9، 10.

المالية السابقة، أو بين العديد من الوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية واحدة، التعبير عن مدى احتواء التقرير المالي على المؤشرات والنسب المالية.<sup>1</sup>

### الخاصية الثانية: خاصية القابلية للتحقق

قابلية التحقق يقصد بها وجود درجة عالية من التجانس، بين نتائج القياس لمجموعة الأفراد الذين يستخدمون نفس طريقة القياس، ومن المعروف أن القياسات المعدة على أساس التكلفة التاريخية، يمكن التحقق منها أكثر، من تلك المعدة على أساس التكلفة الحالية، لأن الأولى تعتمد على مبدأ التحقق المحاسبي، الذي يتطلب عدم الاعتراف بأي مصروفات أو إيرادات حتى يتم تحقيقه بالفعل<sup>2</sup>، أي تعني درجة الاتفاق بين الذين يقومون بعملية القياس المحاسبي، باستخدام نفس أساليب وطرق القياس المحاسبي، أي الحصول على نتائج متشابهة.

قد تكون خاصية القابلية للتحقق مباشرة وغير مباشرة، فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية، أما قابلية التحقق غير المباشرة، فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات، باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب، ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون، من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة، وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون، وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون آخر المدة، باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة، الوارد أولاً صادر أولاً مثلاً.<sup>3</sup>

### الخاصية الثالثة: خاصية القابلية للفهم

ويقصد بخاصية القابلية للفهم؛ خلو المعلومات المالية من الغموض، بحيث يسهل فهمها ويسر لتحقيق الفائدة المرجوة منها<sup>4</sup>، بمعنى المعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية، يجب ان تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد،<sup>5</sup> وتعني أيضاً أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المالية، مستوى معقول من المعرفة

<sup>1</sup> أحمد عبده السيد الصباغ، دور نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد 54، يناير 2017، ص 8.

<sup>2</sup> كارمند سعيد عمر ودليل موسى أحمد، تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين في إقليم كردستان العراق)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 19، رقم 61، الجزء (2)، ص 45.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص، ص 10، 11.

<sup>4</sup> سليمان بن بخمة وعبد الوهاب برحال، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي واشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 2، العدد رقم 1، 2017، ص 156.

<sup>5</sup> وليد ناجي الحياي، النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

في مجال المحاسبة، وفي أعمال ونشاطات الوحدة الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المالية في التقارير المالية للوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المالية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة، كما في بعض عمليات الأدوات المالية، مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل، سهل وواضح ومفهوم بقدر الامكان.<sup>1</sup> ويمكن التحقق من توفر قابلية المعلومات المالية التي تحتويها التقارير والقوائم المالية للفهم، من خلال:<sup>2</sup>

- مدى تقديم التقارير والقوائم المالية بطريقة منظمة؛
- مدى توضيح الملاحظات المتعلقة بقائمة المركز المالية وقائمة الدخل؛
- مدى توفر جداول وأشكال بيانية لتوضيح العلاقة وضمنان الإيجاز؛
- توفر قاموس لشرح المصطلحات التقنية المتخصصة والمستخدم في التقرير المالي.

#### الخاصية الرابعة: التوقيت المناسب

تعني هذه الخاصية إتاحة المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، ليكونوا قادرين على التأثير في قراراتهم، بشكل عام كلما كانت المعلومات أقدم كانت أقل فائدة، غير أن بعض المعلومات قد يستمر توقيتها لفترة طويلة بعد انتهاء فترة الإبلاغ، لأن بعض المستعملين قد يحتاجون إليها، على سبيل المثال، لتحديد الاتجاهات وتقييمها.<sup>3</sup> أي أن تكون المعلومات المالية متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت المطلوب الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وأيضا مدى مطابقتها لاحتياجات متخذ القرار في الوقت المناسب، حيث أن المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار في وقت من الأوقات، قد لا تكون ملائمة في وقت آخر،<sup>4</sup> ان التوقيت المناسب يعبر عليه بوقت إتاحة المعلومات لصانع القرار، قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> Ferdy Van Beest et al, **op.cit**, p.14

<sup>3</sup> FASB, Conceptual Framework for Financial Reporting, **Qualitative Characteristics of Useful Financial Information**, Statement of Financial Accounting Concepts No.8, As Amended August 2018, P 6.

<sup>4</sup> هواري سويسسي وبدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 29/30 نوفمبر 2011.

<sup>5</sup> Raïda Chakroun, Khaled Hussainey, **op.cit**, p19.

## المطلب الثالث: المحددات والقيود على الخصائص النوعية للمعلومة المالية

هناك مجموعة من المحددات والقيود الحاكمة في تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية، نذكر أهمها فيما يلي:

## أولاً- الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

تعد الموازنة بين تكلفة إعداد وعرض المعلومة المالية، والعائد المرجو منها، قيماً أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة من توفيرها، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف، هي عملية اجتهادية أي تعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي، بالإضافة إلى ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة، على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون، غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال، توفير معلومات إضافية، يمكن أن يقلل من تكاليف الافتراض على الوحدة الاقتصادية، ولهذه الأسباب فإنه يصعب تطبيق اختبار (التكلفة / العائد) لكل حالة، إن واضعي المعايير المحاسبية بصفة خاصة، وكذا معدي القوائم والتقارير المالية ومستخدميهما يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد<sup>1</sup>.

## ثانياً- الموازنة بين التوقيت الملائم والخصائص النوعية الأخرى

يمكن أن تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات، غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة، والاكتمال، وعدم التأكد، إن تأخير التقرير لوقت معرفة كافة الجوانب المتعلقة بالحدث، قد يزيد كثيراً من درجة الثقة بالمعلومات، ولكنها تصبح قليلة الفائدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم، وعلى الإدارة ضرورة الموازنة بين صفة التوقيت الملائم، وتوفير المعلومات الموثوق بها، ولا يكون للوقتية الأولوية على حساب الموثوقية، إذ ينبغي أن تصل المعلومات إلى متخذي القرارات، في الوقت الذي يؤثر فيه على القرار ولو بالقليل من خلال التضحية بالدقة الحسائية، ودرجة عدم التأكد لصالح الوقتية، بسبب محدودية الفترة الزمنية لاتخاذ القرارات<sup>2</sup>.

قد تفقد المعلومات خاصية الملاءمة، إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها، وقد تحتاج الإدارة إلى توفر خاصية الملاءمة، بين المزايا النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جهة، والحاجة إلى توفير خاصية امكانية الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جهة أخرى، وقد يتطلب توفير المعلومات في توقيت مناسب، في العديد من حالات التقرير عن عملية أو حدث ما، قبل معرفة كافة أبعاد تلك العملية أو الحدث، مما يؤثر سلباً على الثقة في المعلومات، وامكانية الاعتماد عليها، وعلى العكس من ذلك، إذ أن تأخير التقرير عن العملية أو الحدث، لحين معرفة كافة الأبعاد المتعلقة بالعملية أو الحدث

<sup>1</sup> طلال الجعاوي، وسالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار البازوري، عمان، الأردن، 2014، ص 45.

<sup>2</sup> طلال محمد علي الجعاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام، عمان، الأردن، 2017، ص 54.

يزيد كثيرا من موثوقية المعلومات، ولكنها تصبح قليلة الفائدة في مساعدة مستخدميها، على اتخاذ القرارات في غضون ذلك، ولتحقيق نوع من التوازن النسبي بين خاصيتي ملاءمة المعلومات، وامكانية الاعتماد عليها، يجب دائما أخذ احتياجات عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من المعلومات، في الحسبان ومحاولة الوفاء بذلك بقدر الإمكان.<sup>1</sup>

### ثالثا- الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات

عادة ما يتبين ضرورة إقامة التوازن، أو احداث توليفة بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبصفة عامة يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب، بين تلك الخصائص من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية، حتى تكون المعلومات المالية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، ينبغي أن يتوفر فيها قدر كافي، من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في نفس الوقت، وهذا الأمر غالبا يكون صعب تحقيقه.

فقد يمكن الوصول إلى قدر أكبر من تحقيق خاصية الملاءمة، والتضحية بقدر معين من الموثوقية، أي أنه من غير الممكن تحقيقها معا، وبنفس الدرجة وبالصورة المثالية، فعلى سبيل المثال، للقياس المحاسبي للأصول وفق التكلفة التاريخية، يتوافر له قدر أكبر من خاصية القابلية للتحقق والموضوعية، وبالتالي درجة أكبر من الموثوقية في المعلومات، من القياس المحاسبي للأصول وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، ولكن من جهة ثانية، عن القياس المحاسبي وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، يعتبر أثر ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي يعد أكثر ملاءمة من القياس وفق التكلفة التاريخية.<sup>2</sup>

يتضح أن السعي نحو تحسين درجة الملاءمة في القياس المحاسبي، عادة ما يتم عن طريق تخفيض درجة التمثيل الصادق في ذلك القياس، والعكس صحيح، في مثل هذه الحالات، على معدي التقارير والقوائم المالية، أن يقيموا التوازن السليم بين توفر الخاصيتين، لكي يصل الى درجة أكبر من الفائدة أو المنفعة في اتخاذ القرارات، ويتضح هذا التوازن على سبيل المثال، في تقويم الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وليس وفق قاعدة الحيطه والحذر بالتكلفة التاريخية أو القيمة السوقية أيهما أقل، كما كان الاجراء متبعًا سابقًا، فذلك التقويم بالقيمة العادلة، يراعي خاصية الملاءمة من ناحية، كما يحقق درجة معقولة من الموثوقية في الوقت نفسه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمالية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص، ص 55، 56.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الاطار الفكري- التطبيقات العملية)، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الاطار الفكري- التطبيقات العملية)، مرجع سبق ذكره، ص 80.

## المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الإفصاح المالي

يعتبر موضوع الإفصاح عن المعلومات المالية، من المواضيع التي عرفت اهتماما كبيرا، من طرف عدة جهات وهيئات عالمية، مثل المنظمات المهنية المحاسبية، وإدارة البورصات العالمية، والمهتمين والباحثين في جوانب السوق المالي، وارتبطت تزايد وتطور الإفصاح المالي، نتيجة التطور والتحول الوظيفي الذي طرأ على المحاسبة، حيث تطورت من وظيفة لمسك الدفاتر المحاسبية، غايتها الأساسية حماية مصالح الملاك، إلى أن أصبحت نظاما للمعلومات، هدفها الرئيسي توفير المعلومات المفيدة لمستخدميها، من أجل مساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. إن الحاجة إلى الإفصاح ازدادت مع تزايد التعقيد في بيئة الاعمال، وأهمية الحصول على معلومات في الوقت المناسب، واستخدام المحاسبة كأداة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

## المطلب الأول: ماهية الإفصاح المالي

يرى بعض الباحثين أن للإفصاح المحاسبي المالي مستويات متعددة، حيث من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح، يرضي جميع مستخدمي القوائم المالية، فهناك مستويات مختلفة للإفصاح، يجب أن يأخذها معدو ومستخدمو التقارير والقوائم المالية بالحسبان، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، الهدف من إعداد القوائم المالية وكذا الفئة المستفيدة منها.

## أولاً- الجذور التاريخية لظهور الإفصاح

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية لعام 1837م، حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن 19 اتجاه يحث على زيادة الإفصاح، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح، ورأس المال والاستهلاكات، وتقييم الموجودات، ودعم التشريعات، التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية، والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية.<sup>1</sup>

ازدادت أهمية الإفصاح، بعد أزمة الكساد الكبير التي حلت بالولايات المتحدة عام 1929م، وكاد أن ينهار النظام الرأسمالي، حيث قامت عدة شركات المساهمة في تلك الفترة، بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها، بهدف اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين، وأدى ذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، إلا أن تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات، فإخفضت قيمة أسهمها بشكل كبير، مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين، وانهارت هذه الشركات، الأمر

<sup>1</sup> أحمد محمد مخلوف، مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 93.

الذي استدعى انشاء هيئة تداول مالية (SEC)، لتتولى مراقبة تداول الأوراق المالية، وتم اصدار قانون الأوراق المالية عام 1933م، والذي يعتبر قانونا متعلقا بالإفصاح.<sup>1</sup>

تعتبر أيضا بدايات تأسيس شركات المساهمة العامة، وانفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، من الأمور المساعدة على ظهور، ووجوب الإفصاح عن المعلومات المالية لهذه الشركات، مما تطلب ذلك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات، والزامها بتدقيق قوائمها المالية، من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحاييد، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، ويمكن القول أن قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1844م، كان السباق من حيث فرض التدقيق الخارجي، الذي كان يكتمل بإصدار شهادة المدقق، بصحة وحقيقة القوائم المالية، والذي ألزم الشركات بنشر القوائم المالية والتقرير عن نتائج الأعمال، والمراكز المالية، حتى يستفيد الذين يطلعون على القوائم المالية المنشورة، في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات الاستثمار والاقراض.<sup>2</sup>

وفي ظل غياب التشريعات التي تحدد شروط الإفصاح، وكمية ونوعية المعلومات المالية المفصوح عنها، فقد كان الإفصاح محكوما برغبات الإدارة التي كانت تفصح فقط، عن معلومات تنتقيها هي، وتتجاهل نشر معلومات هامة، بسبب اعتقادها أن الإفصاح عنها يضر بمصالح الوحدة الاقتصادية ويخدم أغراض منافسيها.<sup>3</sup>

ومنذ انشاء هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، وهي تصدر تعليماتها للشركات المدرجة في البورصة الأمريكية التقييد بالإفصاح عن قوائمها المالية، كما أن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، أكد على ضرورة التقييد بمبدأي الإفصاح الكامل، والثبات في اتباع النسق (انتهاج طريقة موحدة في تسجيل الاحداث الاقتصادية)، عند إعداد ونشر القوائم المالية.<sup>4</sup>

إن الوحدات الاقتصادية، التي تعتمد على الأسواق المالية في تكوين رأسمالها، تهتم أكثر بما تقدمه من معلومات، ويظهر ذلك بشكل واضح، في الدول التي توجه نظامها المالي نحو الأسواق المالية، وليس نحو الوحدات المالية، ومنذ نهاية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح الاتجاه إلى تقديم معلومات أكثر، من تلك التي يلزم تقديمها بشكل إجباري، من قبل الهيئات المختلفة، وهنا ظهر مفهوم الإفصاح الاختياري.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أحمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 94.

<sup>2</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 341،340.

<sup>3</sup> Lobna Loukil, Mohamed Triki. **L'analyse de l'impact des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire : cas des sociétés tunisienne non financière**, la comptabilité, le contrôle et l'audite entre changement et stabilité, 29<sup>eme</sup> congrès de l'association francophone de la comptabilités 28-29 et 30 mai 2008, Cergy, France, p1.

<sup>4</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 341،340.

<sup>5</sup> فوزية العايب، أثر محددات الافصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قسنطينة2، 2016، 2017، ص 15.

## ثانيا- تعريف الإفصاح المالي

تعددت المفاهيم الخاصة بالإفصاح واختلفت وجهات النظر لتحديد المستوى المطلوب منه، نظرا لتعدد احتياجات معدي ومستخدمي القوائم والتقارير المالية، لهذا من الصعب توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة، وعلى هذا الأساس لابد من وضع إطار عام يضمن توفير الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه لجميع الأطراف، ويمكن اعطاء أهم التعاريف المقدمة له من طرف المنظمات والمهيات والباحثين من خلال ما يلي:

عرف مجلس المبادئ المحاسبية الإفصاح بأن: " تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر"<sup>1</sup>.

أما تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية للإفصاح على أنه: " يجب أن تمد التقارير المالية كلا من المستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين وغيرهم بالمعلومات المفيدة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"<sup>2</sup>.

وعرفت جمعية المحاسبين الأمريكية الإفصاح بأنه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، حيث تكون أكثر ملاءمة للتنبؤ بوضعية الوحدة الاقتصادية مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم"<sup>3</sup>.

أما Moonitz فعرف الإفصاح على أنه: " يجب أن تفصح التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مضللة"<sup>4</sup>.

وعرفه Raida & Khaled بأنه: " آلية للرقابة تعمل على حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة أسواق رأس المال، وهو مفهوم يصعب قياسه مباشرة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 342.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة (دراسة عينة من المؤسسات)، دكتوراه علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص، ص 174، 175.

<sup>4</sup> Maurice Moonitz, **Basic postulates of accounting**, accounting research study no.01, (1961). Guides, Handbooks and Manuals, American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), university of Mississippi, p48. Visite en site en line [https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1140&context=aicpa\\_guides](https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1140&context=aicpa_guides)

<sup>5</sup>Raida & Khaled, op.cit, P 2.

أما مهدي الشيرازي فعرف الإفصاح: " بأنه ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية"<sup>1</sup>.

تعريف وليد الحيايلى للإفصاح بأنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"<sup>2</sup>.

تعريف محمد مطر وموسى السويطي الإفصاح عن المعلومة المالية هو: "وجوب أن تفصح التقارير المالية والملاحظات عليها والمعلومات الإضافية المرفقة معها، عن أية حقائق مالية جوهرية وأية معلومات أخرى بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير، بحيث تمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم"<sup>3</sup>.

تعريف محمد أبو زيد الإفصاح هو: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكاملة في الوقت المناسب، مما يجعلها غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الاطلاع على الدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية"<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن مجملها متفق مع أن الإفصاح، هو إظهار وعرض كل المعلومات المهمة بشكل واضح ومفهوم وملائم لمستخدمي القوائم المالية، من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ونلاحظ أيضاً أن أغلبية التعاريف، يركزون على المستخدمين الخارجين، الذين ليس لهم سلطة وقدرة الاطلاع، على الدفاتر والسجلات المحاسبية الداخلية للوحدة الاقتصادية، كمستثمرين والدائنين وغيرهم، كما تجدر الإشارة، إلى أنه عند اعداد وعرض القوائم والتقارير المالية، أن تأخذ بالاعتبار توافق نوعية وطريقة عرض هذه المعلومات، مع المعايير المحاسبية الدولية، والتقييد بالمبادئ والفروض المحاسبية عامة، لتحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية، وتوفير معلومات مالية، تعكس الواقع الاقتصادي بصورة صادقة، ويمكن إعطاء تعريف شامل لمفهوم الإفصاح المالي، بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية واللازمة لإعطاء الصورة الواضحة والصحيحة والملائمة، لمستخدمي المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

<sup>1</sup> مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحيايلى، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي)، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص 371.

<sup>3</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 342، 343.

<sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، أيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 38.

## ثالثاً- أهمية الإفصاح المالي وأهدافه:

ظهرت أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية، بسبب أن الأطراف الخارجية، غالباً لا تمتلك السلطة، لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما يحتاجونه من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم، من هنا فإن الإفصاح المناسب، يجعل التعامل في السوق المالي، أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح، يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين، في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره،<sup>1</sup> وتعزيز الثقة به.

إن الإفصاح في المحاسبة، يختص بكل ما له علاقة بالقوائم المالية، من حيث محتواها، من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلاً عن السياسات المحاسبية، التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، فهو يساعد مستخدمي هذه القوائم، في اتخاذ القرارات الصائبة، وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.<sup>2</sup>

وهناك مثال، عن أهمية الإفصاح في شركة Dell التي أفصحت عن وجود مخزون غير مباع، بمبلغ 100 مليون دولار في أحد تقاريرها، وان مثل هذه الشفافية، أدت في البداية إلى هبوط سعر السهم في الشركة من 8 دولار إلى 6 دولار، إلا أن سعر السهم سرعان ما ارتفع بمقدار 28 ضعف، بسبب كسب الشركة ثقة مساهميها، مما زاد من تمسكهم بأسهمها ودخول مساهمين جدد.<sup>3</sup>

أما الأهداف الرئيسية من الإفصاح يمكن ذكرها في النقاط التالية:<sup>4</sup>

- إظهار التعبير الحقيقي العادل للقوائم المالية، بمعنى التعبير بوضوح، وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء الوحدة الاقتصادية، والتغيرات في الحالة المادية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل، للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات؛

<sup>1</sup> نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السادس، جوان 2012، ص 276.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص: 276، 277.

<sup>3</sup> غازي عبد العزيز سليمان ألباتي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، 2007، المجلد 2، العدد 2، ص: 150.

<sup>4</sup> خالد عبد المجيد محمود محمد القوسي، دور حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)، رسالة دكتوراه في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، 2015، ص، ص: 122، 123.

- توفير المعلومات التي تحقق التوازن في سوق الأوراق المالية، وما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد، ودرجات المخاطرة من الاستثمارات البديلة، وتمكين المستثمرين من قياس درجة المخاطر، المرتبطة بالاستثمار في الأسهم، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتكوين محفظة للأوراق تساعد على تجنب المخاطر؛
- يتسع نطاق الإفصاح ليشمل أيضا، أية معلومات ملائمة تتصف بدرجة كبيرة نسبيا، من التقدير والاجتهاد الشخصي، حيث أن كثرة التعقيدات والمتغيرات المحيطة بالوحدة الاقتصادية، في الوقت الذي تفصح فيه التقارير التقليدية عن الأحداث المالية فقط، وبالتالي هي لا توفر مقاييس مباشرة، تفيد في تقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية، وكافة العناصر غير الملموسة الأخرى، كما لا توفر مقاييس مباشرة للمخاطر التي ترتبط بحقوق الملكية، أو عند تقديم القرض للوحدات الاقتصادية؛
- يهدف إلى توفير المعلومات التي تساعد الأطراف الخارجة عن الوحدة الاقتصادية، مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والموردين، والعملاء، والجهات الحكومية والضريبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة، بالنسبة لتعاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية، وإمداد مستخدمي القوائم المالية، بكم المعلومات المالية المطلوب، وبالنوعية المرغوبة من المعلومات وفي التوقيت المناسب لهم، من خلال نشرها وإتاحتها للجميع لتمكينهم من اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- إن الإفصاح المناسب يهدف إلى جعل التعامل في سوق المال أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره واستمراره.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المالية:

ان المقومات الرئيسية التي يركز عليها الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن القوائم المالية المنشورة، هي:<sup>2</sup>

#### أولا- المستخدم المستهدف للمعلومات المالية:

تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المالية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات، تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة، سيساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات، من وجهة نظر تلك الجهة، وذلك سواء من حيث محتوى الشكل أو صورة العرض، لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في القوائم المالية، يتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه القوائم المالية، من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني ان هناك إيضاحات تكون

<sup>1</sup> طلال الجعوي، وسالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص- ص 337 - 339.

ملائمة، لاستخدامات فئة أو جهة معينة، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى، لا تمتلك المهارة والخبرة الكافية لفهم تلك الإفصاحات، وبناء على ذلك، يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية، هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة، في تفسير المعلومات المالية، لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين هما:

الخيار الأول: يكون بإعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة، حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير، وخيار كهذا إضافة إلى صعوبة تطبيقه، فإنه أيضا مكلف جدا، ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير، التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب ان لا تزيد عن العائد المتوقع منها؛

أما الخيار الثاني: يكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض، بحيث يلي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين وهذا الخيار أيضا، مثل سابقه غير واقعي، ومن الصعب تطبيقه، لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم، ومفرطة جدا في التفاصيل.

إزاء هذه المشكلة، يقترح الباحثون حلا واقعيًا ومعقولًا، وذلك بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلي احتياجات مستخدم مستهدف، يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير، ولتتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب، لكنهم وإن اتفقوا في معظمهم، على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد ابعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فإنهم يختلفون بشأن تحديد هوية هذا المستخدم، فهناك من يرى بأن المستثمر العادي ذو المهارة المحدودة، هو من يجب اعتباره المستخدم المستهدف، بينما يرى آخرون بأن المحلل المالي هو المستخدم المستهدف، الذي يحدد أبعاد الإفصاح المناسب في القوائم المالية المنشورة، وهذا على أساس أن المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية والمالية، على عكس المحلل المالي الذي لديه من تأهيل وخبرة مهنية، يكون الأكثر قدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات، وهناك رأيا وسطا بين الرأيين السابقين، حيث يستخدم ما يعرف بمفهوم القارئ المعياري (يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكانا وسطا، بين المستخدم الماهر للمعلومات المالية، والمستخدم غير الماهر لتلك المعلومات)، للقوائم المالية أساسا لتحديد المستخدم المستهدف، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، قدم منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف، حتى لا يبقى محصورا بفئة واحدة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدى ذلك، ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، وقد بنى موقفه هذا على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، حيث جاء في أحد تقاريره بأن هدف القوائم المالية، هو خدمة أولئك المستخدمين الذين لديهم سلطة أو قدرة أو موارد محدودة للحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية، على الرغم من أن المستخدمين الذين

يعتمدون على القوائم المالية هم من فئات مختلفة، إلا أن لديهم احتياجات معينة من المعلومات المشابهة، يتطلب تحديد هذه الاحتياجات، نوعية القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل هؤلاء المستخدمين المختلفين<sup>1</sup>.

### ثانياً- أغراض استخدام المعلومات المالية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية بعنصرين أساسيين، فالعنصر الأول هو ما يعرف بخاصية الملاءمة، التي تعتبر بمثابة المعيار النوعي، الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية والمالية الواجب الإفصاح عنها، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والإفصاح عنها من وجهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى، لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة، يحدد أولاً الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل، أما العنصر الثاني فهو الأهمية النسبية، التي تعتبر بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المالية واجب الإفصاح عنها،<sup>2</sup> فالأهمية النسبية يمكن وصفها بأنها: الميزان أو المعيار الذي من خلاله يتمكن معد التقارير المالية من اتخاذ القرار بشأن الإفصاح عن المعلومات فيها، وتعتبر الأهمية النسبية المقياس للتعبير عن الحد الأدنى للمعلومات ذات الأهمية للكثير من مستخدمي المعلومات المالية.<sup>3</sup>

### ثالثاً- طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية معلومات أساسية، ويتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمجموعة من الافتراضات، والأعراف، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم المالية، مثل ضرورة حدوث صفقة تبادلية مع طرف خارجي، كأساس لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك اشتراط التقييد بمبدأ التكلفة التاريخية، كأساس لإثبات وتقييم الكثير من الأصول، وتعد هذه الأمور قيوداً تؤثر على نطاق المعلومات المالية، لاستبعادها أحداثاً اقتصادية، قد تكون مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات، كما أن اتباع مبدأ التكلفة التاريخية، في فترات يسودها التضخم الاقتصادي، يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية عرضة للشك والتساؤل، ومن المفاهيم الأخرى، التي قد تشكل قيوداً على نطاق الإفصاح عن المعلومات المالية قيد الأهمية النسبية، مثلاً يفرض على المحاسب لدى إعداد القوائم المالية، دمج بنود هذه

<sup>1</sup> AICPA, **Objectives of Financial Statements**, Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements, ERIC, New York, October 1973, p 17.

<sup>2</sup> محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص: 340.

<sup>3</sup> محمد أبو طالب عبد اللطيف ويكر إبراهيم محمود، تأثير أحكام الأهمية النسبية وفقاً لبيان الممارسة IASB / 2 في الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية لرفع جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد السابع/ أيلول 2022، ص 127.

القوائم وفق عدة معايير أهمها معيار الحجم النسبي، مما يقود في بعض الأحيان، الى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي المعلومات المالية، بالرغم من انخفاض حجمها النسبي، كما قد ينشأ تفاوت واختلافات ملحوظة، في تقديرات المحاسبين لدى تطبيقهم لمفهوم الحيطة والحذر، ما يترتب عليه آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، لذلك يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعدادها، وإعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المالية.<sup>1</sup>

#### رابعاً- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية:

إن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية، تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات، ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولذلك يتطلب الإفصاح المناسب، ان يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية، تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف، قراءتها بيسر وسهولة.<sup>2</sup>

على العموم يتم الإفصاح عن المعلومات المهمة، والأساسية في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الإضافية الأخرى، إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في شكل جداول أخرى مكملة كملحقات، ويتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن نفس المعلومة، في عدة مواضع ضمن القوائم المالية إذا كانت مهمة.<sup>3</sup>

#### خامساً- توقيت الإفصاح عن القوائم المالية:

يعد التوقيت المناسب للإفصاح عن القوائم المالية، من أهم متطلبات ومقومات الإفصاح المفيد لمتخذ القرار، بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية، وموثوقة، وقابلة للمقارنة، والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها، وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 349، 350.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 353.

<sup>3</sup> كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>4</sup> محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 353.

## المطلب الثالث: أنواع الإفصاح

يمكن عرض أهم أنواع الإفصاح من خلال المعايير التالية:

## المعيار الأول: نوع المعلومات المفصح عنها

## أولاً- الإفصاح الوقائي:

يهدف أساساً إلى حماية المجتمع المال، وبصفة خاصة المستثمر العادي، الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، فيجب أن تكون المعلومات المالية، على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية، حتى لا يساء استخدامها، ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات، التي قد تكون ملائمة، ويتطلب الإفصاح الوقائي، الكشف عن الأمور التالية: إيضاح السياسات المحاسبية المتبعة، التغير في السياسات المحاسبية، التغير في التطبيقات المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، التغير في طبيعة الوحدة الاقتصادية، المكاسب والخسائر المحتملة، الارتباطات المالية، الأحداث اللاحقة.<sup>1</sup>

## ثانياً- الإفصاح التثقيفي:

يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح، ويعرف أيضاً بالإفصاح الإعلامي، حيث ظهر نتيجة ازدياد أهمية خاصية الملائمة، باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات، ونتيجة هذه الخاصية، كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ومن أمثلة ذلك، المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، واعداد التقارير المرحلية، والإفصاح عن التنبؤات المالية، والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والتقارير القطاعية على أساس خطوط الانتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية، والإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط، ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، مكاسب وخسائر العمليات الأجنبية، الطرق المحاسبية المستخدمة في ترجمة العمليات الأجنبية، التطور التاريخي للأمور المالية، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل، سياسات الإدارة المتبعة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية وغيرها، ولاشك أن التوسع في نطاق الإفصاح، على هذا النحو من شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية، للحصول على معلومات إضافية، بالطرق الغير رسمية، والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 324-326.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 330.

## المعيار الثاني: كمية المعلومات المفصح عنها

## أولاً- الإفصاح الشامل:

ويتطلب هذا النوع الى ضرورة اظهار كافة المعلومات الملائمة، والمؤثرة في تحديد الربح والمركز المالي، سواء في صلب القوائم المالية ذاته، أو في الملاحظات الهامشية، والإفصاح الشامل، يجب أن يتضمن توفير المعلومات ذات الأهمية الكافية، للتأثير على قرارات مستخدميها، وهذا يتطلب تحقيق التوازن، بين الإفصاح عن المعلومات بدرجة كافية من التفصيل، بحيث تكون واضحة ومفيدة لمن يستخدمها، واشتمال القوائم المالية على معلومات، مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة، لأن كثرة التفاصيل غير المهمة، سوف يبعد مستخدميها عن إدراك جوهر الأمور الهامة، فضلاً عن كلفة إعداد واستخدام هذه المعلومات.<sup>1</sup>

## ثانياً- الإفصاح الكافي:

يقصد به أن تتضمن التقارير المالية الحد الأدنى من المعلومات، بما يجعلها مفهومة وغير مضللة، يعني توفير الحد الأدنى من مقدار المعلومات، التي يجب أن يفصح عنه على نحو لا يجعل القوائم المالية مضللة، أي أنه يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لمستخدميها.<sup>2</sup>

## ثالثاً- الإفصاح العادل:

يهتم هذا النوع من الإفصاح، بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، إذ يتوجب اخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن، عدم ترجيح مصلحة فئة معينة، على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.<sup>3</sup>

## المعيار الثالث: الالتزام القانوني بالمعلومات المفصح عنها

## أولاً- الإفصاح الإلزامي:

يشير هذا النوع من الإفصاح، إلى الحالة التي يتم في ظلها، وضع القواعد واللوائح والتشريعات للوحدات الاقتصادية المدرجة في البورصة، وذلك للإفصاح عن معلوماتها للجمهور بشكل منتظم، ويتم وضع آليات الإفصاح الإلزامي، من خلال الهيئات والمنظمات المهنية، والجهات التي تصدر المعايير، ويلزم هذا الإفصاح الوحدات الاقتصادية، بتوفير معلومات للأطراف

<sup>1</sup> غازي عبد العزيز سليمان ألبياي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>2</sup> سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 217.

<sup>3</sup> أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نظرية المحاسبة مدخل معاصر، دار الكتاب الجامعي، أبو ظبي، 2017، ص 145.

الخارجية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات، ولا يجوز لها مخالفة هذه المعايير، كما يتعين عليها تقديم المعلومات المطلوبة،<sup>1</sup> ويطلق عليه أيضا الإفصاح القانوني، وهو ما تفرضه القوانين، والأنظمة، والتعليمات المتعلقة بسوق رأس المال على شركات المساهمة المدرجة في البورصة، ويعتبر هذا الإفصاح الحد الأدنى لتلبية احتياجات الدولة، في تحقيق أوجه الحماية للمستثمرين، والمحافظة على سلامة السوق المالي، وفي حال لم تلتزم الشركات، بهذا الإفصاح تفرض عليها عقوبات رادعة، ومن أمثلة على مكونات الإفصاح الالزامي: الإفصاح على القوائم المالية بشكل دوري، والإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات، والإفصاح عن الأحداث الجوهرية.<sup>2</sup>

### ثانيا- الإفصاح الاختياري:

هو الكشف عن أي معلومات تتجاوز الإفصاح الالزامي، بهدف تقديم معلومات إضافية، لمقابلة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، ويمثل الإفصاح الاختياري، خيارات حرة من قبل الإدارة، لتوفير معلومات مالية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للوحدة الاقتصادية، تكون ملائمة لاحتياجات قرارات المستخدمين، حيث تقرر الإدارة مدى الاحتياجات من المعلومات ليتم الإفصاح عنها، وأيضا تحدد مدى ملائمة المعلومات، للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ قراراته،<sup>3</sup> ويؤدي عدم الاشتراك في إدارة الوحدة الاقتصادية، إلى مشكلتين مهمتين، الأولى وجود عدم التماثل للمعلومات، فإن المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة، بشأن أنشطة، وقيمة الوحدة الاقتصادية هذا من جهة، والمشكلة الثانية تتمثل في وجود المخاطر الأخلاقية، حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة الوحدة الاقتصادية، والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة، الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات، بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حنان عبد المنعم مصطفى حسن، دور الإفصاح الالزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 148.

<sup>2</sup> مفتاح بختة وآخرون، تأثير تطبيق أساليب الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية في الشركات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية، المؤتمر الدولي العلمي حول متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي الأطر المقترحة والآفاق الواعدة، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2023، ص، ص 48، 49.

<sup>3</sup> نجاة محمد مرعي يونس، أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2019، ص 230.

<sup>4</sup> محمد علاء الدين جناي ومحمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 52.

## المبحث الرابع: العلاقة السببية بين خصائص جودة المعلومة المالية والافصاح المالي

إن مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية، يتوقف على كمية ونوعية المعلومات، التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ولكي يحقق الإفصاح المالي الأهداف المرجوة منه، والتي تتمحور حول توفير معلومات مفيدة للأطراف، التي لها مصالح مع الوحدة الاقتصادية، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لا بد من أن تتوافر في تلك المعلومات، مجموعة من الخصائص التي تضمن جودتها، وتعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية، عبارة عن سلعة، تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها وتكلفة الحصول عليها.

## المطلب الأول: العلاقة بين خاصية ملائمة المعلومة المالية والافصاح المالي

إن درجة ملائمة المعلومة المالية، ترتبط بدرجة الإفصاح في القوائم المالية، فالإفصاح الكامل، مسألة يصعب إدراكها لأنها تتقاطع مع منفعة المعلومة المالية لمتخذي القرارات، التي يجب أن تزيد عن كلفة استخدامها، أما الإفصاح الكافي فهو مصطلح نسبي وغير عملي، كما هو الحال في خاصية الملاءمة وذلك بسبب عدم وجود مقياس لمقدار المعلومات الكافية المطلوب الإفصاح عنها، إضافة إلى أنه لم يحدد كفاية المعلومات الكافية تكون من وجهة نظر من، هل هو معد القوائم المالية الذي يفصح عنها أم مستخدم المعلومات الذي يقرر مدى كفايتها، وحتى لو أن معيار الكفاية هو للمستخدم فكيف يمكن لمعد القوائم المالية معرفة مقدار المعلومات الكافية التي يحتاجها المستخدم والتي يجب عليه الإفصاح عنها حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم، وينعكس مقدار كفاية الإفصاح على ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات وقد ضمن هذا الموضوع في اقتصاديات المعلومات إذ تعتبر المعلومة المالية سلعة في السوق يمكن طلب ما يحتاجه المستخدمين منها بثمن.<sup>1</sup>

تتوفر المعلومات المالية على خاصية الملائمة، عندما تمتلك القدرة على تغيير اتجاه القرار، وبالتالي فهي تؤثر في عملية الإفصاح المالي، من خلال إسهامها في وضع توقعات أو تنبؤات أكثر دقة، تتعلق بالأحداث المستقبلية، وفي تعزيز التوقعات الحالية أو أحداث تغيير فيها، فالتعرف على نتيجة الفترات المالية السابقة، يمكن أن يحسن القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، ويساعد في التنبؤ بنتائج النشاط مستقبلاً، فالقيمة التنبؤية للمعلومة المالية، وقيمتها التوكيدية، يمثلان مكونين مهمين في ملائمة المعلومات، كونها الأساس في التنبؤ بالتدفقات النقدية، والسيولة، والقدرة الايفائية، أي القدرة على سداد التزاماتها المالية في الآجال الطويلة، كما ترتبط ملائمة المعلومات، بأهميتها النسبية (ماديتها)، فالأهمية النسبية تعد عنصر

<sup>1</sup> إسماعيل خليل إسماعيل وريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30،

2012، ص 291.

ملائمة مهم في عملية الإبلاغ المالي، كونها تعكس كفاءة القوائم المالية، في تقديم إفصاح واضح ومفهوم، يحسن قرارات المستخدمين.<sup>1</sup>

يعد أي بند هاماً إذا ما ترتب على حذفه، أو عدم تقديم إيضاحات عنه، أو عرضه بصورة غير سليمة، تأثيراً على فاعلية القوائم المالية، ولتحديد الأهمية النسبية لبند معين، لغرض عرضه في القوائم المالية، أو في الإيضاحات المكملة لهذه القوائم، فإن ذلك يتطلب تقديراً لاعتبارات كمية وأخرى نوعية، وتعد المعلومة مهمة نسبياً، عندما يكون المبلغ النقدي من الكبر بما فيه الكفاية، لأن يحدث تغييراً في قرارات المستخدم، فالمعلومات المهمة نسبياً (المادية) فقط، يجب تجميعها وإيصالها للمستخدمين، فبعض المستخدمين يعدون الفقرة غير مادية، إذا كان مبلغها دون 5%، وتعد مادية، إذا ما كان مبلغها أكثر من 10%، فإذا كانت فقرة في كشف الدخل مبلغها 12% من صافي الربح، تعد تلك الفقرة مادية، أما الاعتبارات النوعية فيشير إلى صفة البند، إذ أن هناك بعض البنود، يتعين الإفصاح عنها، حتى ولو كانت قيمتها النسبية ضئيلة، كما في حالة اظهار بند معين يحول الربح إلى خسارة، وكذلك في حالة المخالفات القانونية، ومن القضايا المادية نذكر الآتي:<sup>2</sup>

- درجة التقدير كأن يكون هناك فرق مهم بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المقدر والفعلي؛
- الزيادة في التفاصيل إن كثرة التفاصيل تضعيف القضايا الأساسية، إذ إن الاهتمام بالقضايا غير المادية تضعيف القضايا المادية؛
- النقاط المهمة والحرجة كأن يحول مبلغ معين الربح إلى خسارة، فقد تؤدي زيادة مبلغ الاندثار بمقدار معين إلى تحويل ربح الوحدة الاقتصادية إلى خسارة؛
- الخسارة والربح القليل كأن تقارن نسبة صافي الربح / المبيعات مع النسب المماثلة في سنوات أخرى أو مع وحدات اقتصادية مماثلة؛
- قضايا مادية مهمة نسبياً كأن ينظر المساهمون إلى مقسوم الأرباح بأنه غير صحيح، فإن ذلك من وجهة نظرهم يعد قضية مادية؛
- المقاصة هنالك بعض المبالغ قد تكون مادية إلا أن حدوث مقاصة يخفي أهمية مثل تلك المبالغ.

### المطلب الثاني: العلاقة بين خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية والإفصاح المالي

ترتبط عملية الإفصاح المالي، بمدى توافر خاصية التمثيل الصادق في المعلومة المالية، التي تحتويها القوائم والتقارير المالية المنشورة، فالمعلومات المفيدة يجب أن تتمتع بخاصية التعبير بصدق عن الظواهر، والأحداث الاقتصادية، والمعاملات المالية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، وهذا يضيف عليها الكثير من المصادقية والموضوعية مما يعزز ثقة المستخدم فيها، وتتطلب

<sup>1</sup> غازي عبد العزيز سليمان ألبياي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

خاصية التمثيل الصادق، أن تتصف المعلومات بالاكتمال في تعبيرها عن الظاهرة أو الحدث الاقتصادي، وبشكل كامل قدر الإمكان بدون حذف أو تحريف، كما يتطلب التمثيل الصادق، أيضا توافر عنصر الحيادية، عن طريق تجنب ممارسة الأحكام والتقديرية الشخصية قدر الإمكان، أو ما يعرف أيضا بعدم التحيز في عملية القياس والإفصاح عن المعلومات، فضلا عن خلو المعلومات من الأخطاء، أي أن تكون دقيقة في إظهار الصورة الحقيقية للوحدة الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق متطلبات وأهداف الإفصاح المالي الجيد.<sup>1</sup>

تتأثر حيادية المعلومات، بمفهوم الحيطة في القياس المحاسبي، وتجنب ممارسة الأحكام، والتقديرية الشخصية، في ظل ظروف عدم التأكد، الا في حدود معينة وبشكل موضوعي، في ظل مراعاة عدم تكوين احتياطات سرية أو مخصصات غير واقعية، أو المبالغة في تقييم الأصول والخصوم، بما يتسبب في تضليل المعلومات المالية وفقدانها لحياديتها، فالتقديرية والاحكام الشخصية المعقولة في ظروف عدم التأكد، لا تمنع من أن تكون المعلومات ذات مصداقية.

إن تحديد خصائص المعلومات المفيدة المتعلقة بالتمثيل الصادق، تعد ذات تأثير في عملية الإفصاح المالي، كونها تضمن للفئات المستفيدة، تلبية احتياجاتهم بمعلومات ليست فقط تتسم بالملائمة لقراراتهم، وإنما أيضا معبرة بصدق عن حقيقة المركز المالي، ونتيجة الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الخصائص المعززة (الداعمة) والإفصاح المالي

يشير الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية، إلى أن المعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة من خلال القوائم المالية، يمكن أن تكون أكثر منفعة للمستخدمين الأساسيين، إذا ما توافرت فيها مجموعة إضافية من الخصائص المعززة (الداعمة) للخصائص الرئيسية.

#### أولا - العلاقة بين خاصية قابلية المقارنة والإفصاح المالي:

يحدد الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية القابلية للمقارنة، كأحد الخصائص الداعمة لجودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها، إذ يجب أن تكون الفئات المستخدمة للمعلومات المالية، قادرة على مقارنة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات مركزها المالي وأدائها، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، من أجل أن يقيموا مراكزها المالية، وأدائها والتغيرات في مركزها المالي، ولهذا تتطلب عملية قياس وعرض

<sup>1</sup> غازي عبد العزيز سليمان البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى، يجب أن تتم على أساس ثابت في الوحدة الاقتصادية وعبر الزمن، وعلى أساس ثابت للوحدات الاقتصادية المختلفة.<sup>1</sup>

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة أيضاً، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغييرات، ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة، في الوحدة الاقتصادية للعمليات المالية المتشابهة، والأحداث الأخرى من فترة لأخرى، وبين الوحدات الاقتصادية المختلفة، وفي هذا الإطار جاء المعيار المحاسبي الدولي الثامن بعنوان "التغييرات في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والأخطاء"، لوضع الإرشادات التي يجب تطبيقها في الواقع العملي، عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية، وبشكل يعمل على المحافظة على خصائص الجودة المرغوبة للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، وبما يعمل على تحقيق الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، فحدد المعيار الحالات المسموح فيها للوحدة الاقتصادية تغيير سياساتها المحاسبية، كما حدد الحالات التي لا تدخل في إطار تغيير السياسات المحاسبية.<sup>2</sup>

وتقاس خاصية القابلية للمقارنة، بستة عناصر تركز على الثبات والاتساق في استخدام السياسات والتقديرات المحاسبية، فأربعة عناصر الأولى منها، تشير إلى الثبات والاتساق في استخدام السياسات والطرق المحاسبية، من فترة لأخرى داخل الوحدة الاقتصادية، والعنصرين الأخيرين الخامس والسادس منهما، يستخدمان كمقياس للمقارنة بين العديد من الوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية واحدة، ونذكر العناصر الستة كما يلي:<sup>3</sup>

- 1- يوضح التغيير في السياسات المحاسبية؛
- 2- يوضح التغيير في التقديرات المحاسبية؛
- 3- التعبير عن رقم الربح المحاسبي؛
- 4- يتمثل في المقارنة بين نتائج الفترة المالية الحالية والفترة المالية السابقة؛
- 5- يتمثل في المقارنة بين القوائم المالية للشركة والقوائم المالية للشركة أخرى؛
- 6- يعبر عن مدى احتواء التقرير المالي على النسب المالية.

<sup>1</sup> علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، 2009، ص 2. الرابط الإلكتروني: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/we.pdf> تاريخ الاطلاع 2020/11/02.

<sup>2</sup> علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>3</sup> أحمد عبده السيد الصباغ، دور نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد 54، يناير 2017، ص 8.

وعليه تزيد خاصية القابلية للمقارنة، في منفعة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، في دعم قرارات المفاضلة ما بين البدائل المتاحة، وذلك من خلال مقارنة معلومات الوحدة الاقتصادية المعنية، مع معلومات وحدات اقتصادية ماثلة أخرى، أو عن طريق مقارنة معلومات الوحدة الاقتصادية نفسها مع فترة أو فترات سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية، بهدف تمكين المستخدمين من تحديد وتفسير جوانب التشابه والاختلاف ما بين الوحدات الاقتصادية، أو ما بين السنوات للوحدة الاقتصادية الواحدة.

### ثانياً- العلاقة بين خاصية قابلية للفهم والإفصاح المالي:

هذه الخاصة مرتبطة بمعدي المعلومة المالية ومستخدميها، حيث يقصد بها أن يكون عرض وتقديم المعلومة، بشكل واضح ودقيق وسهل ومفهوم لمستخدميها، بمعنى آخر أن المتغيرات الدالة على القابلية للفهم، تتحقق عندما تكون المعلومات المفصحة عنها بشكل واضح ودقيق، مما يساعد مستخدميها على فهم معناها، وتقاس خاصية القابلية للفهم، بخمسة عناصر أساسية والتي تؤكد على الشفافية والوضوح في المعلومات المفصحة عنها في التقارير والقوائم المالية السنوية، نذكرها كما يلي:<sup>1</sup>

- 1- يقيس تنظيم المعلومات؛
- 2- يقيس الوضوح؛
- 3- يقيس مدى احتواء التقرير المالي على جداول ورسوم بيانية؛
- 4- يقيس سهولة المصطلحات والعبارات؛
- 5- يقيس مدى احتواء التقرير على ملحق يشرح المصطلحات الواردة بالتقرير.

وعليه ترتبط خاصية القابلية للفهم بالإفصاح المالي من خلال شكل القوائم والتقارير المالية، وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها، وأسلوب كتابة تلك التقارير المالية من حيث سهولة قراءتها، واستطاعة فهمها، واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول، على أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية، الأكثر ملاءمة لظروف الوحدة الاقتصادية وعرض مركزها المالي بعدالة، كما أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والمعيار الدولي الرابع والعشرين، أن خاصية القابلية للفهم، ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة، ومفهومة لمستخدميها، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة، التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة، وقد تختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، وبالتالي فكلما كان الإفصاح عن المعلومات ضمن القوائم والتقارير المالية، شاملاً وعادلاً

<sup>1</sup> أحمد عبده السيد الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ويتمشى مع قدرة مستخدميها على الفهم والاستيعاب كلما كانت قراراتهم الاقتصادية الناتجة عن استخدام هذه المعلومات أكثر رشادة.<sup>1</sup>

### ثالثاً- العلاقة بين خاصية القابلية للتحقق والإفصاح المالي:

تعني خاصية القابلية للتحقق، درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين، الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الاتفاق بين المحاسبين المستقلين، عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية، بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضاً، قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة، فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب.<sup>2</sup>

تتحقق هذه الخاصية عندما تكون هناك درجة عالية من الاتفاق، بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة، بخصوص إعداد القوائم المالية، فإذا وصلوا إلى نتائج مختلفة باستخدامهم نفس طرق القياس، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق، ولا يمكن للمراجع إبداء الرأي بها.

وهناك ثلاثة مداخل للنظر إلى هذا الموضوع:<sup>3</sup>

**المدخل الأول؛** يفترض في القياس العادل، هو ذلك القياس الذي يجري بشكل مستقل عن الشخص الذي يقوم بإجرائه فالذي يقيس ضغط الدم مثلاً هو الطبيب بواسطة جهاز قياس الضغط. إن النتيجة تعتمد على جهاز قياس الضغط، وهي تجري بمعزل عن الذي يقوم بها وهو الطبيب، أما في المحاسبة فإنه لا يوجد مقياس موضوعي للعمليات المالية الخارجية، طالما أن الذي يقوم بالقياس هو المحاسب، ولذلك فمن الصعب أن يكون القياس موضوعياً وبدون تحيز.

<sup>1</sup> سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية- الجزائر)، دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2020/2019، ص 205.

<sup>2</sup> جمعة حميدات ومحمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> إسماعيل خليل إسماعيل وريان نعم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 294، 295.

المدخل الثاني؛ هو أن القياس العادل، هو الذي يعتمد على دليل موضوعي، فالتحقق من صحة المعلومات المالية تصبح ممكنة عندما لا يوجد دليل موضوعي، يمكن الاعتماد عليه، وصعوبة هذا المدخل أن اختيار الدليل الموضوعي، الذي سوف يستخدم يمكن أن يتم اختياره بصورة شخصية (ذاتية) أي بصورة متحيزة.

المدخل الثالث؛ والذي تم تطويره حيث أنه يمكن التحقق من صدق القياس، عندها يمكن أن يقوم به أي شخص خبير ومؤهل ويصل إلى نفس النتيجة، وقد تم تبني المدخل الأخير من قبل FASB، وقد وردت بعض الملاحظات على هذه الخاصية منها أنه حتى لو استعمل عدة محاسبين أو مراجعين نفس الطريقة أو طرق مشابهة للقياس، واستندوا على أدلة متشابهة فإنه يبقى هناك احتمال أن يحصلوا على نتائج متباينة من القيم، وحتى لو افترضنا أن القياس كان خالياً من التحيز.

#### رابعاً- العلاقة بين خاصية التوقيت المناسب والإفصاح المالي:

إن التوقيت المناسب للمعلومات المالية المنشورة، يتضمن عنصرين أساسيين، الأول يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها وتغطيها التقارير المالية، ويطلق عليها فترة الإعداد، والثاني يتعلق بالفترة الزمنية التي تمتد من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى تنشر وتستخدم هذه التقارير، ويطلق عليها فترة التأخير، وتحسن خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المنشورة، كلما تم توصيل المعلومات بصورة سريعة وحديثة، أي كلما نقصت فترة إعداد التقارير المالية، وفترة تأخير نشر التقارير المالية، فالقاعدة العامة تنص على أن المنفعة التي تستخلص من التقارير المالية المنشورة تتزايد كلما تم الإعلان عنها في وقت قصير وسريع وتتناقص منفعة المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة، إذا كانت الفترة الزمنية التي تغطيها هذه التقارير طويلة، وكذلك إذا تم تأخير إصدار ونشر التقارير المالية.<sup>1</sup>

يعتبر التوقيت غير المناسب للتقارير المالية المنشورة، محمداً هاماً على التقليل من منفعة هذه التقارير عند اتخاذ القرارات، مما قد يؤدي إلى لجوء فئة المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى بديلة، بالرغم من أن التقارير المالية تمثل المصدر الرسمي الصادر عن الوحدة الاقتصادية، كما يترتب على عدم مراعاة التوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة، أن يتزايد استغلال المعلومات الداخلية من قبل بعض المديرين في الوحدات الاقتصادية، عن طريق التعامل الداخلي، وبالتالي يستطيع بعض المستثمرين، تحقيق أرباح غير عادية، وزيادة المضاربات في أسواق المال، بالإضافة إلى أن عدم مراعاة التوقيت المناسب في التقارير المالية المنشورة، قد يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال، والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى

<sup>1</sup> عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات الحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي (دراسة اختبارية وحديثة)، مجلة المحاسبون، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 63، مارس 2010، ص 17.

عدم إقبال المستثمرون على الاستثمار في هذه الوحدة الاقتصادية، فالتأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية يزيد من مستوى عدم التأكد المرتبط بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.<sup>1</sup>

وقد أثبتت بعض الدراسات أن خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية، ليس تعبيرا وصفيا فقط وإنما يمكن قياسها، ومن أهم هذه الدراسات، النموذج الذي قدمه (Basu, 1997) بالاعتماد على حقيقة مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة، أي الإعلان عن تقارير الأنباء السيئة (الخسائر) أسرع من الأنباء الحسنة (الأرباح)،<sup>2</sup> ان الإفصاح عن المعلومات المالية لا بد أن يكون في الوقت المناسب، حتى لا تفقد قيمتها وفائدتها لمستخدميها، لذلك تحتاج الوحدة الاقتصادية الموازنة بين توفر الخصائص النوعية في تحديد وقت توصيل المعلومات لمستخدميها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص 17، 18.

<sup>2</sup> ملهم غسان الاسكاف ووزان حسين شهيد، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والأربعون (2)، آذار 2018، ص 255.

## خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومة المالية من أهم المفاهيم الواجب تحديدها، ضمن الاطار النظري والمفاهيمي للمحاسبة المالية، وهذا نظرا لمختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة المالية، وعليه حظي هذا الموضوع، بالعديد من الدراسات التي حاولت تحديد أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومة المالية، حتى تتوفر على عنصر الجودة وتزيد من ثقة مستخدميها. فالخصائص النوعية للمعلومة المالية، هي الخصائص والمميزات التي تجعل من القيمة الإعلامية، لهذه المعلومة كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويعتبر هذا المصطلح حديثا نسبيا، ويستخدم عموما للتمييز بين المعلومات المالية الجيدة، والمعلومات المالية الأقل شأنًا، وعليه بات من الضروري على معدي التقارير المالية، اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة، والتي ترفع من هذه القيمة، ومعنى هذا أن يكون اعداد التقارير دائما في علاقة وثيقة باتخاذ القرارات.

يعتبر الإفصاح المالي، الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية من خلال تقاريرها المالية المنشورة، أهم الركائز التي قامت على أساسها، وتطورت أسواق المال في جميع دول العالم، فالإفصاح المالي، يحقق في حال توفره مناخا من الثقة بين المتعاملين، من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة، القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير دقيقة للمساهمين، ومن ناحية أخرى فإن الهدف الأساسي من التقارير المالية، هو الإفصاح عن الاحداث الاقتصادية والمالية بجودة عالية، حيث أن الإفصاح عن المعلومات المالية، بدرجة عالية من الجودة يعدا أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي المعلومات المالية، سواء كانوا مستثمرين حاليين، أو مرتقبين، أو غيرهم من أصحاب المصالح، لأنه يحسن عمليات الاستثمار، والائتمان، وقرارات تخصيص الموارد، ويزيد من كفاءة السوق المالي بشكل عام.

# الفصل الثالث

دور متطلبات جودة المعلومة المالية في تحقيق

الإفصاح المالي لمجمع الصناعات الصيدلانية

**SAIDAL**

## تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعة الصيدلانية، من أهم القطاعات المتواجدة في السوق الجزائرية، وهو قطاع استراتيجي عرف عدة تطورات واصلاحات جوهرية، بسبب عدة عوامل، أهمها مميزات وخصوصيات منتجاته، التي لها علاقة مباشرة بتحقيق الأمن الصحي، وتحقيق عائدات معتبرة، وتعد الصناعة الصيدلانية من الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، ناهيك عن الربحية الكبيرة التي تتميز بها المنتجات الصيدلانية، لأنها من بين السلع الضرورية ذات الطلب الكبير خاصة خلال السنوات الأخيرة، مع زيادة انتشار الأمراض والفيروسات.

ويحتل مجمع الصناعات الصيدلانية "SAIDAL"، مكانة محورية في الصناعة الصيدلانية الجزائرية، كونه الشركة العمومية الوحيدة في هذا القطاع، وقد شهد مجمع "SAIDAL"، عدة تطورات واصلاحات اقتصادية وهيكلية، حيث تحول من شركة عمومية، إلى مجمع صناعي مدرج في بورصة الجزائر، ومن الأهداف الاستراتيجية للمجمع، تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وزيادة التصدير للأسواق الإفريقية والعربية، وتطوير قدرته التنافسية، من خلال الشراكة مع الشركات والمخابر وكبار المنتجين الدوليين، وتعزيز فرص الاستثمار من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين.

لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط الجانب النظري، على مجمع الصناعات الصيدلانية "SAIDAL" الذي اخترناه، لإجراء الدراسة التطبيقية، كونه من الشركات الرائدة في قطاع الصناعة الصيدلانية، ومدرج في البورصة، بحيث سنتطرق إلى التعريف بالمجمع، من حيث نشأته وتطوره ومهامه وأهدافه والفرص والتحديات التي تواجهه، وصولاً إلى التنظيم العام المتبع في المجمع، ثم نتناول تقييم توفر الخصائص النوعية الرئيسية، لتحقيق الجودة في المعلومة المالية المفصح عنها، من طرف مجمع صيدال، وفي الأخير نتطرق إلى تقييم توفر الخصائص المعززة، لتحقيق الجودة العالية في المعلومة المالية المفصح عنها، من طرف مجمع صيدال، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

### المبحث الأول: تقديم عام لمجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL

المبحث الثاني: تقييم توفر خاصية ملاءمة المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال

المبحث الثالث: تقييم توفر خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال

المبحث الرابع: تقييم توفر الخصائص المعززة لجودة المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال

## المبحث الأول: تقديم عام لمجمع الصناعات الصيدلانية "SAIDAL"

مع تعدد المخابر الصيدلانية في الجزائر، واختلاف خدماتها يبقى مجمع "صيدال"، أول مخبر صيدلاني ينتج الأدوية الجينية في الجزائر، حيث تأسس من أجل إقامة صناعة صيدلانية محلية، قادرة على توفير الأدوية للمواطنين، ويعتبر "صيدال" حالياً، وحدة اقتصادية على شكل مجمع صناعي، متخصص في تطوير، وإنتاج، وتسويق المنتجات الصيدلانية، الموجهة للاستهلاك البشري، ويطمح إلى تعزيز مكانته كرائد، في صناعة الأدوية الجينية في الجزائر، وأن يصبح مرجعاً أساسياً، وشريكاً مفضلاً في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط، وسنحاول في هذا المبحث، التعرف على مراحل نشأة مجمع صيدال، وتحديد مختلف فروعها، ووحداته الموزعة عبر التراب الوطني، وتوزيعها وفق هيكله التنظيمي، ثم تناول الأهداف والآفاق المستقبلية للمجمع.

### المطلب الأول: نشأة وتطور مجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال"

نشأ وتطور مجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال"، وفق المراحل الرئيسية التالية:<sup>1</sup>

تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) في عام 1969، بموجب مرسوم رئاسي، أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة، لاستيراد، وتصنيع، وتسويق المواد الصيدلانية، ذات الاستخدام البشري. وفي إطار مهامها الإنتاجية، أنشأت الصيدلية المركزية في عام 1971، وحدة إنتاج الحراش، واشترت على مرحلتين، في سنة 1971 وحدة "بيوتيك" (BIOTIC)، وفي سنة 1975 وحدة "فارمال" (PHARMAL).

في أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها للإنتاج يسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982، وكانت مهمتها الرئيسية هي ضمان احتكار إنتاج، وتوزيع الأدوية، والمواد الشبيهة والتفاعلية، وهدفها تزويد السوق الجزائرية على نحو كاف ومنتظم.

<sup>1</sup> موقع بورصة الجزائر (SGBV)، الصفحة الرئيسية، السوق الرسمي، الشركات المدرجة، صيدال، على الموقع الإلكتروني:

[https://www.sgbv.dz/ar/?page=details\\_societe&id\\_soc=28](https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28) تاريخ الاطلاع 2020/02/18

إن الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، غيرت اسمها في سنة 1985، لتصبح "صيدال"، وفي أعقاب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989، صارت "صيدال" شركة اقتصادية عامة، تملك استقلالية الإدارة، وتم اختيارها لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى، التي تحصل على صفة الشركة ذات الأسهم.

في عام 1993، تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي لمجمع صيدال، ما مكّنه من المشاركة في كل العمليات الصناعية، أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات، من خلال إنشاء وحدات جديدة، وفروع تابعة. في فيفري 1996 أصبح "صيدال" بموجب إعادة الهيكلة الصناعية، تحت وصاية الشركة القابضة العمومية "كيمياء-صيدلة".

بداية عام 1997 خضع إلى مخطط إعادة الهيكلة الصناعية، والذي تم بموجبه تشخيصه، وتقييمه داخليا وخارجيا، إذ تحول في 02 فيفري 1998 إلى مجمع صناعي، يشرف على ثلاثة فروع إنتاج، هي: فرع "أنتيبيوبيكال" (ANTIBIOTICAL) بالمدينة، فرع "فارمال" (PHARMAL) بالدار البيضاء، فرع "بيوتيك" (BIOTIC) بالحرش، ووحدتين لتقديم الخدمات هما: الوحدة التجارية المركزية (U.C.C)، ووحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية (URMTP)، هذا ما يسمى بالتنظيم الأفقي، وتم أحداث تنظيم عمودي، مع شركة "سوميدال" (SOMEDIAL)، التي أنشأت في إطار الشراكة مع "المجمع الأوروبي الصيدلاني" (G.P.E) الذي يملك 68,68%، ومجمع "صيدال" 24,70%، وشركة "فيناليب" (FINALEP) بنسبة 6,62%.

في فبراير 1999، قام مجمع صيدال بفتح رأس ماله، عن طريق العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 20% من رأس ماله للقطاع الخاص، أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري، موزعة على 2 مليون سهم، أي قيمة السهم الواحد 250 دينار جزائري. بدأت العملية في 15 فبراير 1999 إلى غاية 15 مارس 1999.

في سبتمبر 1999، وبعد استيفاء شروط القبول، المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال، لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية، وقدر مبلغ الإدراج بـ 800 دينار جزائري، وبالتالي دخوله إلى بورصة القيم المنقولة بالجزائر. تم إجراء التقييم المالي والاقتصادي، والصناعي لمجمع صيدال، من قبل مكتب دراسات دولي (PGA) فرع فرنسا، التابع لشركة آرثر أندرسن الأمريكية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> COSOB, Notice d'information, **Group Saidal**, p 4, en site <https://cosob.dz/wp-content/uploads/2024/05/les-emetteurs-notice-SAIDAL.pdf> consulté le: 10/09/2024.

في سنة 2001 تحصل مجمع صيدال على شهادة الجودة (ISO 9001)، كما تحصل في سنة 2003، على أول سعر جزائري في الجودة، وفي فيفري 2005، تحصل على شهادة الجودة (ISO 9001 version 2000)، كما تحصل المجمع على خمس (05) براءات اختراع، من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

في سنة 2009، رفع مجمع صيدال حصته في رأسمال شركة "سوميدال" (SOMEDIAL)، إلى 59%، وبالتالي أصبحت مساهمة "المجمع الصيدلاني الأوروبي" ف(36.45 % G.P.E ) وشركة "فيناليب" (FINALEP) 4,55% .

في سنة 2010، قام المجمع بشراء 20% من أسهم شركة "إبيرال" (IBERAL)، ثم قام المجمع برفع حصته في رأسمالها لتصل إلى 40%، ومساهمة "جلفار" (الإمارات العربية المتحدة) 40 %، وفلاش الجزائر، المتخصصة في المواد الغذائية 20 %، وفي سنة 2011، رفع حصته إلى 60%.

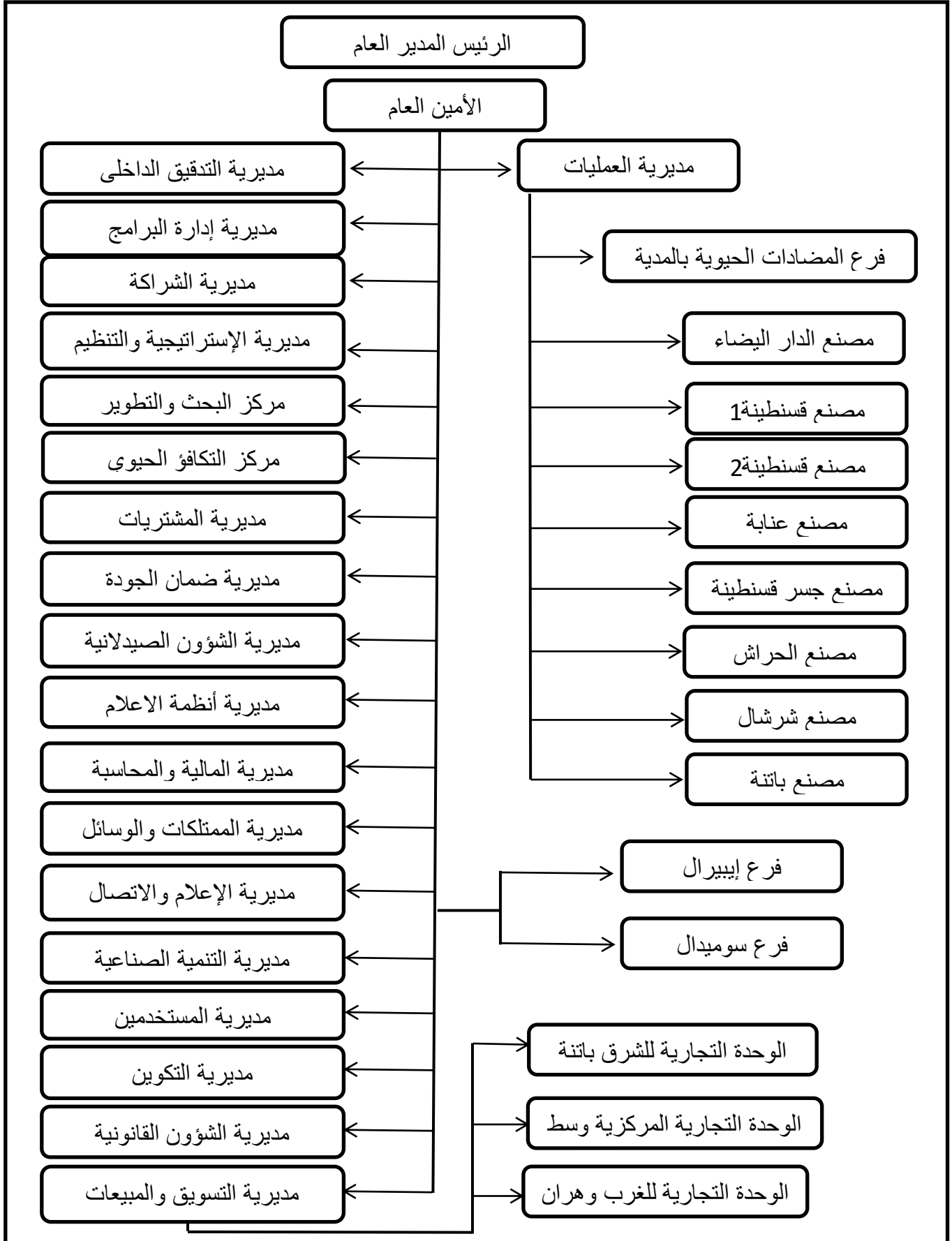
في جانفي 2014، قام مجمع صيدال بإدماج فروعه الثلاثة: فرع "أنتيبوتيكال" (ANTIBIOTICAL)، وفرع "فارمال" (PHARMAL)، وفرع "بيوتيك" (BIOTIC) عن طريق الامتصاص\*، وتحويل الوحدات الإنتاجية، التي كانت تابعة لهذه الفروع الى مصانع مستقلة بذاتها، وهذا ما يعبر عن توجه مجمع صيدال نحو اللامركزية في التسيير،<sup>1</sup> واعداد هيكل تنظيمي جديد.

### المطلب الثاني: التنظيم العام لمجمع صيدال

إن الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال، مر هو الآخر بعدة تغييرات واصلاحات الى أن أصبح على ما هو عليه، والشكل التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> <https://www.saidalgroup.dz/ar/>, consulté le : 19/09/2020.

الشكل رقم (3-01): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من مجمع صيدال

تتمثل أهم مديريات ووحدات مجمع صيدال ومراكزه التجارية ومسيريه فيما يلي:

#### أولاً- الرئيس المدير العام:

يمثل الرئيس المدير العام أعلى سلطة في المجمع، حيث يقوم بالسهر على السير الجيد، للأنشطة والوظائف المختلفة وذلك من خلال الإدارة الجيدة، لمختلف الهياكل بالتنسيق مع باقي المصالح الإدارية، كما يقوم بإصدار الأوامر للمديرين المركزيين، وتحديد الاستراتيجيات ووضع السياسات المتبعة لتنفيذها، وتقديم التوجيهات واتخاذ القرارات اللازمة، لتطوير المجمع وفق الأهداف المحددة، إضافة إلى الإشراف المباشر على مجلس الإدارة، والذي يتكون من تسع أعضاء ومن مهامه معالجة أنشطة المجمع في نهاية السنة، وضع مخطط السنة الحالية والقادمة، تنظيم المجمع ونشاطات الشراكة.

#### ثانياً- الأمين العام:

يعتبر المسؤول الثاني على تسيير المجمع بعد الرئيس المدير العام، ويمثل الهيئة الاستشارية التي تتولى التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، كذلك يساهم في تسيير الاتصالات الداخلية والخارجية وتصنيف وترتيب الملفات الخاصة بنشاطات المجمع.

ثالثاً- مديريات مجمع صيدال: وتتمثل فيما يلي:

#### 1- مديرية التدقيق الداخلي:

تقوم بمراقبة التسيير والمراجعة الداخلية، لجميع حسابات المجمع، والقيام بعملية التحليل المالي، وهي المكلفة بإعداد تقارير التسيير والتقارير المالية الدورية.

#### 2- مديرية إدارة البرامج:

تقوم بإعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل الوحدات الإنتاجية القديمة.

#### 3- مديرية الشراكة:

تقوم بتسيير عقود الشراكة المبرمة وتطويرها ومتابعتها، كما تقوم بمتابعة إنجازات ونشاطات المشاريع المشتركة، والتفاوض مع الشركات الأجنبية، وتوقيع مختلف اتفاقيات الشراكة، وعقود التصنيع والترخيص، والربط بين نشاطات الاستثمار على مستوى فروع المجمع، لدعم وتعزيز مكانة صيدال في الأسواق العالمية.

#### 4- مديرية الإستراتيجية والتنظيم:

تقوم بإعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الإستراتيجية للمجمع، والسهر على تتبعها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلي والدولي، من خلال وضع إستراتيجية تركز أساسا على اتفاقيات الشراكة بإحداث وحدات إنتاجية أو بالحصول على رخص إنتاج الأدوية والمنتجات الصيدلانية.

#### 5- مديرية التسويق والمبيعات

تقوم هذه المديرية بالربط بين مختلف وظائف المجمع وترويج منتجاته، كما تتكفل ببناء قاعدة إستراتيجية في مجال تسويق منتجات الفروع، وترويج صورة المجمع في السوق المحلي والأجنبي ومختلف الجهات المعنية، لاسيما الصحافة والمجلات المختصة، والموقع الإلكتروني الخاص بالمجمع، ومواقع التواصل الاجتماعي، وتضم:

#### 6- مركز البحث والتطوير

أنشأ في 24 جويلية 1999، وتوفر فيه أحدث التجهيزات المادية، كما يشغل إطارات على درجة عالية من التأهيل، وهو بذلك يمثل جهازا إستراتيجيا، لربط قنوات الاتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني. ويقوم هذا المركز بنشاطات البحث والتطوير، قصد تطوير الأدوية والتقنيات الصيدلانية، ومن بين مهامه أيضا تطوير سياسات ومحاور البحث في مجال العلوم الطبية، وخاصة في مجال الإبداع الصيدلاني، المشاركة في إعداد سياسة تطوير منتجات المجمع، التطوير الصناعي للأدوية الجنيصة المنتجة من طرف المجمع، تقديم المساعدة الفنية لفروع الإنتاج، والمشاركة في نشاطات تكوين وتأهيل الموظفين.

#### 7- مركز التكافؤ الحيوي:

يعتبر أول مركز للتكافؤ الحيوي بالجزائر، تم تدشينه في 31 ديسمبر 2023، إذ سيتكفل هذا المركز بإنجاز دراسات تسمح بإثبات فعالية وأمان الأدوية الجنيصة، ومن مهامه المسطرة تقديم خدماته للمخابر الصيدلانية الوطنية والأجنبية، التي تريد اجراء دراسات لإثبات تكافؤ أدويتهم الجنيصة مع الأدوية المرجعية من حيث الفعالية والأمان، وهو ما يتيح بذلك امكانية تعويض الأدوية المرجعية. كما سيقوم بتقديم خدماته لفائدة السلطات الادارية المكلفة بتسجيل المواد الصيدلانية، وشركات خدمات التجارب السريرية، ومؤسسات البحث في إطار مشاريع البحث في الطب الحيوي، وكذا للمختصين في إطار الابحاث السريرية. ولهذا الغرض، سيستفيد مركز التكافؤ الحيوي من خبرات أربع خبراء هنديين في رصيدهم أكثر من 900 دراسة في مجال التكافؤ الحيوي، وهذا من اجل ضمان نقل التكنولوجيا الضرورية للسير الحسن للمركز، حسب الشروحات المقدمة خلال مراسم التدشين، ويحتوي المركز، الذي كلف صيدال استثمارا

بقيمة 267 مليون دج (دون البنائية)، على بنك معطيات لـ 500 متطوع سليم مستعدين للمشاركة في التجارب السريرية.<sup>1</sup>

#### 8- مديرية المشتريات:

تعمل على إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية، وكذا مختلف احتياجات المجمع بالشكل المناسب، وفقا للنظام والإجراءات المعتمدة.

#### 9- مديرية ضمان الجودة:

هي مديرية تقنية تقوم بتوجيه مركز البحث والتطوير، بخصوص تشكيلة المنتجات المطابقة للأصل، وتعمل على وضع وتنفيذ خطط لتحسين النوعية للوصول إلى جودة المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية، حيث تبنى مجمع صيدال نظام الجودة الشاملة مما مكّنها من الحصول على شهادات الأيزو.

#### 10- مديرية الشؤون الصيدلانية:

تعتبر نقطة وصل بين المجمع ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي، مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء، تملك فريق مختص في التسويق الطبي، وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، تعمل على التأكد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، كذلك دراسة الملفات التقنية والصيدلانية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كضرورة حتمية للمنافسة التجارية، التي أبرزت ضرورة الاهتمام بالتسويق الصيدلاني.

#### 11- مديرية أنظمة الاعلام:

تتمثل مهامها في تحديد سياسة المجمع في مجال المعلومات والاتصالات، من خلال إعداد الخطط والسياسات في مجال الإعلام الآلي، والقيام بإعداد البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق، وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال، وربط مختلف الوحدات التنظيمية، بشبكة الاتصال الأنترنت، لتسهيل وصول المعلومة والعمل على توحيد البرامج وإعدادها وفقا للهيكل التنظيمي الجديد.

<sup>1</sup> <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/154450-2023-12-31-20-47-42>

## 12- مديرية المالية والمحاسبة:

تتم بوضع الإستراتيجيات المالية، ومتابعة العمليات التمويلية القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى تحليل ومراجعة الحسابات والتحليل المالي، كما تساهم في تسيير الموازنة، ومتابعة البورصة، وإعداد الإستراتيجية المالية، وجدول الموازنة التقديرية، والكشوف المالية.

## 13- مديرية الممتلكات والوسائل العامة:

تقوم بتسيير الوسائل المالية والمادية وإعداد تقديرات الميزانية للمجمع، وتعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية، وضمان متابعتها وتقييمها، وكذلك ضمان تسيير وصيانة العتاد والممتلكات.

## 14- مديرية الإعلام والاتصال:

تعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، إعداد مجلة صيدال والنشرة الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع.

## 15- مديرية التنمية الصناعية:

تهتم بجميع الأنشطة المرتبطة بالتطوير الصناعي، والسهر على تطوير أساليب الإنتاج، بالاعتماد على أحدث التكنولوجيا.

## 16- مديرية المستخدمين:

تقوم بإعداد وتنفيذ سياسة المجمع فيما يخص إدارة شؤون الموظفين، بهدف تزويد المجمع بالموارد البشري ذوي الكفاءات العالية، من خلال القيام بعمليات التوظيف، وتحليل وتصميم الوظائف، وتقييم مدى فعاليتها، إعداد برامج التكوين وتقييمها، متابعة المسار الوظيفي للعمال.

## 17- مديرية المستخدمين:

تقوم بإعداد وتنفيذ سياسة صيدال فيما يخص إدارة شؤون الموظفين بهدف تزويد صيدال بأفراد ذوي كفاءات عالية، من خلال القيام بعمليات التوظيف، وتحليل وتصميم الوظائف وتقييم مدى فعاليتها، إعداد برامج التكوين وتقييمها، متابعة المسار الوظيفي للعمال.

## 18- مديرية التكوين:

تعمل على تحديد وتنفيذ برامج التكوين المخصصة لمستخدمي المجمع لتكوينهم وتحسين مستواهم.

## 19- مديرية الشؤون القانونية:

تقوم بجميع الدراسات القانونية المتعلقة بالمجمع وتقدم المساعدات القانونية لهياكله، إضافة على إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدخل في إطار تنفيذ برامج العمل، ودراسة ومتابعة النزاعات التي يكون المجمع طرفاً فيها، إضافة إلى دراسة عقود الشراكة من الناحية القانونية.

## 20- مديرية التسويق والمبيعات:

تعمل على دراسة السوق، قصد تقديم تحسينات على منتجات المجمع، وإعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريف بمنتجات المجمع، وتطوير صورتها وحصتها في السوق، وكذا إعلام الصيادلة والأطباء بمنتجات المجمع والترويج لها، كما تتكفل بتوسيع وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع، أو شركائه عبر كامل التراب الوطني، وتتكون من ثلاث وحدات تجارية، وهي:

- الوحدة التجارية المركزية (UCC): أول وحدة بيع أنشئت سنة 1993، في الحراش وتحول مقرها لولاية البلدية، تهدف إلى تسويق وتوزيع منتجات مجمع صيدال؛

- الوحدة التجارية بالشرق (UCB): أنشئت سنة 1999 مقرها ولاية باتنة، متخصصة في توزيع الأدوية في شرق البلاد؛

- الوحدة التجارية بالغرب (CDO): أنشئت سنة 2000، مقرها ولاية وهران، متخصصة في توزيع الأدوية في غرب البلاد؛

## 21- مديرية العمليات:

تسهر على التنسيق بين مختلف المصانع الإنتاجية للمجمع، لها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات لأنها تتكفل بالسلسلة اللوجيستية من استقبال المواد الأولية، الإنتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل مصانع الإنتاج، المتمثلة في:

- مصنع المدية، متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية؛

- مصنع الدار البيضاء، يقع في المنطقة الصناعية بالجزائر العاصمة، وينتج تشكيلة واسعة من الأدوية في مختلف الأشكال (شراب، محلول، مرهم وأقراص)؛

- مصنع جسر قسنطينة، يحتوي هذا المصنع على مخبر مراقبة الجودة، ويضم قسمين منفصلين، القسم الأول مختص في صناعة الأدوية على مختلف الأشكال (التحاميل، أمبولات وأقراص)، أما القسم الثاني مختص في إنتاج المحاليل المكثفة (أكياس وزجاجات).
- مصنع الحراش، إنتاج الشراب والمحاليل، الأقراص، الكبسولات والمراهم؛
- مصنع قسنطينة 1، في المنطقة الشرقية للولاية، يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الأدوية السائلة؛
- مصنع قسنطينة 2، خاص بالأنسولين، متخصص في إنتاج الأنسولين البشرية من ثلاثة أنواع (السرّيع، القاعدي والمركب 25، على شكل قارورات)؛
- مصنع عنابة، متخصص في تصنيع الأشكال الصلبة.
- مصنع شرشال، مختص في إنتاج الشراب، الأشكال الجافة مثل الأقراص، كيس مسحوق، وكبسولات؛
- مصنع باتنة، مختص في إنتاج التحاميل.

#### رابعاً- الشركات الفرعية:

- فرع إيبرال:  
هي شركة ذات أسهم، شراكة بين مجموعة صيدال (40 %)، جلفار (الإمارات العربية المتحدة) (40 %) وفلاش الجزائر، المتخصصة في المواد الغذائية (20 %)، يقوم المشروع الصناعي إيبرال بصناعة الأدوية الجينية (حقن وأشكال جافة)، وتغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)، وتوفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.
- فرع سوميدال:  
مقرها في المنطقة الصناعية واد السمار، يجوز مجمع صيدال على 59% منها، والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36,45 %) وفيناليب (4,55 %)، تتضمن وحدة الإنتاج سوميدال ثلاثة قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية، وقسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)، وقسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

### المطلب الثالث: الأهداف والآفاق المستقبلية لمجمع صيدال

بعد عمليات التطهير المالي الخاصة بسنوات التسعينات، ووضع عدة أشكال للشراكة بين مجمع صيدال وعدة مخابر أجنبية، حيث تم التأكيد على ضرورة تحقيق توجه استراتيجي، يستند أساسا إلى تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، وكذا تحليل الفرص والتهديدات التي يتضمنها المحيط الخارجي.

#### أولا- الأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال

يهدف مجمع صيدال بصفته رائدا في تصنيع الأدوية الجينية في السوق الجزائرية إلى تدعيم هذه الوضعية المتقدمة من خلال:

- 1- رفع طاقته الإنتاجية، وتوسيع وتحديث قائمة منتجاته، من خلال وضع سياسة للبحث والتطوير، وتمثل العائلات الرئيسية للأدوية المنتجة من طرف مجمع صيدال في: المضادات الحيوية، مضادات الفطريات، مواد التجميل، مضادات السعال والتهابات الحنجرة، مضادات الالتهاب، مضادات الحمى، مضادات التشنجات العضلية، المدرات، أدوية علاج السكري، مهدئات الأعصاب، الفيتامينات، مضادات فقر الدم.
  - 2- تطوير الشراكة مع الشركات والمخابر الأجنبية، سواء من خلال اتفاقيات المشاريع المشتركة، أو من خلال عقود التصنيع أو اتفاقيات الترخيص، وبالتالي التمكن من رفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر؛
  - 3- رفع جهود التسويق والتوزيع والترويج، وتسخير الوسائل الضرورية لتحقيقها؛
  - 4- ضمان تحقيق المردودية من جهة، وتحقيق منتجات ملائمة للقدر الشرائية للمواطن من جهة أخرى؛
  - 5- التقليص من حجم استيراد الأدوية والمنتجات الصيدلانية، واختراق الأسواق العالمية وتوسيع نطاق التصدير؛
  - 6- المساهمة في التخفيض من حدة البطالة؛
  - 7- رفع المستوى العلمي والتكنولوجي للصناعة الصيدلانية الجزائرية، من خلال الاستفادة من عمليات التحويل التكنولوجي من الدول الأجنبية؛
  - 8- تحقيق الإشباع الكامل للزبون، من خلال توفير أدوية ومنتجات، ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية؛
  - 9- رفع الحصة السوقية محليا ودوليا، والبحث عن تحقيق نمو متواصل في الأداء الاقتصادي والمالي.
- ومن أهم الأهداف الإستراتيجية المسطرة، تلك المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، في مجالات الإدارة والتسويق ودراسات السوق، حيث يهدف مجمع صيدال إلى إيجاد أفضل أساليب وطرق الإنتاج، وكذا الأساليب التقنية فيما يخص الإنتاج والإبداع، التطوير والتكوين من خلال تشجيع البحث وتوفير الإمكانيات.

ثانيا- برنامج التطوير الصناعي: والمتمثل في:

1- التزامات مجمع صيدال: يطمح مجمع صيدال إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية وذلك لتحسين علامته التجارية ومنهجيته في التسيير ولضمان نجاحه تبنى مجمع صيدال نظام الجودة والنوعية في الإنتاج والتسيير بتطبيق معايير إيزو 2000/9001.

2- الشراكة: استمرار تطور سوق الأدوية بالجزائر، أصبح هذا القطاع يستقطب اهتمام الأجانب، لإقامة عقود شراكة إلى جانب التسهيلات والالتزامات التي يمنحها قانون الاستثمار بالجزائر، فمجمع صيدال يمثل قطبا صناعيا هاما قادرا على الاستجابة السريعة لمتطلبات شركائه وذلك اعتمادا على:

- قدرته الصناعية؛

- اليد العاملة المؤهلة؛

- سياسة التسعير المتبعة؛

- الإدارة الواضحة في تسيير الشراكة؛

طبقا لبرنامج التطوير الصناعي توصل مجمع إلى إبرام عقود شراكة مع أكبر المخابر العالمية منها:

- دار الدواء الأردنية؛

- فايزر الأمريكية؛

- سانوفي & أفانتيس الفرنسية الألمانية؛

- رون بولانك الفرنسية؛

- التجمع الصيدلاني الأوروبي؛

- أبولميد الروسية؛

- سوليفارم (شركة جزائرية خاصة).

ثالثا- الأهداف المستقبلية لمجمع صيدال:

- الإرضاء الكلي والدائم للزبون وهذا بوضع سياسة تسيير للنوعية والجودة تدريجيا؛

- تنويع قائمة المنتوجات، حيث وضعت سياسة بحث وتطوير جديدة للأدوية الجينية، بتكنولوجيا متطورة؛

- تطوير الشراكة، من خلال مشاريع مع مخابر ذات سمعة عالمية، سواء كانت شركات عن طريق عقود شراكة أو عن طريق اتفاقيات التصنيع؛
  - الحفاظ والرفع من حصص السوق الوطنية، لضمان استمرارية المجمع الذي يضمن الدخول إلى الأسواق الخارجية والبحث الدائم عن النمو الاقتصادي والمالي؛
  - الأخذ بعين الاعتبار انشغالات الصحة العمومية الوطنية.
- ويسعى مجمع صيدال إلى تحقيق الريادة الوطنية في إنتاج الأدوية، وضمان تلبية احتياجات المرضى الجزائريين، وتحقيق الأمن الصحي.

## المبحث الثاني: تقييم توفر خاصية ملاءمة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال

سنخصص هذا المبحث لتقييم توفر الخاصية النوعية الرئيسية الأولى - ملاءمة المعلومة المالية - لتحقيق جودة المعلومات المالية في مجمع الصناعات الصيدلانية SAIDAL، بالاعتماد على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري واسقاطه على المعلومات المالية التي قام مجمع صيدال بالإفصاح عنها، وذلك من خلال قراءة وتحليل التقارير والقوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال، بالإضافة إلى الإفصاحات الدورية المنشورة على موقع بورصة الجزائر، والمواقع الإلكترونية الخاصة بمجمع صيدال، عن طريق ملاحظة وتحليل توفر مختلف الخصائص الفرعية التي تتضمنها خاصية ملاءمة المعلومة المالية، وللوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، كان لنا لقاء مع بعض المسؤولين والقائمين على إعداد القوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال.

وحتى تكون المعلومات المالية المعروضة في التقارير والقوائم المالية، الخاصة بمجمع صيدال تتميز بخاصية الملاءمة، يجب أن تكون ذات صلة بالقرار المتخذ، وتساعد في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتكون سببا في تصحيح عملية التقييم السابقة، وذلك لزيادة قدرتها في التحكم بالحاضر، وتصحيح اخطاء الماضي، أي أن لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل بموضوعية، لتسهيل على مستخدمي تلك المعلومات، عملية صنع واتخاذ قرار صائب، ويشتمل توفر خاصية الملائمة على توفر الخاصيتين الفرعيتين التاليتين:

### المطلب الأول: تقييم توفر القدرة التنبؤية للمعلومات المالية

يكون للمعلومات المالية الخاصة بمجمع صيدال قيمة تنبؤية، إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدميها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء في الفترات القادمة، وبقدرة المجمع في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة وزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو حدوث كلاهما معا، وتعتبر القيمة التنبؤية للمعلومة المالية من أكثر المؤشرات الدالة على ملاءمة المعلومات وفائدتها للقرار المتخذ، ويتم الاسترشاد بثلاث مؤشرات للحكم على توفرها في المعلومة المالية، وهي:

أولاً- الإفصاح عن معلومات الأحداث والعمليات المستقبلية، أو معلومات تساعد في توقع النتائج المستقبلية: من خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني لمجمع صيدال، وموقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، وجدنا أن الرؤية المستقبلية لمجمع صيدال، تتمثل في طموحه إلى تعزيز مكانته، كرائد في صناعة الأدوية الجينية في الجزائر، وأن يصبح مرجعاً أساسياً، وشريكا مفضلاً، في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط.<sup>1</sup>

ومن خلال تصريح "الرئيس المدير العام" لمجمع صيدال، حول المشاريع المستقبلية للمجمع، والمؤسسات الناشئة على القناة الوطنية، قال من "ضمن مشاريع صيدال المستقبلية، الاعتماد على الشركات الناشئة، لتصنيع وتغطية بعض الجوانب، مما يساهم في خلق مناصب شغل جديدة"، وكشف أيضاً، عن إنتاج المواد الأولية لصناعة الأدوية، ابتداء من سنة 2025، بإدخال حيز الخدمة، وحدات إنتاج هذه المواد، وهو ما سيجعل من الجزائر، تحتل المراكز الأولى في إفريقيا والشرق الأوسط في الصناعة الصيدلانية، ولتجسيد هذا المسعى، تهدف خطة عمل المجمع، حسب المسؤول الأول عنه، إلى إنتاج المواد الأولية لـ 50 منتجا سنة 2025 كمرحلة أولى، فيما سيتم صنع 600 مادة أولية على المدى المتوسط.

أما بخصوص إستراتيجية، مجمع صيدال في مجال التصدير، أوضح السيد "رئيس مجلس الإدارة" بأن المجمع تمكن سنة 2024 من تسجيل منتجاته، بـ 13 دولة إفريقية، وكذا الولوج إلى أسواق جديدة، بالرغم من الصعوبات والمنافسات التي تعرض لها، ويهدف مستقبلاً إلى التوسع للأسواق العالمية ليس فقط الإفريقية، بالاعتماد على الاستباقية ودراسة السوق بعناية، وكذا بالعمل على تطوير الجانب اللوجستي.

أبرز المشاريع التي يهدف مجمع "صيدال" إلى تجسيدها على أرض الواقع، على وجه الخصوص "مشروع العلاج بالخلايا" (la thérapie cellulaire)، وهي طريقة علاج مبتكرة وحديثة (العلاج الخلوي) ظهرت منذ 20 سنة، للتكفل بعدد من الأمراض المستعصية، على غرار السرطان، والجلطات القلبية، والحروق، والتصلب اللويحي، بحيث سيمكن هذا المشروع مجمع صيدال بأن يصبح رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مجال صناعة الأدوية.<sup>2</sup>

من خلال تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال لسنة 2023، يتمثل التوجه الاستراتيجي طويل المدى للمجمع، في متابعة تطويره بمعايير ذات جودة عالية بشكل متزايد، واستهداف المحاور الاستراتيجية التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، <https://www.industrie.gov.dz/saidal>، تاريخ الاطلاع يوم 2024/02/22.

<sup>2</sup> موقع الاذاعة الوطنية الجزائرية، <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/56736>، تاريخ الاطلاع يوم 2024/12/13.

<sup>3</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P2.

- إطلاق مشاريع صناعية جديدة، تهدف إلى تطوير المجمع، من خلال إنتاج أدوية جديدة، بما في ذلك الأدوية المضادة للسرطان، وقطرات العين، واللقاحات، والأدوية البيطرية، وإنتاج المواد الخام، وإنتاج مجموعات فحص العديد من الأمراض، بما في ذلك مرض السكري، والسرطان وأخيرا مشروع العلاج بالخلايا؛
  - تشغيل مركز البحث والتطوير الجديد؛
  - إطلاق دراسات التكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة؛
  - زيادة معدلات تشغيل المواقع الجديدة، ضمن استراتيجيتها لتنويع النطاق؛
  - الاستمرار في عمليات إعادة تأهيل المواقع القديمة للمجمع؛
  - إعادة هيكلة مجموعة صيدال، من خلال اعتماد مخطط تنظيمي في الفروع التابعة له، مع اعتماد أسلوب الإدارة اللامركزية؛
  - الالتزام بعملية الحصول على شهادة ISO 9001/الإصدار 2015؛
  - يتوقع مجمع صيدال بحلول عام 2025، رفع من حجم صادراته بـ 10 % لاسيما للدول الإفريقية.<sup>1</sup>
- ومن خلال التقرير السنوي لمجلس إدارة مجمع صيدال يتوقع في سنة 2024 تحقيق القيم المستهدفة التالية:<sup>2</sup>
- قيمة المبيعات المستهدفة هو: 22.471.735.000 دج؛
  - قيمة المبيعات المستهدفة باستثناء منتجات علاج الأورام هو: 8.104.292.000 دج؛
  - قيمة المبيعات المستهدفة المتعلقة بمنتجات علاج الأورام هو: 8.104.292.000 دج؛
  - المبلغ المستهدف من التحصيل هو: 23.551.699.000 دج؛
  - الإنتاج المستهدف من حيث القيمة هو: 18.291.696.000 دج، ومن حيث الكمية هي: 140.718.000 وحدة موجهة للبيع.
- يلتزم مجمع صيدال باستراتيجية طموحة تهدف إلى إثراء تشكيلة منتجاته، وتوفير علاجات مبتكرة للمرضى الجزائريين، والمساهمة في تحقيق هدف الدولة، المتمثل في ضمان الأمن الصحي، وخفض فاتورة الاستيراد عن

<sup>1</sup> موقع المجلس الشعبي الوطني، اللجان الدائمة، مقال حول لجنة الصحة تستمع إلى عرض حول نشاط مجمع صيدال، تاريخ نشره 19 ديسمبر 2023، على الموقع الإلكتروني: <https://www.apn.dz/lire-article>، تاريخ الاطلاع يوم 2024/02/23.

<sup>2</sup>Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P 41.

طريق الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي، والعمل على زيادة التصدير إلى البلدان الأفريقية ومناطق أخرى من العالم، وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ستة (06) مشاريع استراتيجية هي:<sup>1</sup>

**المشروع الأول: وضع خطة أو استراتيجية لإنتاج المواد الخام المستخدمة في صناعة الأدوية، من أهمها:**

- المضادات الحيوية (البنسلينية، غير البنسلينية، السيفالوسبورينات)، التي تستخدم لعلاج الالتهابات البكتيرية؛
- الباراسيتامول، مسكن للألم وخافض للحرارة يستخدم على نطاق واسع؛
- حمض الساليسيليك، يستخدم في صناعة بعض الأدوية، مثل الأسبرين، وله استخدامات في منتجات العناية بالبشرة؛
- الإيثانول، يستخدم كمذيب ومطهر في صناعة الأدوية، وله استخدامات أخرى في الصناعة؛
- الخمائر، تستخدم في إنتاج بعض الأدوية والمكملات الغذائية، ولها دور في الصناعات الغذائية؛
- بلورات الأنسولين، هي المادة الخام التي يتم منها إنتاج الأنسولين المستخدم لعلاج مرض السكري.

يهدف هذا المشروع، إلى تقليل الاعتماد على استيراد، هذه المواد من الخارج، والاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي، تقليل تكلفة الإنتاج، تخفيض تكاليف الاستيراد والنقل، ضمان الإمدادات بالمواد الخام بشكل مستمر وموثوق، خاصة في حالات الأزمات أو الاضطرابات العالمية، يدعم نمو الصناعات المحلية المرتبطة بها وتوفير فرص عمل جديدة، يمكن التحكم في جودة المواد الخام المنتجة محليا بشكل أفضل، مما ينعكس إيجابا على جودة المنتجات النهائية، يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الأدوية، وتقليل الاعتماد على الخارج، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويضمن توفر الأدوية الأساسية للمواطنين.

**المشروع الثاني: تنفيذ مشروع إنتاج مجموعات (أو أدوات) الكشف عن العديد من الأمراض، بما في ذلك السرطان والسكري وأمراض أخرى، في إطار الشراكة مع جهات معينة تهدف إلى تصنيع هذه الأدوات بشكل كامل (من البداية إلى النهاية) في الوحدة الانتاجية الموجودة بوهران؛**

**المشروع الثالث: تطوير مجموعة منتجات مجمع صيدال، بما في ذلك اللقاحات والأنسولين وقطرات العين والكبسولات اللينة؛**

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, PP 42, 43.

المشروع الرابع: إنتاج أدوية علاج الأورام (الأدوية الحيوية المماثلة، الأدوية السامة للخلايا)، بعملية إنتاج كاملة بحلول عام 2025 لتلبية الاحتياجات المحلية في المقام الأول، وتصدير الفائض ابتداء من عام 2026؛

المشروع الخامس: العلاج بالخلايا (العلاج الموجه)، يتعلق بإنتاج خطوط خلوية متخصصة من الخلايا الجذعية، مما يسمح بالعلاج الشافي للعديد من الأمراض، مثل الشلل الدماغي وبعض أمراض المناعة الذاتية مثل البهاق والتصلب المتعدد والتهاب المفاصل العظمي والاضطرابات العضلية، بالإضافة إلى بعض سرطانات الدم والأورام الصلبة، يشمل المشروع كذلك بناء عيادة تسمح للمرضى بالحصول على التشخيص والعلاج المناسبين محليا؛

المشروع السادس: إنتاج أدوية للاستخدام البيطري، إنتاج منتجات قابلة للحقن ولقاحات مخصصة لرعاية الحيوانات.

وسيتيم دعم هذه الاستراتيجية الشاملة، من خلال قيام مجمع صيدال، بمجموعة من الإجراءات، نلخص أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

- الشروع في اتخاذ إجراءات منظمة تهدف للحصول على شهادات جديدة من أجل تحسين مستوى رضا جميع الأطراف ذات المصلحة في المجمع؛
- إنشاء مجلس علمي لوضع معايير أخلاقية ومهنية لمجمع صيدال، بالإضافة إلى المساهمة في توسيع وتنويع المنتجات وتوجيه جهود البحث والتطوير نحو الابتكار؛
- رقمنة العمل، من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، وأدوات برمجية، متطورة ومصممة خصيصا لتحسين عمليات اتخاذ القرار، وتقليل التكاليف، وإنقاص مدة الإنجاز؛
- تشغيل مركز البحث والتطوير الجديد، الذي سيوفر الدعم التقني لمواقع الإنتاج وابتكار وتطوير منتجات جديدة؛
- إنشاء وتشغيل مختبر جديد للتكنولوجيا الحيوية لإنتاج مواد حيوية متطورة تُستخدم في صناعة الأدوية، مثل الأجسام المضادة وحيدة النسيلة، البروتينات المؤتلفة، وبلورات الأنسولين....؛
- تشغيل مركز التكافؤ الحيوي للأدوية، الذي سيسمح بإجراء دراسات سريرية، للتأكد من مطابقة الأدوية الجنيسة والأدوية المرجعية من حيث الفعالية والسلامة، وسيتم توفير هذه الخدمة أيضا لمنتجات الأدوية في إطار تسجيل منتجاتهم على المستويين الوطني والدولي (التصدير).

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P 43.

إن اعتماد مجمع صيدال لهذه الإجراءات، التي تعتبر السمات الأولية، لتبني نموذج أعمال جديد، يعكس رؤية مجمع صيدال، المتطلعة إلى آفاق واعدة، مما يمنحه القدرة على الوفاء، بالتزاماته لتجسد السياسة الصحية للدولة والمساهمة في استدامة وتطوير أول مجمع صيدلاني جزائري.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن هناك معلومات، تعبر عن الأحداث والعمليات المستقبلية التي يطمح مجمع صيدال لتحقيقها، بالإضافة إلى توفر معلومات استراتيجية، تساعد في توقع النتائج المستقبلية، وبالتالي المؤشر الأول المرتبط بتوفر خاصية القدرة التنبؤية للمعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال محقق.

### ثانياً- الإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية:

تعد المعلومات غير المالية ذات أهمية بالغة لأصحاب المصلحة بمجمع صيدال، مثل المستثمرين والموظفين والعملاء وأفراد المجتمع، وتشير المعلومات غير المالية إلى المعلومات النوعية والكمية التي توفر نظرة ثاقبة على تحقيق النمو المستدام للمجمع (البيئي، الاجتماعي، وممارسات الحوكمة الرشيدة، والمشاركة في المجتمع) وغيرها، ومن خلال التقارير المالية الخاصة بمجمع صيدال والنشرات الإعلامية والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به، نجد مجموعة من المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية نذكر أهمها فيما يلي:

- 1- توفر معلومات حول الهيئات الإدارية، من رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة، ومدققي الحسابات، وعملية إعادة تنظيم وهيكلية مجمع صيدال، أنظر الملحق رقم (02)؛
  - 2- توفر معلومات حول الموارد البشرية الخاصة بمجمع صيدال، تطور القوى العاملة داخل المجمع، توزيع الموظفين حسب الفئة الاجتماعية والمهنية، ونوع النشاط، ومستوى المؤهل، والعمر. أنظر الملحق رقم (03).
- حيث تم توظيف في سنة 2023 ما يقارب 220 عملية توظيف منها، 144 اطارا (65,45%)، و 17 تقني (7,73%)، و 59 تنفيذي (26,82%)، وهناك حالتين إعادة إدماج، مقابل 118 حالة خروج.
- وبلغت قيمة مصاريف المستخدمين الشركة الأم لسنة 2023 في حدود 4.334.7773.000 دج، مع تغيير يزيد عن 532.989.000 دج أي بنسبة زيادة تقدر (14,02%) مقارنة بالسنة المالية 2022 التي كانت مصاريف المستخدمين تقدر بـ 3.801.784.000 دج، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في الرواتب، بنسبة 11% ابتداء من شهر ماي 2023.

وفي إطار تنفيذ خطة التكوين للسنة المالية 2023، شرعت مجموعة صيدال في إنجاز برنامج للتكوين المستمر، يعتمد على منهجية قائمة على تحليل الاحتياجات وخصوصيات الصناعة الصيدلانية، حيث تم تقسيم برنامج التكوين إلى محورين:

-تكوينات موجهة نحو الإدارة: في المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير، تدقيق التسيير، الممارسات الجيدة للتوزيع، التسويق الرقمي والتسويق العملياتي؛

-تكوينات موجهة نحو المهن: التقنيات الصيدلانية، التصنيع والتعبئة، تطوير الأدوية الجينية والبحث التطبيقي، ضمان الجودة ومراقبة الجودة.

حيث 980 موظفا استفادوا من أنشطة التدريب، بتكلفة إجمالية قدرها 33.392.000 دج (التكاليف المباشرة وغير المباشرة). وشارك مجمع صيدال بفعالية في إدماج الشباب المتدربين، في مختلف التخصصات الخاصة بالصناعة الصيدلانية، ولا سيما تخصص تقني سامي في الإنتاج الصيدلاني، هذه المهنة الجديدة التي ستسمح بتكوين يد عاملة مؤهلة في مجال الصناعة الصيدلانية، قامت مجموعة صيدال خلال عام 2023 بتتصيب 167 متدربا في الإنتاج الصيدلاني على مستوى مواقع إنتاج مجمع صيدال، وتم اتخاذ تدابير لتسهيل اندماج المتدربين في البيئة المهنية.

حيث شهد عام 2023 الإشراف على عدد كبير من المتدربين المسجلين في مختلف التخصصات (الإنتاج الصيدلاني، الكيمياء الصناعية، الصيانة الصناعية، معالجة محطات المياه، إدارة الموارد البشرية، السلامة والصحة المهنية، التسويق، المحاسبة، ...)، منهم 95 متدربا متخرجاً، وتعهد مجمع صيدال برعاية الشباب المتدربين من التكوين المهني، بهدف ضمان قوة عاملة مؤهلة ونقل الكفاءات، كما قام موقع إنتاج المدينة بتوظيف 13 متدربا متخرجاً في مارس 2023، وخصصت مديرية التكوين والتعليم المهني لولاية الجزائر (DFEP)، لرؤساء المتدربين في مجموعة صيدال دورة تكوينية لمدة عشرة (10) أيام لـ 30 رئيس متدربا، من أجل إتقان نقل الكفاءات والقدرات المهنية للمتدربين. وقد أنشأ مجمع صيدال جسرا متينا مع الجامعات ومعاهد التكوين العالي من خلال الإشراف على 1.691 متدربا مسجلين في مختلف التخصصات لإعداد مشاريع نهاية الدراسة (ليسانس وماستر)، بالإضافة إلى تدريبات أخرى قصيرة المدة خلال العطل.<sup>1</sup>

3- توفر معلومات تسويقية، حيث بلغت مصاريف التسويق قيمة 82.714.000 دج في سنة 2023 بزيادة قدرها 02,66% مقارنة بسنة 2022؛

4- توفر معلومات حول الزيارات الطبية، حيث بلغ عدد الزيارات الطبية 99.354 زيارة خلال سنة 2023 تمت من قبل 85 زائر طبي؛

5- توفر معلومات مهمة حول نشاطات مجمع صيدال وأهم الأحداث والمناسبات التي قام بها خلال سنة 2023 في مجال التكوين والأحداث والمناسبات الطبية، مع التركيز على معلومات التكوين المستمر للعاملين في المجال

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P P 29,30.

- الصحي وتنظيم الفعاليات العلمية وتوعية المرضى من خلال التثقيف العلاجي، حيث تمت 134 مناسبة برعاية مجمع صيدال، و189 حدث مرتبط بالعلاقات العامة تمثلت في:<sup>1</sup>
- ✓ 82 جلسة أو عرضا يركز على موضوع معين أو قضية محددة أو مرض معين؛
  - ✓ 31 برنامج للتكوين الطبي المتواصل (FMC)، هذا النوع من التكوين ضروري للعاملين في المجال الصحي لتحديث معارفهم ومهاراتهم؛
  - ✓ 20 عملية دعم أو تغطية لوجستية أو تنظيمية خلال المؤتمرات، يشمل ذلك تنظيم الأجنحة والمشاركة في الصالونات المحلية والدولية، واستقبال المشاركين وما إلى ذلك؛
  - ✓ 15 جلسة أو برنامجا للتثقيف العلاجي مخصصة للمرضى، يهدف إلى مساعدتهم على إدارة أمراضهم المزمنة بشكل أفضل واكتساب مهارات ذاتية وتحسين جودة حياتهم؛
  - ✓ 12 فعالية منظمة للاحتفال بالذكرى السنوية، لمرض معين أو قسم في مستشفى أو جمعية طبية، قد تتضمن هذه الأيام محاضرات وعروضاً وأوقاتاً للاحتفال والتواصل؛
  - ✓ 11 ورشة عمل متخصصة، تعقد بالتزامن مع فعاليات أكبر (مثل مؤتمرات أو ندوات) تركز على مواضيع أكثر دقة أو تقدم محتوى إضافيا للمشاركين؛
  - ✓ 4 دورات تكوينية لبائعي الصيدليات، تهدف إلى تطوير مهارات ومعرفة العاملين في مجال بيع الأدوية في الصيدليات، مما يساهم في تحسين مستوى الخدمة وضمن سلامة المرضى؛
  - ✓ تم انعقاد مؤتمر طبي واحد، ويوم واحد مخصص لموضوع متخصص.
- 6- معلومات حول نظام المعلومات المطبق في مجمع صيدال، من خلال التطبيق التدريجي لنظام الإدارة المتكاملة (ERP-SAIDAL\*)، وهو نظام برمجي متكامل، يستخدم لإدارة موارد المجمع المختلفة، مثل الموارد المالية والبشرية والتصنيع والمبيعات، من خلال توقيع عقد خدمة لتنفيذ حل (Odoo)، وهي منصة برمجية مفتوحة المصدر لإدارة الأعمال، توفر مجموعة واسعة من التطبيقات المتكاملة لإدارة مختلف جوانب المجمع. تطوير وتنسيق ونقل بيانات CRM (MITOUCH) نظام إدارة علاقات العملاء، وهو نظام يستخدم لإدارة التفاعلات مع العملاء وتحسين العلاقات معهم، إلى تطبيق تلقي الطلبات عبر الإنترنت [SAIDALPHARM]. تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها من خلال تشغيل مركز

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P22.

بيانات جديد.<sup>1</sup> هذه الإجراءات تهدف إلى تحسين كفاءة العمليات في صيدال وتعزيز قدرتها على خدمة عملائها بشكل أفضل.

7- معلومات حول نظام إدارة الجودة، استمرارا لنهج الجودة الذي تتبناه مجموعة صيدال، وفي إطار نشر سياسة الجودة والالتزام الخاصة بها، بالإضافة إلى رسم خريطة العمليات المرتبطة بمعياري (ISO 9001:2015)، أطلقت مجموعة صيدال خارطة طريق، تتكون من عدة دورات تدريبية، تقدم في شكل ورش عمل، أدت إلى تحديد العمليات المختلفة، التي تم تخطيطها من خلال رسم خريطة العمليات. كما تم إطلاق حملة تواصل وتوعية لموظفي مجمع صيدال، من خلال ملصقات تم وضعها على مستوى جميع كيانات المجمع ومقرها الرئيسي، وكذلك عبر البريد الإلكتروني الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة صيدال ستكون مدعومة من قبل هيئة معتمدة من الدولة في سعيها للحصول على شهادة "ISO 9001". وأهم الأعمال التي تم القيام بها من طرف مجمع صيدال في إطار أنشطة نظام إدارة الجودة هي:<sup>2</sup>

- **مراجعة الجودة:** تنفيذًا للتخطيط السنوي لعمليات مراجعة الجودة المتعلقة بالعمليات، على سبيل المثال: الموارد البشرية، مراقبة الجودة، إدارة المخزون، الإنتاج، الصيانة ...؛

- **علم القياس:** تتركز أنشطته على متابعة تنفيذ عمليات التأهيل، والمعايرة، والتحقق من معدات وأجهزة القياس، الخاصة بمجموعة صيدال وفقا لاتفاقيات المجموعة، إنشاء لجنة داخلية، لتولي مسؤولية التأكيد القياسي، لبعض فئات المعدات، وأجهزة القياس الخاصة بمجمع صيدال، المصادقة الفنية على طرق التشغيل هو عملية إثبات أن المعدات أو العمليات، قادرة على تحقيق النتائج المرجوة باستمرار، والمتعلقة بفئات المعدات المعنية بالمسؤولية الداخلية.

ان مجمع صيدال يولي اهتماما كبيرا لضمان الجودة في جميع عملياته، من خلال إجراء عمليات مراجعة الجودة الدورية والتأكد من دقة أجهزة القياس المستخدمة. كما أنه يسعى إلى تطوير قدراته الداخلية في مجال علم القياس من خلال إنشاء لجنة متخصصة، وتطوير طرق التشغيل الخاصة بها.

من خلال اللقاءات والاجتماعات التي قام بها أعضاء لجنة الصحة والعمل والتكوين المهني والشؤون الاجتماعية، يوم الثلاثاء 19 ديسمبر 2023 بمقر المجلس الشعبي الوطني، قدم الرئيس المدير العام لمجمع صيدال عرضا حول

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P32.

\*CRM: Customer Relationship Management

\*\*ERP: Enterprise Resource Planning

<sup>2</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P33.

- نشاط المجمع وسعيه المستمر لتحقيق الاستدامة، وأهم المعلومات والأحداث التي جاءت في العرض ما يلي: <sup>1</sup>
- مجمع صيدال هو الرائد الوطني لصناعة الأدوية الجنيسة كما يعتبر أول مخبر صيدلاني جزائري ينتج الأدوية الجنيسة في الجزائر؛
  - صيدال تشكل أداة لتأسيس السياسة الدوائية الوطنية والمساهمة بشكل حاسم في تخفيض فاتورة استيراد الأدوية وتنظيم السوق وتطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية وكذا تحقيق الأمن الصحي؛
  - يتكون المجمع من ثمانية (08) وحدات انتاج، وثلاثة (03) مراكز للتوزيع، وهيكلين للدعم، ومركز للبحث والتطوير تتمثل مهمته في توفير الدعم التكنولوجي لوحدات الإنتاج وتطوير منتجات جديدة، وهو هيكل جديد، مركز للتكافؤ الحيوي "Equivalent Biocenter"؛
  - وضع حجر الأساس لإنجاز وحدة إنتاج جديدة لمجمع صيدال متخصصة في إنتاج أدوية العيون والأدوية البيطرية، بولاية مستغانم، وأكد أنها ستساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل؛
  - ارتفع رقم الأعمال من 14.6 مليار دينار في سنة 2022 إلى أكثر من 18.5 مليار دينار في سنة 2023؛
  - ارتفع مستوى الإنتاج من 114 مليون وحدة في سنة 2022 إلى أكثر من 128 مليون في سنة 2023؛
  - يطمح المجمع إلى إثراء قائمة منتجاته وتوفير علاجات مبتكرة للمرضى الجزائريين وضمان الأمن الصحي وكذا تخفيض فاتورة الاستيراد مع التصدير إلى الخارج؛
  - تركز استراتيجية المجمع على إنتاج المواد الأولية بهدف رفع نسبة الإدماج، ولاسيما بلورات الأنسولين، المضادات الحيوية، بالإضافة إلى الباراسيتامول وكذا تطوير مجموعة منتجات صيدال كاللقاحات وقطرات العين والكبسولات اللينة؛
  - مجمع صيدال شريك للكثير من المخابر الدولية والإقليمية الكبرى، حيث اعتمد على ثلاثة أشكال للشراكة، تتمثل في المشاريع المشتركة (المختلطة)، وإبرام عقود التصنيع الإمتيازية، واقتناء رخص الإنتاج، وتهدف هذه الشراكات إلى توسيع نطاق المنتجات إلى مجالات علاجية جديدة، لاسيما الأدوية المضادة للسرطان، والأدوية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية... انظر الملحق رقم (04).
- من خلال ما تقدم يمكن القول، تتوفر معلومات غير مالية إلى جانب المعلومات المالية، التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال، وبالتالي المؤشر الثاني لتوفر خاصية القدرة التنبؤية للمعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال متوفر ومحقق.

<sup>1</sup> موقع المجلس الشعبي الوطني، اللجان الدائمة، مقال حول لجنة الصحة تستمع إلى عرض حول نشاط مجمع صيدال، تاريخ نشره 19 ديسمبر 2023، على الموقع الإلكتروني: <https://www.apn.dz/lire-article>، تاريخ الاطلاع يوم 2024/02/23.

### ثالثاً- استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي

تقدم القيمة العادلة معلومات أكثر ملاءمة وواقعية عن الوضع المالي للمجمع، خاصة في ظل تقلبات الأسواق، وهي تعكس القيمة الحالية للأصول والالتزامات بدلا من تكلفتها التاريخية، وتساعد المستثمرين والدائنين والإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والاقتصادية بأكثر رشادة بناء على معلومات دقيقة وحديثة، ومن خلال الاطلاع على التقارير والقوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال من سنة (2015 إلى غاية سنة 2023) نجد أنه قام بإعادة تقييم الثببتات بالقيمة العادلة في السنوات التالية: 2015، 2016، 2018، و2019، أما باقي السنوات فلم يتم فيها إعادة تقييم الثببتات، قيم فارق إعادة تقييم الثببتات، الموجودة في جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة أنظر الملحق رقم (14)، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

#### الجدول رقم (3-01): فارق إعادة تقييم الثببتات

الوحدة: دج

السنوات	فارق إعادة تقييم الثببتات
2015	-73.382.310,56
2016	1.440.467.225,15
2017	/
2018	-313.520.451,63
2019	1.414.585.183,92

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جداول تغير رؤوس الأموال الخاصة من سنة 2015 إلى 2023 الخاصة لمجمع صيدال.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ هناك قيم سالبة وقيم موجبة معناه فارق إعادة التقييم للثببتات في سنتي 2016 و2019 حقق فائض قيمة أما في سنتي 2015 و2018 ناقص قيمة، وبالنسبة لباقي السنوات حتى سنة 2023 لا يوجد فارق إعادة التقييم.

وتعتبر القيمة السوقية للسهم في السوق المالي من أفضل المقاييس المحددة لتطبيق القيمة العادلة، والجدول التالي يوضح لنا القيم السوقية لسهم مجمع صيدال خلال عشر سنوات.

### الجدول رقم (3-02): القيمة السوقية لسهم مجمع صيدال خلال عشرة سنوات

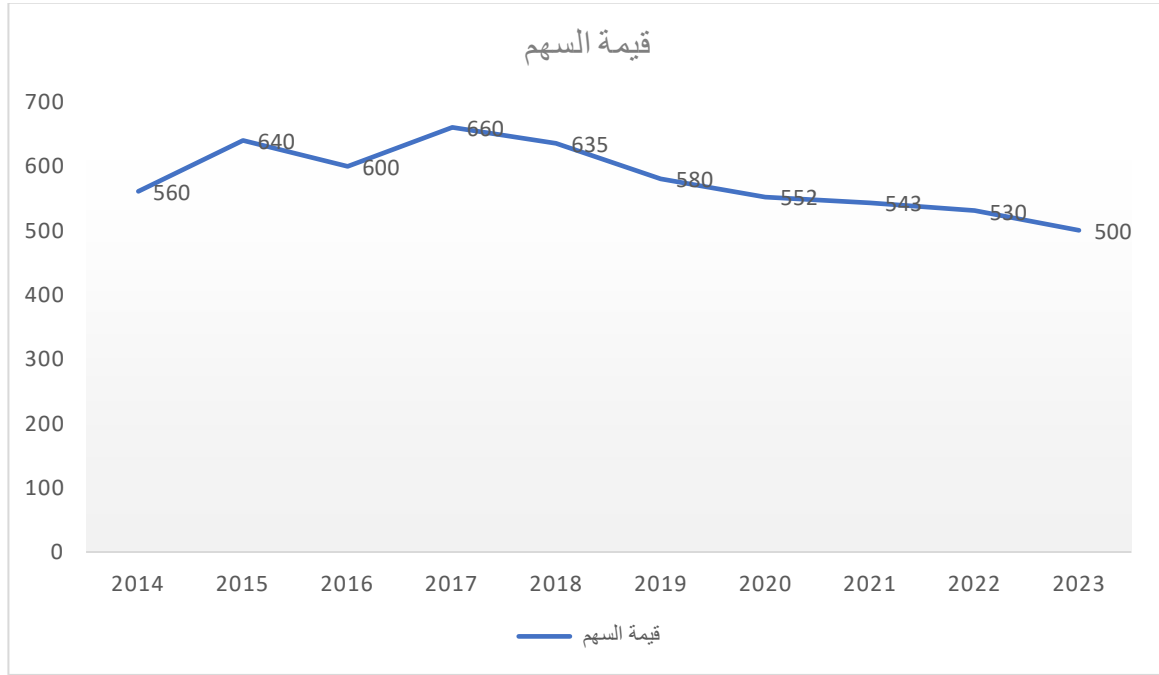
الوحدة: دج

السنوات	قيمة السهم	النسبة (تطور/تدهور)
2014	560	+24,44%
2015	640	+14,28%
2016	600	-06,25%
2017	660	+01,00%
2018	635	-03,79%
2019	580	-08,66%
2020	552	-04,83%
2021	543	-01,63%
2022	530	-02,40%
2023	500	-05,66%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجمع صيدال من سنة 2015- إلى 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك القيمة السوقية لسهم صيدال عرف ارتفاع مقبول بنسبة 14,28% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ثم انخفضت قيمته في سنة 2016 بنسبة 6,25% مقارنة بسنة 2015، ثم ارتفعت قيمته في سنة 2017 بنسبة ضئيلة 1% مقارنة بقيمته في سنة 2016، أما السنوات المتبقية من 2018 إلى 2023 عرفت القيمة السوقية لسهم صيدال تدهور مستمر بحيث انخفضت قيمته السوقية من 635 دج مسجلة في نهاية 2018 إلى 500 دج في سنة 2023 والتي تمثل أقل من قيمة إصدار السهم التي تقدر بـ 800 دج أي بنسبة تدهور تقارب 37,50%. والشكل التالي، يوضح لنا نسبة تطور وتدهور القيمة السوقية للسهم

الشكل رقم (3-02): قيمة السهم السوقية لمجمع صيدال من سنة 2014 إلى غاية 2023



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجمع صيدال من سنة 2015- إلى غاية 2023

ويمكن ارجاع السبب الرئيسي في حدوث ذلك التدهور في القيم السوقية لسهم صيدال، إلى نقص وتراجع كبير لإقبال المستثمرين على أسهم مجمع صيدال، ونقص ثقافة تداول أموال أصحاب الفائض المالي في السوق المالي، وعدم وجود محفزات استثمارية، سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب في بورصة الجزائر، الذي يعتبر سوق مالي غير نشط، وقلة الكمية المعروضة من الأسهم المقدرة بـ 2.000.000 سهم أي نسبة 20% من رأس المال الاجتماعي للمجمع، وذلك لامتلاك الشركة العمومية القابضة (كيمياء- صيدلة) نسبة 80% منه، واستحواذها وهيمنتها على مجمل القرارات الاستثمارية والتمويلية والاقتصادية وحتى القرارات الاستراتيجية.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن مجمع صيدال، يقوم باستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي، ومنه يمكن القول أن المؤشر الثالث والأخير للحكم على توفر خاصية القدرة التنبؤية في المعلومات المالية، المفصح عنها من طرف مجمع صيدال محقق.

ومنه يمكننا القول أن خاصية القدرة التنبؤية التي تعتبر الخاصية الفرعية الأولى للخاصية الرئيسية لملاءمة المعلومة المالية لتحقيق خصائص الجودة في مجمع صيدال محققة، لتوفر جميع المؤشرات المكونة لها.

### المطلب الثاني: تقييم توفر القدرة التأكيدية (التغذية العكسية)

حتى تتصف المعلومة المالية بخاصية القدرة التأكيدية، واعتمادا على عامل التغذية العكسية (Feedback)، تلعب المعلومة المالية دورا رقابيا تقييما فعالا لصالح مستخدميها، من خلال مساعدتهم في تغيير وتصحيح توقعاتهم السابقة وبالتالي تغيير وتصحيح القرارات التي بنيت على تلك التوقعات، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي، وتقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات، ولهذا يستفيد مستخدمي المعلومات المالية من خاصية القيمة التأكيدية، في مساعدتهم على التحقق من صحة التوقعات الماضية والاسترشاد بها للتنبؤ بالتوقعات المستقبلية، وهذا يساعد على تصحيح التوقعات التي اعتمدها، ويحقق مجمع صيدال خاصية القيمة التأكيدية من خلال قيامه بتقديم معلومات هامة حول الأحداث والمعاملات المالية السابقة المحققة والمستهدف تحقيقها مع المعلومات الحالية.

من خلال الاطلاع على التقارير والقوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية نجد بالمقابل إدراج معلومات السنة المنقضية، المحققة والمستهدف تحقيقها في السنة اللاحقة، وذلك من أجل تزويد مستعمليها بأسس وقواعد تمكنهم من إجراء عمليات التغذية العكسية، والتأكد من مدى صحة تنبؤاتهم وقراراتهم السابقة، والمقارنة بين ما خطط له وما تم تحقيقه فعلا، بغية تحديد الأخطاء والانحرافات، ومعرفة أسبابها وتحليلها وتصحيحها، ومن ثم تعديل القرارات التي اتخذت بناء عليها، ونركز هنا على آخر تقرير مالي قدمه مجلس الإدارة سنة 2023 حيث نجد فيه الأرقام المحققة لسنة 2022 والأرقام المتوقعة تحقيقها لأهم المؤشرات المؤثرة على اتخاذ القرارات، والتي يمكن تلخيصها في المؤشرات التالية:

#### أولا- مؤشر رقم الأعمال السنوي:

من خلال هذا العنصر تم ادراج رقم الأعمال المحقق في سنة 2022 (السنة الماضية)، ورقم الأعمال المستهدف والمحقق لمجمع صيدال لسنة 2023 (السنة الحالية)، وتم تحديد نسبة الإنجاز، ومعدل التطور بين السنتين لتحديد مقدار الانحرافات، وذكر أسبابها من خلال تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال لسنة 2023 كما يلي:

الجدول رقم (3-03): مقارنة بين رقم الأعمال السنوي المستهدف والحقق لسنتي 2022 و 2023

الكمية: ألف وحدة مباع، القيمة: ألف دج.

معدل التطور	نسبة الإنجاز	الحقق 2023	المستهدف 2023	الحقق 2022	رقم الأعمال	
%4,44-	% 95,43	102.207	107.106	106.952	الكمية Q	مبيعات الشبكة
%25,04+	% 99,49	18.258.302	18.352.353	14.601.652	القيمة V	التجارية
%31,45+	/	3.531	0	2.686	القيمة	خدمات
%4,44-	95,43%	102.207	107.106	106.952	الكمية Q	رقم الأعمال
%25,04+	99,51%	18.261.833	18.352.353	14.604.338	القيمة V	الاجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration - groupe saidal, 2023, P17.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم الأعمال الاجمالي الذي تم تحقيقه فعلا خلال السنة المالية 2023 بلغ 18.261.833.000 دج، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 25,04% في القيمة مقارنة بما تم تحقيقه في سنة 2022، وهو ما يعادل كمية 102.207.000 وحدة مباع، والتي عرفت انخفاضا بنسبة 4,44% في كمية الوحدات المباعة، مقارنة بالنتائج المحققة في السنة المالية 2022.

أما بالنسبة للمقارنة بين قيمة رقم الأعمال المستهدف والحقق في سنة 2023، نجد نسبة إنجاز عالية جدا قدرت بـ 99,51% في القيمة، أما نسبة كمية الوحدات المباعة المخطط لها مع كمية الوحدات المباعة فعلا هي 95,43% وهي الأخرى تعتبر نسبة عالية بالنسبة لكمية الوحدات المباعة، وهذا يعتبر مؤشر قوي من طرف المسؤولين على وضع الأهداف المستقبلية المرتبطة بزيادة رقم الأعمال والنجاح في الوصول إلى تحقيقها.

إن قيمة رقم الأعمال الإجمالي قبل الخصم هو 18.720.198.000 دج، (قيمة الخصومات هي 461.896.000 دج)، وهو ما يقابل تحقيق 102,00% من رقم الأعمال السنوي المتوقع.

وترجع هذه النتائج بشكل أساسي إلى العوامل التالية:<sup>1</sup>

- توسيع قائمة منتجات الأورام من 08 منتجات في عام 2022 إلى 11 منتج في سنة 2023، بمبيعات بلغت 6.638.124.000 دج، مقابل 3.666.590.000 دج في سنة 2022؛
- توسيع قائمة الزبائن الجدد المتعاقد معهم، ولا سيما في وحدة الأعمال التجارية في شرق باتنة؛
- توافر أحسن المنتجات خلال السداسي الثاني من سنة 2023.

#### ثانيا- مؤشر الإنتاج السنوي:

من خلال هذا العنصر تم ادراج الإنتاج المحقق والمستهدف لسنة 2023 والمحقق في سنة 2022، وتم تحديد نسبة الإنجاز ومعدل التطور، بين السنتين، لمعرفة مقدار الانحرافات وتحديد أسبابها، من خلال تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال لسنة 2023 كما يلي:

#### الجدول رقم (3-04): مقارنة بين الإنتاج السنوي المستهدف والإنتاج الفعلي لسنتي 2022 و 2023

الكمية: ألف وحدة مباع، القيمة ألف دج.

الانتاج	المحقق 2022	المستهدف 2023	المحقق 2023	نسبة الإنجاز 2023	معدل التطور 2022/2023
الكمية	114.708	144.154	130.893	90,80%	14,11+
القيمة	14.770.082	16.125.173	15.867.396	98,40%	7,43+

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration - groupe saidal, 2023, P23.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجمع صيدال حقق في سنة 2023 كمية انتاج 130.893.000 وحدة للبيع مسجلا بذلك زيادة بنسبة 14,11% عن كمية الإنتاج المحقق في سنة 2022 أما بالنسبة لقيمتها هي 15.867.396.000 دج، أي بنسبة زيادة 7,43% مقارنة بما تم تحقيقه في سنة 2022.

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration - groupe saidal, 2023, P17.

أما بخصوص قيمة الانتاج المستهدف والمحقق في سنة 2023، نجد نسبة انجاز عالية جدا قدرت بـ 98,40%، أما نسبة كمية الإنتاج للوحدات المخطط لها مع الكمية المحققة فعلا هي 90,80% والأخرى تعتبر نسبة مرتفعة، وهذا يمكن القول أن مجمع صيدال استطاع تحقيق أهدافه الموضوعية فيما يخص مؤشر الإنتاج سواء في الكمية أو القيمة.

#### ثالثا- مؤشر نتيجة السنة المالية الصافية

بلغت النتيجة الصافية في 31/12/2023 لمجمع صيدال ربح قدره 1.735.846.850,66 دج، بينما منيت بخسارة في 2022/12/31 قيمتها -2.815.031.941,60 دج، مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا وتحسن إيجابي في قيمة النتيجة السنوية الصافية بنسبة 161,66%، وبمعدل 376,14% من الهدف المتوقع، وزيادة في قيمة النتيجة المالية مقارنة بسنة 2022 بنسبة 33,91% أي بقيمة تقدر بـ 116.909.912,96 دج، ويعود سبب تحقيق ربح في سنة 2023 بشكل أساسي إلى زيادة في رقم الأعمال، حيث عرف تطور بمعدل 25,04%، وزيادة في منتجات (إيرادات) الأنشطة العادية بنسبة 15,58% مقابل انخفاض في مجموع أعباء (مصاريف) الأنشطة العادية بنسبة 9,51%<sup>1</sup>.

#### رابعا- مؤشر النسب المالية

تم ادراج بعض النسب المالية في الملحق الخاص بحساب النتائج (قائمة الدخل)، وهذه النسب تهدف إلى دراسة ربحية المبيعات، لمعرفة مقدرة المجمع على توليد الأرباح من قيمة المبيعات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-05): النسب المالية

النسب المالية	2023	2022	التقييم
القيمة المضافة/ رقم الأعمال	40,97%	38,45%	6,55%
اجمالي فائض الاستغلال/ رقم الأعمال	15,91%	11,53%	38,01%
أعباء المستخدمين/ رقم الأعمال	23,74%	26,03%	8,82%-
النتيجة العملياتية/ رقم الأعمال	10,29%	16,90%-	160,89%-
أعباء المستخدمين/ القيمة المضافة	57,94%	67,70%	14,42%-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 63.

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration - groupe saidal, 2023, P 63.

من خلال الجدول أعلاه تم ادراج معدل الادمج = القيمة المضافة / رقم الأعمال، وهي نسبة مالية مهمة تقيس قدرة المجمع على انشاء ثروات انطلاقا من نشاطه المتمثل في رقم الاعمال المحقق، وتختلف هذه النسبة من وحدة اقتصادية الى أخرى حسب طبيعة النشاط، فهي تقترب من الواحد في الوحدات الخدمية، بينما في الوحدات الإنتاجية تقترب من 0,5 وتقدر هذه النسبة في مجمع صيدال 40,97% (0,4097) وتعني مقدرة كل 100 دج من رقم الأعمال على توليد 40,97 دج من القيمة المضافة، وبالتالي هي تقيم قدرة المجمع على تحويل المدخلات إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة عالية، وتعتبر من مؤشرات الربحية على الرغم من أنها لا تقيس الربحية بشكل مباشر إلا أنها تساهم في ذلك من خلال إظهار حصة رقم الأعمال التي تبقى بعد خصم تكاليف السلع والخدمات المستهلكة للإنتاج.

أما النسبة اجمالي فائض الاستغلال/ رقم الأعمال فهي تقيس معدل الهامش الإجمالي، والذي يعني قدرة المجمع على توليد مردودية انطلاقا من رقم الأعمال، أي مقدرة كل 100 دج من رقم الأعمال على توليد 15,91 دج من فائض الاستغلال.

أما نسبة أعباء المستخدمين/ رقم الأعمال فهي مؤشر لتقييم كفاءة المجمع في إدارة تكاليفه المتعلقة بالمستخدمين، وكلما انخفضت هذه النسبة، دل ذلك على أن المجمع ينفق مبلغا أقل على كل مستخدم مقارنة بالإيرادات التي يحققها منه، مما يشير إلى كفاءة أعلى في إدارة التكاليف، ونلاحظ أن هذه النسبة انخفضت من سنة 2022 مقارنة بسنة 2023 بنسبة (-8,82%)، هذا يشير إلى كفاءة المجمع في إدارة تكاليفه المرتبطة بمستخدميه.

أما النتيجة العملية/ رقم الأعمال فهي تقيس معدل الهامش الصافي، وهو من نسب الربحية التي تقيس قدرة المجمع على توليد أرباح صافية انطلاقا من رقم الأعمال، أي كل 100 دج من رقم الأعمال يحقق 10,29 دج من الأرباح الصافية.

وهناك أيضا نسبة من نسب تجزئة القيمة المضافة المرتبطة بالمستخدمين، وهي: أعباء المستخدمين/ القيمة المضافة، والتي تعبر على أن المستخدمين يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به، بنسبة تقدر بـ 57,94%.

من خلال ما تقدم يمكن القول، أن جميع المؤشرات التي يستوجب توفرها لتحقيق خاصية القيمة التأكيدية، موجودة في التقارير والقوائم المالية المفصح عنها لسنة 2023 من طرف مجمع صيدال، وتم توفير خاصية القدرة التنبؤية أيضا، ومنه يمكننا القول أن المعلومات المالية التي يفصح عنها مجمع صيدال تتسم بالخاصيتين الفرعيتين لتوفر خاصية الملاءمة، وهذا ما يجعل المعلومة المالية لها القدرة في مساعدة مستخدميها لتصحيح وتغيير وتوجيه قراراتهم الاقتصادية.

### المطلب الثالث: تعزيز خاصية الملاءمة بتوفير طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية

إلى جانب الخاصيتين الفرعيتين السابقتين فإن ملاءمة المعلومة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا أيضا بطبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة على أساس طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد، له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة، بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية، تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة والزبائن والحسابات الملحقه به، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية، معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم الوحدة الاقتصادية، وطبيعة عملياتها، وغيرها من العوامل الأخرى.

#### أولاً- طبيعة المعلومات حول قطاع النشاط الذي ينتمي إليه مجمع صيدال:

قام مجمع صيدال بالإفصاح عن مكانته في سوق الدواء الجزائري، حيث جاء مجمع صيدال (SAIDAL) في المرتبة الثانية وطنيا، كمختبر صيدلاني في الجزائر بعد مختبر "سانوفي" (SANOFI) الفرنسي الذي تصدر المرتبة الأولى في سوق الجزائر، وحقق مجمع صيدال من حيث الكمية (63.103.863.000 وحدة بيع) بحصة سوقية قدرها 7,13%. أنظر الملحق رقم (01).

#### ثانياً- أهمية المعلومات التي تظهرها القوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال:

يقوم مجمع صيدال بإعطاء بعض التفاصيل المهمة عن البنود الظاهرة في القوائم المالية، حيث تظهر القوائم المالية البنود التي لها أهمية نسبية وتؤثر في القرارات التي يتخذها مستخدميهها، مثل الميزانية (قائمة المركز المالي) تم اظهارها من خلال ميزانيتين، ميزانية الأصول وتضم أهم البنود الرئيسية المتمثل في بند الأصول غير الجارية والتي تعبر عن موجودات المجمع التي درجة سيولتها أكثر من سنة (التشبيات)، وبند الأصول الجارية التي تعبر عن موجودات المجمع التي درجة سيولتها أقل من سنة كالمخزونات والمنتجات قيد الصنع والزبائن والحسابات الملحقه وأموال المجمع الموجودة في شكل سيولة جاهزة (الصندوق)، أما ميزانية الخصوم فيظهر فيها، بند رؤوس الأموال الخاصة، و هي عبارة عن الأموال الدائمة بالمجمع، مثل رأس المال الصادر، والاحتياطات، وإظهار نتيجة السنة المالية الصافية، وبند الخصوم غير الجارية، التي تعبر عن الديون المتوسطة والطويلة الأجل، وبند الخصوم الجارية، التي تبين جميع الديون قصيرة الأجل، بحيث تظهر هذه البنود بشكل كلي أي بجميع الحسابات الخاصة بكل بند، أنظر الملحق رقم (05).

نفس الشيء بالنسبة لباقي القوائم المالية، جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)، حيث تم اعداده حسب الطبيعة، من خلال تحليل الأعباء حسب طبيعتها، حيث يظهر مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، وأعباء المستخدمين، والأعباء المالية... والمنتجات (الإيرادات) من منتجات الأنشطة العادية، والمنتجات المالية... المنجزة من طرف مجمع صيدال خلال السنة المالية 2023، بهدف حساب النتيجة الصافية للسنة المالية، انظر الملحق رقم (06).

وجداول تغيير سيولة الخزينة (قائمة التغير في التدفقات النقدية) تم اعدادها حسب الطريقة المباشرة، وتم ادراج جميع عمليات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، نتيجة العمليات والأنشطة الاقتصادية الآتية من المصادر التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، التي قام بها مجمع صيدال خلال السنة المالية 2023، بهدف إعطاء مستخدمي القوائم المالية أساسا لتقييم قدرة المجمع على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك تزويدهم بالمعلومات حول استخدام هذه السيولة المالية. أنظر الملحق رقم (07).

وجداول تغيير رؤوس الأموال (قائمة التغير في حقوق الملكية)، والتي تعرض تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمجمع خلال السنة المالية، وهذه الفصول تخص الحركات المرتبطة بالنتيجة الصافية للسنة المالية، تغيير الطريقة المحاسبية، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم التثبيتات، الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج، الحصص المدفوعة، زيادة رأس المال، وصافي نتيجة السنة المالية لثلاثة سنوات 2021 و 2022 و 2023. أنظر الملحق رقم (08).

والملاحقات والايضاحات، التي تحتوي على معلومات لأهم الحسابات المكونة لفصول الميزانية سواء ميزانية الأصول، بإدراج حساب الزبائن والحسابات الملحقة به، وميزانية الخصوم، من خلال الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (القروض المالية)، والديون القصيرة الأجل (الموردون والحسابات الملحقة به)، معلومات حول خزينة مجمع صيدال، ومعلومات حول النتيجة الصافية المحققة. أنظر الملحق رقم (09).

من خلال ما تقدم نلاحظ أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها، من طرف مجمع صيدال تتميز بخاصية الأهمية النسبية، حيث تم اظهار مكانته في السوق الجزائرية باحتلاله المرتبة الثانية، وقام بنشر معلومات حول فئة الزبائن، وكذلك أهم المعلومات حول الموردون والحسابات المرتبطة بهم، وحسابات القروض والديون المتوسطة وطويلة الأجل. وبهذا يمكننا القول ان معلومات مجمع صيدال، تم الإفصاح عنها حسب طبيعتها وأهميتها النسبية، وبالتالي فخاصية الملاءمة محققة بدرجة عالية في المعلومات التي يفصح عنها مجمع صيدال.

## المبحث الثالث: تقييم توفر خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال

ان خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المالية، هي خاصية تعبر عن مدى صدق تمثيل الظواهر الاقتصادية والمعلومات بالتقارير التقارير المالية، وذلك من خلال توفر الخصائص الفرعية الثلاثة، خاصية اكتمال المعلومات المالية والتي تعتبر من أكثر الخصائص صعوبة في القياس، لأنه نادرا ما يتحقق لاعتمادها بدرجة كبيرة على مستويات عالية من الإفصاح في التقارير المالية، وتلبية كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المالية، وهذا غير ممكن في الواقع وذلك راجع لتنوع واختلاف المعلومات التي تحتاجها فئة إلى أخرى، وأن تكون معلومات محايدة أي غير متحيزة لفئة على حساب فئة أخرى، وخالية من الأخطاء الجوهرية، ويمكننا اختبار مدى توافر خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المالية المفصح عنها من طرف مجمع صيدال، من خلال مدى توافر الخصائص الفرعية لتحقيقها التالية:

### المطلب الأول: تقييم توفر خاصة اكتمال المعلومات المالية المفصح عنها

من المتفق عليه أن المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية، المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، المنبثق من معايير المحاسبة الدولية، ومعايير التقارير المالية الدولية، تعبر عن كافة المعلومات المهمة، والضرورية المرتبطة بالعمليات المالية، والأحداث والظواهر الاقتصادية التي تم القيام بها من طرف مجمع صيدال، وحتى تتوفر خاصية اكتمال المعلومات المالية، يجب أن يقوم مجمع صيدال بإعطاء صورة كاملة، لجميع مستخدمي القوائم والتقارير المالية، لفهم الظاهرة المعبر عنها، ويتم الاستعانة بالمعلومات الوصفية، والتوضيحية، والتفسيرات اللازمة لذلك، وطبعا يتم عرض كافة المعلومات، ضمن حدود قيد الأهمية النسبية وتوليفة التكلفة والعائد، ذلك أن أي حذف أو عدم اظهار، لهذه المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.

من خلال الاطلاع على القوائم والتقارير المالية الخاصة بمجمع صيدال، باعتباره شركة ذات أسهم، تطبق النظام المحاسبي المالي، نجد أنه يقوم بإعداد خمس كشوف مالية (قوائم مالية)، الميزانية وتم اعدادها من خلال، ميزانية الأصول، وتضم الأصول غير الجارية والأصول الجارية، وميزانية الخصوم، وتضم رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم الجارية، حساب النتائج حسب الطبيعة، وملحق خاص به، يعبر عن النسب المالية، معلومات حول التدفقات النقدية، من خلال جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة، وجدول تغير الأموال الخاصة، والملحقات والايضاحات، وتوفر المعلومات الشهرية، ومعلومات أخرى متعلقة، بأهم المؤشرات المساعدة في اتخاذ

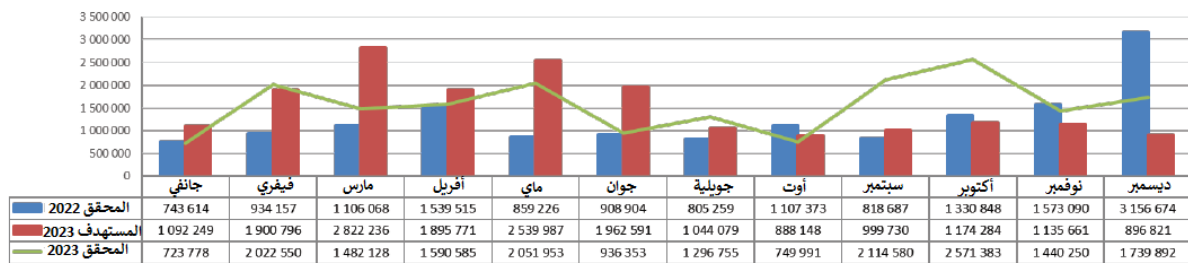
القرارات، أهم المعلومات التي تم ذكرها، بشكل مفصل وبصورة كاملة، من خلال الجداول والأشكال (أعمدة بيانية، والدائرة النسبية)، هي:

### أولاً- معلومات حول رقم الأعمال الشهري المستهدف والحقق لسنتي 2022 و 2023:

لقد تم الإفصاح عن معلومات حول رقم الأعمال الشهري المحقق في سنة 2022، والمستهدف في سنة 2023 والمحقق في سنة 2023، عن طريق جدول وشكل بياني يوضح المقارنة بين السنتين بشكل أفضل وأوضح، وحتى تكون المعلومة معروضة بشكل كامل، كما يوضحه الشكل التالي:

### الشكل رقم (3-03): رقم الأعمال الشهري المستهدف والحقق لسنتي 2022 و 2023

الكمية: ألف وحدة مباعه



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على

Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 17.

من خلال الشكل أعلاه يظهر تحليل إنجازات المبيعات حسب الشهر، انتعاش كبير في المبيعات خلال النصف الثاني من عام 2023، ويرجع ذلك أساسا إلى توفر مدخلات الإنتاج بشكل أفضل وتوقيع اتفاقيات مع عملاء جدد، والعروض الترويجية التجارية التي تم تنفيذها خلال الثلاثي الرابع، وبالتالي هناك تطور للمبيعات خلال غالبية أشهر السنة المالية 2023 مقارنة في السنة المالية 2022؛

وترجع هذه النتائج بشكل أساسي إلى:

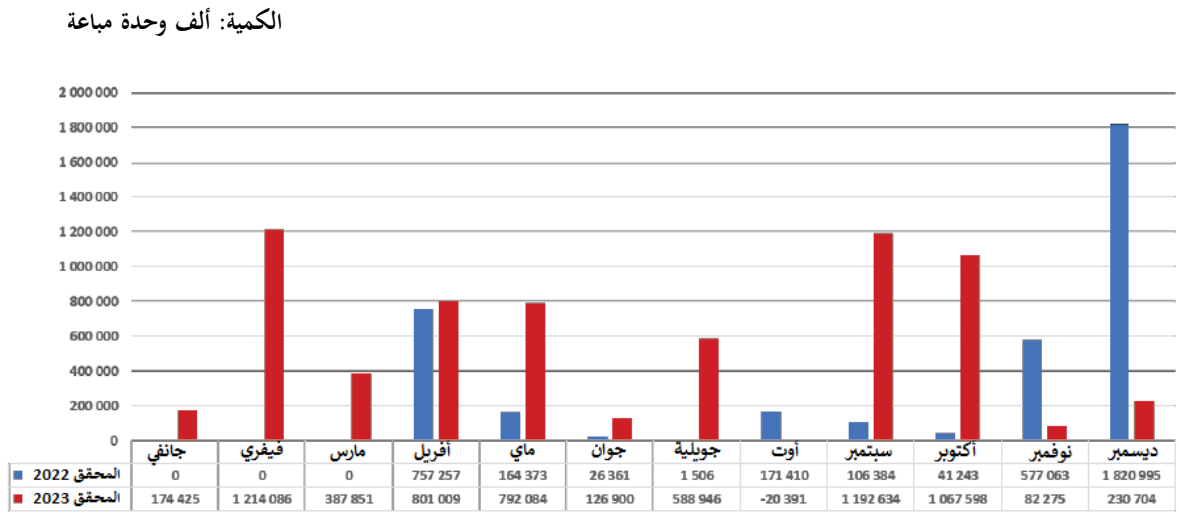
- توسيع قائمة العملاء الجدد، خاصة في وحدة أعمال شرق باتنة؛

- توافر أفضل لمدخلات الإنتاج في النصف الثاني من عام 2023؛

- توسيع قائمة منتجات الأورام من 08 منتجات في عام 2022 إلى 11 منتجا في عام 2023، والمبيعات بلغت 6638124 مليار دج مقابل 3666590 مليار دج سنة 2022، حققت أربعة أشهر (فيفري، ماي، سبتمبر، أكتوبر) رقم مبيعات تجاوز 2 مليار دينار جزائري، ويعزى ذلك أساسا إلى مبيعات منتجات علاج الأورام.

1- معلومات حول تطور المبيعات الشهرية لمنتجات علاج الأورام، تعتبر زيادة المنتجات المباعة الخاصة بعلاج الأورام من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة رقم الأعمال الشهري والسنوي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

### الشكل رقم (3-04): المبيعات الشهرية لمنتجات علاج الأورام



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على

Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 17.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ هناك زيادة معتبرة في مبيعات منتجات علاج الأورام الشهري من سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ألا شهر أوت حصل فيه انخفاض سلمي في المنتجات، ثم عاود ارتفاع ملحوظ خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، ثم عرف انخفاض في شهري نوفمبر وديسمبر.

2- معلومات حول توزيع المبيعات حسب شكل الجرعة، حيث تم ادراج المبيعات بترتيب تنازلي في مساهمة شكل الجرعة في المبيعات؛

3- معلومات حول توزيع المبيعات حسب الفئة العلاجية، أهم فئة هي علم الأورام وأمراض الدم، ثم تليها علم العدوى والطفيليات، ثم طب الأمراض الجلدية، ثم طب التغذية الصحية ومرض السكري، ثم مضادات الالتهاب،

وطب المسالك البولية وأمراض الكلى، أمراض الحساسية، مسكنات الألم وخافضات الحرارة ومضادات التشنجات العضلية.... واحتل في المرتبة الأخيرة طب الرئة، والجهاز الهضمي والكبد؛

4- معلومات حول مساهمة مواقع الإنتاج في تحقيق رقم الأعمال، (المدينة، الحراش، جسر قسنطينة، الدار البيضاء، قسنطينة 1، عنابة، قسنطينة 2، شرشال)، وكذلك في إطار الشراكة ومساهمة الوحدة التجارية المركزية (UCC)، وإدراج قيمة الخصومات، والخدمات في شكل جدول ودائرة نسبية؛

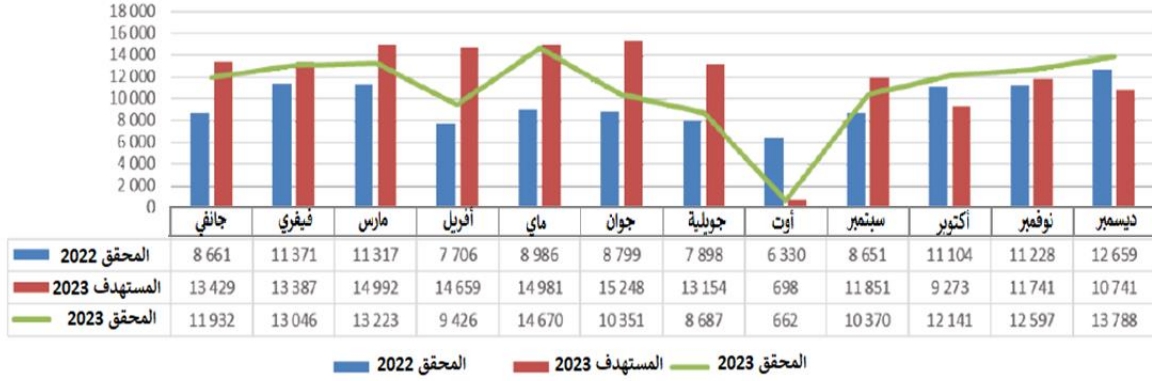
5- معلومات حول قيمة وكمية المبيعات الشهرية حسب الوحدات التجارية، وتم الإفصاح عليها في شكل جدول، ودائرة نسبية، حيث قدرت مساهمة الوحدة التجارية وسط بنسبة 59,90%، الوحدة التجارية شرق بنسبة 23,20%، الوحدة التجارية غرب بنسبة 16,90%؛

6- معلومات حول توزيع المبيعات الإجمالية حسب فئة العملاء، الخواص منهم تجار الجملة والعيادات الخاصة، والقطاع العمومي الذي يضم صيدلية المستشفيات المركزية (P.C.H)، مديرية الصحة العسكرية (M.D.N/ DRSSM)، مراكز الرعاية الطبية والخدمات الطبية (Hôpitaux/CMS)، التعااضدية العامة للأمن الوطني (MGSN)، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)، والخدمات الصحية المقدمة للأجانب، وآخرون. حيث بلغت قيمة المبيعات المباشرة مع صيدلية المستشفيات المركزية (PCH) 7.210.934 ألف دينار جزائري لكمية 4.667 ألف وحدة، أي بمعدل تحقيق 104,62% من الهدف المحدد من حيث القيمة (6.892.586 ألف دينار جزائري) و 72,28% من الهدف المحدد من حيث الكمية (6.457 ألف وحدة)، مسجلة بذلك زيادة قدرها 68,54% من حيث القيمة وتراجعا قدره 37,86% من حيث الكمية، مقارنة بالعام 2022 (4.278.530 ألف دينار جزائري لكمية 7.511 ألف وحدة). وقد تحققت هذه الزيادة بفضل مبيعات منتجات علاج الأورام بمبلغ 6.612.340 ألف دينار جزائري لكمية 436 ألف وحدة، أي بزيادة قدرها 81,78% من حيث القيمة و 34,93% من حيث الكمية مقارنة بالعام 2022. يمكن ملاحظة أن الشركة حققت نتائج جيدة من حيث القيمة، حيث تجاوزت الهدف المحدد، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى مبيعات منتجات علاج الأورام، في المقابل سجل المجمع تراجعا في المبيعات من حيث الكمية، مما يستدعي تحليل الأسباب واتخاذ الإجراءات المناسبة. أنظر الملحق رقم (10).

ثانياً- معلومات حول الإنتاج الشهري المتوقع والمحقق بالكمية والقيمة في سنة 2023، والشكل التالي يوضح ذلك

### الشكل رقم (3-05): كمية الإنتاج الشهري المستهدف والمحقق لسنتي 2022 و 2023

الكمية: ألف وحدة مباعة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P25.

يظهر تحليل الشكل أعلاه تحقيقاً لأكثر من 80% من الإنتاج المستهدف تحقيقه على مدى تسعة (09) أشهر، منها ثلاثة (03) أشهر تم تحقيقها بأكثر من 100%، وهي: أكتوبر ونوفمبر وديسمبر. وقد تم تعديل هدف النصف الثاني من العام بسبب المبالغة في تقدير الأهداف والقيود غير المتوقعة، مثل توقف ورشة عمل الأمبولات الصالحة للشرب في موقع إنتاج جسر قسنطينة منذ شهر جوان 2023 حتى الآن، وعدم استلام معدات الإنتاج الجديدة.

لتدعيم معلومات الإنتاج، تم الإفصاح عن معلومات حول توزيع الإنتاج حسب شكل الجرعة، وحسب مواقع الإنتاج (المدية، الحراش، جسر قسنطينة، الدار البيضاء، قسنطينة<sup>1</sup>، عنابة، قسنطينة<sup>2</sup>، شرشال). أنظر الملحق رقم (11)

ثالثاً - معلومات حول كمية مخزون المنتجات تامة الصنع إلى غاية 2023/12/31؛ وتبلغ 21.184.000 وحدة موجهة للبيع، وهي موجودة على مستوى الوحدات التجارية: 11.857.000 وحدة، ومواقع الإنتاج: 9.327.000 وحدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P.26

رابعاً- معلومات حول سلسلة الامدادات (التموينات)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-06): قيمة الامدادات (التموينات) حسب طبيعة مصدرها

القيمة: ألف دج

معدل النمو 2022/2023	معدل الاستهلاك	المجموع 2022	المجموع 2023	كواشف مخبرية ومواد أخرى	قطع الغيار	مواد التعبئة والتعليف	المواد الأولية	البيان
18,34%	100,53%	1 399 385	1 656 031	139 233	132 509	935 924	448 364	المشتريات المحلية
53,88%	83,15%	6 264 970	9 640 483	51 630	209 744	1 609 888	7 769 221	المشتريات الأجنبية
47,39%	85,31%	7 664 355	11 296 514	190 864	342 253	2 545 812	8 217 585	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 47.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الإمدادات في 2023/12/31 بلغ ما قيمته 11,296,514,000 دج، أي ما يعادل 85,31% من ميزانية عام 2023، مسجلا ارتفاعا بنسبة 47,39% (+3.632.159.000 دج) مقارنة بالسنة المالية 2022 (التي بلغت فيها 7.664.355.000 دج)، أما المصاريف والرسوم المتعلقة بوصول الإمدادات الى مجمع صيدال مبلغها الإجمالي 500.342.000 دج مقابل 389.661.000 دج في عام 2022، أي بزيادة قدرها 28,40% (+ 110.682.000 دج)، ويرجع السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو شراء كمية كبيرة من مستلزمات الإنتاج الخاصة بأدوية علاج الأورام في مصنع الحراش والتي قيمتها 3.826.025.000 دج، وكذلك غالبية الإمدادات (85,34%) تأتي من الواردات أي من مصادر خارجية عن الوطن، هذا يعني أن نسبة صغيرة فقط (14,66%) من الإمدادات تأتي من مصادر محلية، وهذا ما يؤكد أن مجمع صيدال يعتمد على الإمدادات الخارجية بصفة كبيرة مقارنة بالإمدادات المحلية.

خامساً- معلومات حول حقوق المجمع لدى الزبائن، ويتكون بشكل أساسي من الزبائن الخواص منهم تجار الجملة والعيادات الخاصة، وزبائن القطاع العمومي الذي يضم صيدلية المستشفيات المركزية (PCH)، ومديرية الصحة العسكرية (MDN/ DRSSM)، ومراكز الرعاية الطبية والخدمات الطبية (Hôpitaux/CMS)، التعااضدية العامة للأمن الوطني (MGSN)، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)، وزبائن مشكوك فيهم، وآخرون،

حيث يظهر رصيده الإجمالي في 2023/12/31 بقيمة 10.338.960.000 دج، و 8.383.814.000 دج بالقيمة الصافية، مقابل رصيده الإجمالي في 8.876.990.000 دج، و 6.939.752.000 دج بالقيمة الصافية في 31 ديسمبر 2022، مسجلا بذلك زيادة في الرصيد الإجمالي قدرها: 1.461.970.000 دج، أي بنسبة تطور 16,47% مرتبط بشكل رئيسي بمبيعات منتجات علاج الأورام. والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (3-07): كشف الاستحقاقات حسب فئة الزبائن (العملاء)

البيان	الإجمالي 2023	الإجمالي 2022	قيم التطور	نسبة التطور %
الزبائن المستحقات غير المدفوعة	116.549.528,83	351.449.828,76	-234.900.299,93	-66,84%
تجار الجملة التابعين للقطاع العام	115.537.354,87	115.537.354,87	0,00	0,00%
تجار الجملة التابعين للقطاع الخاص	203.236.994,57	183.270.159,83	19.966.834,74	10,89%
المؤسسات العمومية الاستشفائية	1.228.438,26	1.228.438,26	0,00	0,00%
صيدلية المستشفيات المركزية	3.941.830.496,02	3.144.654.461,96	797.176.034,06	25,35%
المستشفيات	630.510,62	349.950,20	280.560,42	80,17%
مؤسسات الرعاية والخدمات الطبية	47.199.834,26	42.544.406,14	4.655.428,12	10,94%
التعاضدية العامة للأمن الوطني	1.234.120,04	1.308.116,07	-73.996,03	-5,66%
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	433.592,71	440.072,71	-6.480,00	-1,47%
رقم تعريف طبي لدى وزارة الدفاع الوطني	43.490.250,29	37.881.752,94	5.608.497,35	14,81%
المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية	17.514.990,58	25.237.645,64	-7.722.655,06	-30,60%
زبائن آخرون	2.018.517,87	1.877.259,37	141.258,50	7,52%
زبائن دائنون	261.413,18	308.525,72	-47.112,54	-15,27%
زبائن، سندات مطلوب تحصيلها من تجار الجملة الخاصين	3.873.915.619,03	3.221.326.406,25	652.589.212,78	20,26%
زبائن، السندات المطلوب تحصيلها (آخرون)	18.656.820,19	18.656.820,19	0,00	0,00%
الزبائن، المشكوك فيهم	1.955.146.271,13	1.730.843.772,23	224.302.498,90	12,96%
الزبائن، المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد	75.568,83	75.568,83	0,00	0,00%
<b>المجموع الإجمالي</b>	<b>10.338.960.321,28</b>	<b>8.876.990.539,97</b>	<b>1.461.969.781,31</b>	<b>16,47%</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

من خلال الجدول أعلاه يظهر حساب الزبائن والحسابات الملحقه به في 2023/12/31 رصيذا إجماليا قدره 10.338.960,28 دج، مقابل رصيذا اجماليا 978.876.990.539 دج، في 31 ديسمبر 2022، مسجلا بذلك زيادة إجمالية قدرها 1.461.696.781,31، أي بنسبة تطور قدرها 16,47%، تعزى بشكل رئيسي إلى مبيعات منتجات علاج الأورام.

**سادسا- معلومات حول التنمية الصناعية،** حيث أدرج مجمع صيدال معلومات حول الوضع الحالي للمشاريع أو الأنشطة المرتبطة بالتنمية الصناعية لمجمع صيدال، حيث شهدت السنة المالية 2023 تقدما ملحوظا في مجال التطوير الصناعي، وتم التركيز بشكل رئيسي على ثلاثة محاور:<sup>1</sup>

- تحديث المواقع القديمة التابعة لمجمع صيدال؛
- مواصلة العمل في إنشاء مركز البحث والتطوير الجديد (CRD)؛
- تجهيز المختبرات بمعدات حديثة، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع متنوعة أخرى.

**سابعا- تم ادراج معلومات مالية حول الديون متوسطة وطويلة الأجل،**

والذي يعتبر الحساب الرئيسي لبند الخصوم غير الجارية، حيث ارتفع هذا الحساب من مبلغ 14.133.406.000 دج في 2022/12/31 إلى 14.437.281.000 دج أي بزيادة قدرها (+303.875.000 دج) في 2023/12/31، أي بنسبة طفيفة (+2,15%)، وتعزى هذه الزيادة الطفيفة إلى استخدامات ائتمان الصندوق الوطني للاستثمار الذي يندرج في إطار خطة تطوير مجموعة صيدال.<sup>2</sup>

**ثامنا- ادراج معلومات حول حساب الموردون والحسابات الملحقه به،** حيث يعتبر أهم حساب ضمن بند الخصوم الجارية، المتمثل في حساب الموردون والحسابات الملحقه به، بقيمة (3.652.994.340,86 دج) الذي سجل زيادة بنسبة 22.56% مقارنة بـ 2022/12/31 (2.980.533.416,94 دج)، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع مشتريات مدخلات الإنتاج المتعلقة بتوقعات برنامج الإنتاج والمبيعات. وهذا الحساب متفرع إلى موردو المخزونات والخدمات، وموردو التثبيتات، وموردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها.<sup>3</sup>

**تاسعا-معلومات حول خزينة الشركة الأم،** حيث انخفضت الخزينة النقدية لمجمع صيدال بنسبة 52,09% (-1,068,135 مليون دينار جزائري)، حيث انتقلت من 2,050,501 مليون دينار جزائري في 2022/12/31 إلى 982,366 مليون دينار جزائري في 2023/12/31. ويعزى هذا الانخفاض بشكل

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 32.

<sup>2</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 54.

<sup>3</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 55.

رئيسي إلى شراء المواد الأولية و مواد التعبئة والتغليف المتعلقة بمنتجات علاج الأورام (مهلة المورد: CKD لمدة 1,5 شهر و BIOCAD لمدة 3 أشهر) والتي يتم تحصيل مبيعاتها من المنتجات النهائية بعد 6 أشهر (مهلة العملاء في صيدلية المستشفيات المركزية هي 6 أشهر).<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تقييم توفر خاصية حيادية المعلومات المالية المفصح عنها

تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة لفئة معينة، أي لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية، والافصاح عن معلومات ضمن التقارير المالية، لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدميها، على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد من قبل، وإنما للاستخدام العام ودون تحيز، ويمكننا اختبار توفر خاصية حيادية المعلومات المالية المفصح عنها من طرف مجمع صيدال، من خلال المقابلات التي أجريت مع المحاسبين والمديرين الماليين، وسجلنا الملاحظات والاجراءات التالية:<sup>2</sup>

#### أولاً- توفر الوثائق والمستندات الثبوتية لمختلف العمليات المسجلة محاسبياً:

تخضع عملية التسجيل المحاسبي في مجمع صيدال إلى إجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر الوثائق والمستندات الثبوتية لمختلف العمليات المسجلة وبالشروط اللازمة، ومن أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المستند، أن يصدر عن الجهة المخولة بذلك سواء كانت جهة داخلية أو خارجية، ويتضمن التوقيعات والأختام اللازمة لذلك، ويكون مستندا أصلياً، ويأخذ شكلاً نظامياً يتماشى مع القوانين والأعراف المعمول بها في الجزائر والقوانين الداخلية للمجمع، ويحقق الغاية من وجوده، وأن يكون واضح ومحدد من حيث المحتوى، بحيث يسهل قراءته وفهمه، وأن يكون موثقاً وتظهر عليه بوضوح خانات التوقيع للأشخاص المسؤولين. وتختلف الوثائق الثبوتية المطلوبة تبعاً لاختلاف نوع العملية المراد تسجيلها فمثلاً:

**1 - عمليات الشراء** تسجل وفق توفر الوثائق التالية : نسخة من وصل الطلب الاتفاقية أو العقد سواء تعلق الأمر بشراء المخزونات أو مختلف التجهيزات، نسخة من الفاتورة، نسخة من وصل أو محضر الاستلام، نسخة من وصل الدخول.

**2 - عمليات البيع** تسجيل وفق توفر الوثائق التالية : وصل الطلب المستلم من الزبائن (العملاء)، نسخة من الفاتورة، نسخة من وصل الخروج، وصل التسليم.

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P 55.

<sup>2</sup> بتصرف من طرف الطالبة، بالاعتماد على: سليمان عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 289، 290.

بالإضافة إلى وصل دخول المشتريات، وخروج مختلف المخزونات سواء لتحويلها أو بيعها يستلم المحاسب وثائق أخرى مبررة لحركة المخزونات تتمثل فيما يلي:

- قائمة بالمدخلات خاصة بالشهر؛
- قائمة بالمخرجات خاصة بالشهر؛
- وصل تحويل في حالة تحويل المخزونات من مخزن لآخر؛
- وصل الإعادة في حالة إعادة المخزونات للمخازن.

**3- عمليات الدفع** تسجل وفق توفر الوثائق التالية : نسخة من وصل الطلب، الفاتورة الأصلية، وصل محضر استلام أصلي، وصل الدخول.

وقبل تسجيل أي عملية، يتحقق المحاسب بشكل صارم وحذر، من الوثائق والمستندات الثبوتية لهذه العملية، فيتأكد من أن نسخ الفواتير تحمل تأشيريات الرقابة الداخلية، ويتأكد من تطابق الوثائق، مثل تطابق وصل الطلب مع الفاتورة مع وصل الاستلام من حيث الكمية والمبلغ، وتعد المستندات الثبوتية السابقة، وتراقب من قبل العديد من الجهات، وهذا ما يعزز من موضوعية التسجيل المحاسبي داخل مجمع صيدال.

#### ثانيا- القيام بالجرد والمطابقة الدورية بين الجرد المادي والجرد المحاسبي:

تشكل عملية الجرد دليلا قويا على صحة وخلو المعلومات الواردة في القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وذلك من خلال مطابقة بين ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وما هو موجود فعلا في المجمع، مما يسمح بتحديد القيمة الفعلية لممتلكات المجمع، ويقوم المجمع بتطبيق إجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بجرد المخزونات والتشبيات، وهي:

1- يتم تعيين لجنة رئيسية مكلفة بالجرد المادي للمخزونات والتشبيات، متكونة في الغالب من رؤساء مصالح أو من يمثلهم والتي تقوم بدورها بتكوين لجتين فرعيتين واحدة خاصة بمتابعة جرد المخزونات والأخرى بالتشبيات؛

2- تتم عملية جرد المخزونات مرتين في السنة في منتصف السنة وفي نهايتها، بحيث تتكون اللجنة الفرعية من شخصين يعملون خارج المخزن بالإضافة إلى شخص يعمل داخل المخزن يعمل كمرشد لهذه اللجنة، ومحاسب، وتقسّم هذه اللجنة إلى فريقين، كل فريق يعمل بصورة مستقلة عن الآخر لإعطاء مصداقية أكثر لعملية الجرد؛

3- يقوم كل فريق بعمليات الجرد المادي عن طريق العد والإحصاء ثم تسجل نتيجة هذا الجرد في استمارة الجرد، ليقوم بعد ذلك رئيس اللجنة بمقارنة نتيجة جرد الفريقين، فإذا كان هناك تناقض بينها يعين فريق ثالث للقيام بعملية العد مرة أخرى؛

4- جرد التثبيتات يتم مرة واحدة في نهاية السنة، حيث يتم تقسيم عملية الجرد بناء على مراكز التكلفة أو أماكن وجود التثبيتات أو بناء على نوع التثبيت، وتخضع عملية جرد التثبيتات بنفس إجراءات جرد المخزونات، بحيث تتم عملية الجرد المادي بحضور المسؤول عن مكان وجود التثبيت محل الجرد، ويتم تسجيل نتيجة الجرد في استمارات يوقع عليها الشخص الذي قام بعملية الجرد المادي والمسؤول عن مكان وجود التثبيت؛

5- بعد ذلك تقدم حصيلة الجرد المادي للمخزونات والتثبيتات، إلى اللجنة الرئيسية التي تقوم بدراسة الفروقات في الجرد، وتحرر تقرير بها يقدم لمجلس إدارة المجمع، للقيام بالإجراءات اللازمة ل يتم بعد ذلك معالجة الفروقات محاسبياً.

### المطلب الثالث: اختبار توفر خاصية خلو المعلومات المالية من الأخطاء الجوهرية

خاصية الخلو من الخطأ، تعني بأن المعلومات المالية يجب أن تتصف بالدقة والصحة، أي أن تعبر عن الأحداث والعمليات التي تم القيام بها من طرف مجمع صيدال، وتوفر هذه الخاصية مرتبطة بالإجراءات السابقة الذكر لتحقيق خاصية حيادية المعلومة المالية المفصح عنها، لأن هناك تداخل كبير بين الخاصيتين، وقد قام مجمع صيدال بتصحيح القيمة السالبة (-494.247.922,03دج) الحساب الناتج عن تغييرات في التقديرات أو الطرق المحاسبية، أو تصحيحات الأخطاء أو السهو والنسيان، الذي نص عليه القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في المادة 4.138 من الأمر المؤرخ في 26 يوليو 2008،<sup>1</sup> وما يعزز من توفر معلومات مالية خالية من الأخطاء، هو نوع التقرير الذي يصدره مدقق (مراجع) الحسابات الداخلي والخارجي، وبالنسبة لمجمع صيدال يتوفر على:

### أولاً- تقرير مدقق الحسابات الداخلي

نظراً لكبر حجم مجمع صيدال وتوزع فروع و وحداته في العديد من مناطق الوطن، تم في سنة 2004 إنشاء مديرية مركزية للتدقيق الداخلي متواجدة على مستوى المقر الاجتماعي للمجمع، إلى جانب إنشاء مديرية فرعية للتدقيق على مستوى كل فرع حيث تعمل مديرية التدقيق المركزية على التنسيق بين هذه المديريات، وبهذا التنظيم

<sup>1</sup> Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 - groupe saidal, P10.

تبنى المجمع الجمع في ذلك بين مركزية ولا مركزية التدقيق الداخلي، ولقد تم الاعتماد في ذلك على طاقم إداري ومحاسبي متخصص، يعتمد عليه في إدارة التدقيق الداخلي من أجل الاستفادة من مخرجاته، واستخدامها في العديد من المجالات الإدارية، والمالية، وعلى رأسها التعرف على الوضعية المالية الحقيقية للمجمع، وتدارك النقائص والأخطاء، الموجودة في الممارسات المحاسبية المطبقة في مجمع صيدال، من خلال فحص شامل للسجلات والتقارير المالية، وذلك من أجل التحقق من أن الأصول والخصوم مسجلة بطريقة صحيحة في الميزانية، وأن الأرباح والخسائر تم تقييمها بشكل سليم، والتأكد من سلامة المركز المالي للمجمع وفحص وتحليل للتدفقات النقدية، والتأكد أن تسجيل مختلف المعاملات يتم وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، فحص أنظمة المعلومات المطبقة بالمجمع، بما فيها نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال فحص جميع مراحل إنتاج المعلومات المالية، والتأكد من قدرة هذا النظام على تلبية احتياجات المستخدمين، تقييم الخطط الموضوعية، والإجراءات التنفيذية، والسياسات المعمول بها، المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور وإبداء الرأي والاقتراحات لبناء وتطوير هذه الخطط والسياسات، فحص نوعية التكنولوجيا المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية والمالية لضمان فعالة الرقابة الداخلية التي تم وضعها، المحافظة على أصول المجمع وأمواله من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو تضليل. أنظر الملحق رقم (12).

#### ثانيا- وجود تقرير محافظ حسابات خارجي مستقل عن المجمع:

ترفق القوائم المالية لمجمع صيدال، بتقرير مدقق حسابات خارجي، الذي يتضمن رأيه الفني المحايد، حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمجمع، ونتائج أعماله، وتدفقاته النقدية في فترة زمنية معينة، والتغيرات الخاصة في رؤوس الأموال الخاصة، ولقد قام مدقق الحسابات الخارجي، بفحص المستندات المؤيدة لمختلف المعلومات الظاهرة في القوائم المالية الخاصة بمجمع صيدال، بالإضافة إلى تقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات الشخصية المستعملة في إعداد القوائم المالية، وكذلك طريقة عرض هذه القوائم، ولقد توصل المدقق الخارجي من خلال فحص القوائم المالية لمجمع صيدال، لسنوات الدراسة إلى أن حسابات المجمع، لكل سنة هي حسابات نظامية ومطابقة للقانون المعمول به، وصادقة وتعطي صورة صحيحة عن نتائج أعمال المجمع، ووضعيته المالية، بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الجزائر، ولكي يحقق تقرير مدقق الحسابات الهدف الأساسي المرجو منه لا بد من العناية الفائقة بمحتواه، لغته وشكله، حتى يتمكن مستخدمو المعلومات المالية من ادراك مدلوله بالصورة الصحيحة. أنظر الملحق رقم (13).

من خلال ما تقدم نلاحظ أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها، من طرف مجمع صيدال، تتميز بالخصائص الفرعية التالية: إعطاء المعلومات المالية بصورة كاملة، وبجيازية، وخلوها من الأخطاء الجوهرية، المكونة للخاصية الرئيسية التمثيل الصادق للمعلومات المالية، وبهذا يمكننا القول ان معلومات مجمع صيدال، تم الإفصاح عليها بصورة تمثل الواقع الحقيقي، وبالتالي خاصية التمثيل الصادق متوفرة في المعلومات التي يفصح عنها مجمع صيدال.

## المبحث الرابع: تقييم توفر الخصائص المعززة لجودة المعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال

من أجل تحسين وتعزيز، الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال، عليها أن تتصف أيضا بالخصائص النوعية الداعمة (المعززة) لها، والتي تتمثل في أربع خصائص هي: خاصية القابلية للتحقق، خاصية القابلية للمقارنة، خاصية القابلية للفهم، وخاصية التوقيت المناسب، للوصول إلى تحقيق الجودة العالية في المعلومة المالية المفصح عنها.

### المطلب الأول: تقييم توفر خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية

باعتبار مجمع صيدال شركة ذات أسهم، تطبق النظام المحاسبي المالي في اعداد وعرض قوائمها المالية، ومن أهم مبادئه المحاسبية المعترف بها، هي قابلية المقارنة لمعلومات المالية، وتتحقق من خلال مجموعة من الإجراءات، والمتمثلة في ثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى، وأن يتضمن كل بند من بنود القوائم المالية إشارة للمبلغ المقارن المتعلق به في السنة السابقة، وعند تغير طرق التقييم أو العرض، يجب تكييف مبالغ السنة السابقة، مع هذا التغير لتكون المقارنة ممكنة، ومن خلال اطلاعنا على القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال، وجدنا تحقق شروط توفر خاصية القابلية للمقارنة، وهي:

- ثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى، منذ بداية تطبيق مجمع صيدال للنظام المحاسبي المالي، لم يتم بتغيير الطرق المحاسبية التي اعتمدها، بحيث:
- التزم بتطبيق طريقة التكلفة التاريخية لقياس وإدراج عناصر القوائم المالية، مع الالتزام بطريقة الإهلاك الخطي في حسابه لأقساط الإهلاك، وطريقة التكلفة الوسيطة المرجحة في تقييم مخرجات المخزونات؛
- التزم بنفس طرق التقييم المستمدة عموما من طريقة التكلفة التاريخية؛
- التزم بشكل موحد لعرض القوائم المالية المستمدة من نماذج القوائم المالية التي قدمها النظام المحاسبي المالي؛
- اعتمد في إعداد جدول حساب النتائج على طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها؛
- اعتمد على الطريقة المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة؛
- قام بإعداد جدول تغير الأموال الخاصة؛
- التزم بإدراج ملحقات وإيضاحات لمعلومات مكملة للقوائم المالية السابقة الذكر.

ومن خلال الاطلاع على تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال لسنة 2023 يمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها المجمع في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 كما يلي:<sup>1</sup>

- حقق مجمع صيدال رقم أعمال بقيمة 18,261,833,000 دينار جزائري، والذي تطور بنسبة زيادة 25,04% مقارنة بما تم تحقيقه في السنة المالية 2022؛
- حقق زيادة في حجم الإنتاج تقدر بـ 14,11% مقارنة بالسنة المالية 2022؛
- نسبة الزيادة في القيمة المضافة تقدر بـ 33,23% مقارنة بالسنة المالية 2022؛
- نمو إجمالي فائض الاستغلال بنسبة 72,57% مقارنة بالسنة المالية 2022؛
- زيادة النتيجة التشغيلية بنسبة 176,13% مقارنة بالسنة المالية 2022؛
- زيادة النتيجة الصافية بنسبة 161,66% مقارنة بالسنة المالية 2022.

بين أرقام النتائج التي حققها مجمع صيدال في نهاية سنة 2023، كلها نتائج إيجابية مقارنة بأرقام السنة المالية 2022، حيث تعكس من ناحية، الإجراءات المتخذة من طرف مجلس إدارة المجمع، لتحسين أدائه على المدى القصير من ناحية، وتطوير أدائه على المدى الطويل من ناحية أخرى، والسعي من أجل مواصلة الاستثمار في تحقيق النمو المستدام للمجمع، والاستمرار في تطوير المهارات والمعارف.

من خلال ما تقدم نلاحظ توفر شروط تحقق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المالية المفصّل عنها من طرف مجمع صيدال.

### المطلب الثاني: تقييم توفر خاصية قابلية التحقق من المعلومات المالية لمجمع صيدال

تعد القوائم المالية لمجمع صيدال، وفق المبادئ والقواعد المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، حيث يقوم بتطبيقها بصفة مستمرة من سنة لأخرى، ويقدم التقرير المالي لمجمع صيدال، أهداف القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، وهي تقديم معلومات مفيدة حول الوضعية المالية للمجمع، وأدائه، والتغير في وضعيته المالية، والتغير في أمواله الخاصة، وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدميها، لتسهيل فهم المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية المفصّل عنها، ويتضمن تقرير مجلس مجمع صيدال عرض السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد

<sup>1</sup>Rapport de gestion du conseil d'administration exercice 2023, groupe saidal, P1.

قوائمه المالية، حيث قام بعد ادراج وتفسير أهم الحسابات التي تتضمنها بنودها وعملياتها، بالنظر لطبيعة نشاطها بتطبيق نفس السياسات المحاسبية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي، حيث خانة تغيير الطريقة المحاسبة المخصصة في جدول تغير الأموال الخاصة فارغة تماما وهذا يدل على توفر الاتساق بين الطرق المحاسبية المعتمدة من طرف مجمع صيدال. أنظر الملحق رقم (14).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن مجمع صيدال يحرص على توفير معلومات قابلة للتحقق.

### المطلب الثالث: تقييم توفر خاصية قابلية فهم المعلومات المالية لمجمع صيدال

تعتبر هذه الخاصية من الخصائص المعززة المهمة التي يجب توفرها في المعلومات المالية ذات الجودة العالية، وترتبط هذه الخاصية بصفة أساسية بطرق عرض وتقديم القوائم المالية، وكذلك توفير معلومات توضيحية من أجل تفسير البنود الرئيسية الواردة في القوائم المالية والتي تكون ضمن الملحقات والايضاحات، ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجمع صيدال نلاحظ تطابقها مع النماذج التي وضعها النظام المحاسبي المالي من حيث الشكل والمحتوى. أنظر الملاحق التالية: (05)، (06)، (07)، (08)، (09).

بعد الاطلاع على شكل عرض القوائم المالية لمجمع صيدال، وجدنا في الميزانية (قائمة المركز المالي) أنه قام بعرض جانبيها بصفة منفصلة، وهذا راجع لكبر حجمها، حيث قام بعرض جانب الأصول، في جدول يعرف بميزانية الأصول، وتم ترتيب بنوده إلى أصول غير جارية وأصول جارية، أي حسب درجة سيولتها (من أعلى درجة إلى أدنى درجة)، ونفس الشيء بالنسبة لعرض جانب الخصوم، تم عرضه في شكل جدول يعرف بميزانية الخصوم، وتم ترتيب بنوده إلى رؤوس الأموال الخاصة، والخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية، أي حسب درجة استحقاقها (من أعلى درجة إلى أدنى درجة)، وادراج المبالغ الإجمالية والصفائية وكذلك مبالغ الإهلاكات والمؤونات، ووجود الأرصدة المقارنة للفترة السابقة، بالإضافة إلى وجود الملاحق المرتبطة ببعض حسابات الميزانية، ونفس الشيء بالنسبة لجدول حساب النتائج (قائمة الدخل)، تم اعداده حسب الطبيعة، ويحتوي على جميع المجاميع المطلوبة، مع ترتيبها بشكل صحيح، ووجود الأرصدة والنسب المقارنة للسنة السابقة، بالإضافة إلى وجود ملحق خاص به، وبالنسبة لجدول سيولة الخزينة، فتم اعداده حسب الطريقة المباشرة التي يركز عليها النظام المحاسبي المالي لسهولة فهمها، وبالتالي فإن شكل القوائم المالية للمجمع تتطابق تماما مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

أما بالنسبة لمحتوى القوائم المالية لمجمع صيدال وجدنا أن الميزانية تحتوي على التثبيتات المعنوية والعينية، الإهلاكات، المساهمات الأصول المالية، المخزونات، الأصول الضريبية، الزبائن والمدينون الاخرون، خزينة الأصول،

رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية، خصوم ضريبة، الموردون والدائنون الآخرون الضرائب، خزينة الخصوم، أما جدول حساب النتائج الذي يعد حسب الطبيعة فيحتوي على الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات والمصاريف المالية، مصاريف المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للإهلاكات وخسائر القيمة، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية من المصاريف والإيرادات، النتيجة الصافية قبل التوزيع، النتيجة الصافية، أما جدول سيولة الخزينة، فيحتوي على التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملية، التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الاستثمارية، التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة التمويلية، تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، و جدول تغير الأموال الخاصة، ويحتوي على النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال، المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية، وتم عرض الملحق المرتبطة بالقوائم المالية، في شكل جداول وسرد للمعلومات، التي يراها المجمع مهمة لمستخدميها، وبهذا فإن القوائم المالية لمجمع صيدال، تتوفر على مجمل المعلومات التي نص النظام المحاسبي المالي على ذكرها. ومن خلال ما تم يمكننا القول أن خاصية القابلية للفهم، تتوفر في المعلومات المالية التي أفصح عنها مجمع صيدال.

#### المطلب الرابع: تقييم توفر خاصية التوقيت المناسب للمعلومة المالية الخاصة بمجمع صيدال

حسب معدي القوائم المالية لمجمع صيدال فإن هذه القوائم تعد خلال أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إغلاق السنة المالية أي قبل نهاية شهر أفريل من كل سنة، وهذا يتطابق مع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، كما يقوم مجمع صيدال بإعداد وإصدار قوائم مالية نصف سنوية تساعد في معرفة الوضعية المالية لشركة في أجل أقل من سنة، تمكن من تتبع سير نشاط المجمع عبر فترات دورية نصف سنوية تسمح للأطراف الخارجية ذوي العلاقة بمصلحة المجمع بالاطلاع المستمر على نتائج أعماله ومركزها المالي وتمكنهم من تقييم أدائه والتنبؤ بأوضاعه المستقبلية بشكل أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، إلا أن مجمع صيدال قد تأخر في سنة 2022 عن تقديم قوائمه وتقاريره المالية في وقتها القانوني، وهناك بعض السنوات لا نجد معلومات مفصلة، عن المجمع وغياب تام لتقرير مجلس الإدارة، مثل سنة 2017، وسنة 2020، وعدم القدرة لحد الساعة، الحصول على التقرير والقوائم المالية الخاصة

بسنة 2024، ولو النصف سنوية، وهذا ما يؤثر سلبا على اتخاذ القرارات، ونفور المستثمرون المحتملون، من استثمار أموالهم في المجمع، لعدم حصولهم على المعلومة المالية في وقتها المناسب.

حيث تعتبر خاصية التوقيت المناسب، من أهم خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، باعتبار أنها تقدم لمتخذي القرار، ما يحتاجونه من معلومات في الوقت المناسب، للاستفادة منها في عملية اتخاذ قراراتهم، ومعالجة الخلل بأقل جهد وأدنى تكاليف، لذا فإن كفاءة المحاسبين ومساعدتهم ومراجعي الحسابات، أي المكلفين بممارسة المحاسبة المالية داخل مجمع صيدال، موازنة مع كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، تؤديان دورا أساسيا في الإسراع بتقديم التقارير والقوائم المالية، في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرار، كما أن ارتباط الكثير من القرارات الاقتصادية، بالتغيرات السريعة للظروف المحيطة به، يستلزم السرعة في اتخاذ هذه القرارات، لذلك فإن متخذ القرار بحاجة للمعلومات المالية الجارية والفورية، وعليه فالتوقيت المناسب يعني إتاحة المعلومات لمتخذ القرار في الوقت اللازم، قبل فقدانها للقدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وفي هذا الجانب فقد حاولت الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية تعزيز وإضفاء خاصية التوقيت المناسب من خلال مطالبة الشركات بإصدار تقاريرها وقوائمها المالية السنوية خلال المدة القانونية المحددة بعد انتهاء السنة المالية ومطالبتها أيضا بإصدار التقارير المالية للفترة الربع سنوية والنصف سنوية وحتى الشهرية، وهذا ما يجب أن يطبق على مجمع صيدال بصفته شركة ذات أسهم مدرجة في بورصة الجزائر، وعمامة كلما كانت هذه المحددات مترابطة مع بعضها تكون المعلومات المالية أكثر نفعا وأكثر جودة.

من خلال ما تقدم ذكره، يمكن القول أن توفر الخصائص النوعية الداعمة (المعززة)، للخصائص النوعية الرئيسية المتمثلة في خاصية قابلية المقارنة، وخاصية قابلية التحقق، وخاصية القابلية للفهم، متوفرة في المعلومات المالية المفصح عنها من طرف مجمع صيدال، إلا أن النقص والخلل موجود في توفر خاصية التوقيت المناسب، ولهذا يمكننا القول أن الخصائص الداعمة لتحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية جلتها متوفرة.

### خلاصة الفصل الثالث:

إن الإصلاحات الإستراتيجية، التي عرفها مجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال"، مكن من رفع قيمة الإنتاج الوطني، وتقليص فاتورة الواردات، وتعزيز كل ما هو مصنع محليا، وجعله منافسا قويا في سوق الدواء المحلي، وتحديد الفرص والمخاطر، وتبني إستراتيجية للتمكن من معالجة الاختلالات، للوصول إلى تحقيق الأمن الصحي، وفتح المجال للدخول في شراكات مع متعاملين أجنب، من خلال تعزيز فرص الاستثمار في هذا القطاع.

من خلال تقييم مدى توافر الخصائص النوعية، لتحقيق الجودة في المعلومات المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال، خلصنا إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية، والمواقع الالكترونية الخاصة بمجمع صيدال تتميز بالخاصيتين الرئيسيتين الملاءمة، والتمثيل الصادق، وكذلك جل الخصائص النوعية المدعمة لها، والمتمثلة في القابلية للمقارنة، والتحقق، والقابلية للفهم، وهناك خلل في توفر خاصية التوقيت المناسب فقط، ويمكن ارجاع حدوث ذلك الى التغيرات السريعة، والمتواصلة في الهيكل التنظيمي والتسييري، الذي عرفه مجمع صيدال، ويمكن تدارك هذا الخلل من خلال الاستعانة، بأساليب الإدارة الالكترونية، وزيادة كفاءة المسؤولين عن إعداد وعرض القوائم المالية في الوقت المحدد لها.

# الخاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول متطلبات جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح المالي - دراسة حالة مجمع الصناعات الصيدلانية " SAIDAL - تبين أن للمعلومات المالية أهمية كبيرة في مساعدة متخذي القرارات، وتكون مفيدة وذات جودة عالية، عليها أن تتوفر فيها الخصائص النوعية الرئيسية، الملاءمة والتمثيل الصادق بخصائصهم الفرعية، إلى جانب ذلك توفر الخصائص الداعمة أو المعززة لها، والمتمثلة في القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، ولتحقيق الإفصاح المالي الجيد، والمناسب للفئات المستفيدة منه، وعليه يمكن القول أن المعلومات المالية ذات الجودة العالية، تمثل المرشد الأساسي لمستخدميها، سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية عن الوحدة الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة الميدانية بمجمع الصناعات الصيدلانية " SAIDAL " تبين أن أنه تتوفر جل الخصائص النوعية لتحقيق الجودة في معلوماته المالية، ويعمل جاهدا على تقديم المعلومات المالية بجودة أعلى، وتكون مفيدة لمستخدميها أكثر، من أجل إضفاء ثقة أكثر في معلوماته المفصح عنها، وهذا ما لمسناها من خلال قيامنا بتقييم توفر الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها من قبله، وبالرجوع لما تم تناوله خلال فصول الدراسة، يمكن عرض اهم نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي على النحو الآتي:

### نتائج الدراسة:

- 1- تطور الدور الوظيفي للمحاسبة، فقد تحولت من مجرد وظيفة لمسك السجلات والدفاتر المحاسبية، إلى نظام معلومات متكامل، يهتم بإيصال المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية لمستخدميها، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛
- 2- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي، أحد أهم النظم الفرعية لنظم المعلومات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، ويتصف بالشمول حيث يمتد نشاطه إلى جميع أقسام وإدارات الوحدة الاقتصادية، ويوفر لها المعلومات المفيدة؛
- 3- إن المعلومات التي تعرضها كل من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، أصبحت غير كافية لتلبية جميع احتياجات مستخدميها، لذلك بدأ الاهتمام

بالإفصاح عن بعض المعلومات التفسيرية المرتبطة بها، وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات تدون فيما يعرف بالملحق، وتم اعتباره قائمة مالية الى جانب القوائم المالية الأربعة السابقة الذكر، وبالتالي أصبح على الوحدات الاقتصادية اعداد خمسة قوائم مالية؛

4- تعتبر القوائم المالية الجزء الرئيسي من التقارير المالية، ويمثلان المخرجات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، ومن أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الأطراف المعنية، بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، فالتقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة تهدف إلى توفير المعلومات المفيدة لمستخدميها؛

5- على أساس تحديد ومعرفة احتياجات، وأهداف الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية، يتم تحديد كمية ونوعية وطريقة عرض المعلومات المفيدة لهم، ويتم تصنيفهم إلى الإدارة، المستثمرون الحاليون والمحتملون، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الموردون والزبائن، العمال والنقابات العمالية، المحللون الماليون، والجهات أو الهيئات الحكومية، والجمهور...؛

6- إن تحديد أهداف التقارير المالية، هي نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المالية، فالأهداف تعتبر القاعدة العامة التي على أساسها يتم تقييم البدائل المحاسبية المتاحة، وعليه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين الطرق والأساليب المحاسبية، فإنه يجب أن يتم الاختيار، بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية؛

7- يعتبر مصطلح جودة المعلومة المالية من المفاهيم التي لم يتم بعد إعطاء تعريف دقيق وموحد لها، نظرا للتغيرات والتطورات التي طرأت على الإطار المفاهيمي للمحاسبة، ولاختلاف وتعدد الأهداف والقرارات المرتبطة بمستخدمي المعلومات المالية، فهناك من يعبر عنه بمفهوم ضيق يحصره في جودة الأرباح، جودة الاستحقاقات، وهناك من يعبر عنه بمفهوم أوسع ويعبر عنه بجودة المعايير المحاسبية، جودة الإفصاح المالي؛

8- تعتبر الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، مكونا هاما في الإطار التصوري شأنها شأن الفروض والمبادئ المحاسبية، وتمثل المرتكز الأساسي الذي يستند عليه عند بناء المعايير المحاسبية، باعتبارها الجسر الرابط بين أهداف القوائم والتقارير المالية، وايصال المعلومات المالية لمستخدميها، وبالتالي يجب تحيين النظام المحاسبي المالي، لتحقيق الجودة أكثر في المعلومات المالية التي يقدمها لمستخدميها، بناء على الإطار التصوري الدولي؛

9- الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية ذات الجودة العالية، لها فائدة كبيرة لمعدي التقارير والقوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المالية البديلة، وبالتالي تعد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية، مقياساً يمكن من خلاله الحكم على مدى تحقيق القوائم والتقارير المالية لأهدافها؛

10- هناك مجموعة من المحددات والقيود الحاكمة في تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية، مثل الموازنة بين تكلفة إعداد وعرض المعلومة المالية والعائد المرجو منها، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة من توفيرها، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف، هي عملية اجتهادية أي تعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي؛

11- من الصعوبة تحقيق كل الخصائص النوعية للمعلومة المالية بنفس القدر والدرجة، فيمكن أن تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك السرعة في اعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة مصداقيتها؛

12- صعوبة تحديد مستوى الإفصاح المالي المطلوب، نظراً لتعدد احتياجات معدي ومستخدمي القوائم والتقارير المالية، لهذا من الصعب توفير مستوى الإفصاح، الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف، رغباته واحتياجاته الكاملة، وعلى هذا الأساس، تم وضع إطار عام يضمن توفير الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه لجميع الأطراف، حيث أصبح يطلق على التقارير والقوائم المالية ذات الغرض العام.

### نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على النتائج النظرية والتطبيقية السابقة، يمكن التوصل إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة كالاتي:

**الفرضية الأولى:** اكتساب المعلومة المالية للقدرة التنبؤية والتأكيدية يجعلها ملائمة لتصحيح قرارات مستخدميها. من خلال ما تم التطرق اليه يمكننا اثبات صحة هذه الفرضية، حيث أن توفر خاصية الملاءمة في معلومة المالية يكون من

خلال قدرتها على تغيير وتصحيح عملية اتخاذ القرار، عن طريق قدرتها على التنبؤ بالأحداث والأوضاع المستقبلية، ودورها الرقابي التقييمي عن طريق قيمتها التأكيدية (التغذية العكسية).

**الفرضية الثانية:** اظهار المعلومة المالية بصورة كاملة يحقق مصداقيتها في عرض الأحداث والعمليات الفعلية.

من خلال ما تم التطرق اليه يمكننا نفي صحة هذه الفرضية، لأن توفير خاصية مصداقية المعلومة المالية في التعبير عن الأحداث والعمليات الفعلية، لا يعتمد فقط من خلال اظهار المعلومة المالية بصورة كامل، بل هناك خصائص أخرى تتمثل في الحيادية، أي تكون المعلومة المالية بعيد عن التحيز لفئة على حساب فئة أخرى، وتكون خالية من الأخطاء، من خلال الاعتماد على الوثائق والمستندات الثبوتية لتسجيل لمختلف الأحداث والعمليات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، والقيام بإجراءات الرقابة الدورية والتدقيق الداخلي وتعزيزه برأي المدقق الخارجي.

**الفرضية الثالثة:** توفر الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومة المالية يحسن مستوى الإفصاح المالي.

من خلال ما تم التطرق اليه يمكننا أثبات صحة هذه الفرضية، حيث يتطلب تحقق جودة المعلومات المالية إلى جانب توفر الخصائص النوعية الرئيسية وما تتضمنه من خصائص فرعية، توافر الخصائص المعززة أو الداعمة لها إلى أبعاد مستوى ممكن، حيث توفر الخصائص النوعية الرئيسية فقط لا يجعل المعلومات مفيدة بقدر ما اذا كانت تتصف أيضا بالخصائص النوعية المعززة أو الداعمة لها، وتصبح بذلك معلومات مالية ذات جودة عالية، وتتمثل في أربعة خصائص وهي: قابلية المعلومة للمقارنة، وقابليتها للتحقق، وقابليتها للفهم، والتوقيت المناسب للإفصاح عنها، وهذا يؤدي الى زيادة مستوى الإفصاح المالي.

**الفرضية الرابعة:** تتوفر خصائص الجودة في المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال". من خلال ما تم التطرق اليه يمكننا أثبات صحة هذه الفرضية، حيث تتوفر الخصائص النوعية الرئيسية، لتحقيق جودة المعلومة المالية المفصح عنها من قبل مجمع صيدال، والمتمثلة في الخاصية الرئيسية الأولى الملاءمة بخصائصها الفرعية لها من قدرتها التنبؤية والتأكيدية، والخاصة الرئيسية الثانية التمثيل الصادق بخصائصها الفرعية لها وهي اكتمال المعلومة وحيادتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية كما يحرص على توفير الخصائص الداعمة المعززة لها والمتمثلة في الخصائص التالية: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، إلا خاصية التوقيت المناسب وهي الخاصية الوحيدة التي فيها

تذبذب نوعا ما في توفرها خلال سنوات الدراسة وهذا ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار في وقته المناسب، خاصة بالنسبة للأطراف الخارجية ذوي العلاقة بمجمع صيدال.

### الاقتراحات المقدمة:

- 1- تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المالية، لذا وجب على مجمع صيدال أن يحدد الفئة المستهدفة من معلوماته المالية، فالحاجة لتحديد هذه الفئة تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الفئة سيساعده في تحديد الخصائص الواجب توافرها في معلوماته من وجهة نظر تلك الجهة؛
- 2- لاهتمام بتطوير المعارف والخبرات المحاسبية والمالية، لأن فائدة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية يتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه المعلومات، من مهارة وخبرة محاسبية ومالية في تفسيرها وفهمها؛
- 3- على مجمع صيدال إعداد وعرض تقاريره المالية، بصورة دقيقة وبلغة مفهومة وواضحة أكثر لمستخدميها، وادراج أكثر لأدوات التحليل المالي، وتقييم الأداء، من أجل كسب المزيد من المستثمرين؛
- 4- ضرورة زيادة الوعي، والاهتمام أكثر بمتطلبات تحقيق جودة المعلومة المالية، ومقومات الإفصاح المالي الجيد في الوحدات الاقتصادية الجزائرية، لضمان الجودة في تقاريرها وقوائمها المالية وزيادة الثقة فيها؛
- 5- على إدارة مجمع صيدال ضرورة توفير المعلومات المالية في التوقيت الملائم لمستخدميها، حيث ينبغي أن تصل المعلومات الى متخذي القرارات في الوقت الذي يؤثر فيه على القرار، بسبب محدودية الفترة الزمنية لاتخاذ القرارات؛
- 6- القيام بتعديل بعض القوانين والتشريعات في النظام المحاسبي المالي، لجعلها تتماشى والتطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، بخصوص متطلبات جودة المعلومة المالية، ومقومات الإفصاح المالي الجيد؛

- 7- وجوب تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة على نشر التقارير والقوائم المالية بالبورصة الجزائرية، وتوافر الموارد البشرية المؤهلة والفنية عالية المستوى، للقيام بالرقابة الفعالة على مدى التزام الوحدات المدرجة في البورصة بتطبيقها لجميع المعايير والقوانين المعمول بها من ناحية الإفصاح عن المعلومات المالية؛
- 8- الابتعاد قدر الإمكان عن التحيز والتقديرات الشخصية في حالات عدم التأكد، وفي ظل وجود الحرية المتاحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة للقياس والافصاح، لذلك من المتوقع أن تخضع تلك الاختيارات لاتجاهات الإدارة ودفعها، ومن ثم تأثيرها على جودة المعلومات المفصح عنها؛

### آفاق الدراسة:

من خلال هذا البحث يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع لتكون محل دراسة كما يلي:

- أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومة المالية؛
- مساهمة جودة الإفصاح المالي في رفع القيمة السوقية للسهم؛
- أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية.



# قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد حسين على حسين، نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1997؛
2. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004؛
3. أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية- مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014؛
4. أحمد هاني بحيري حماد، أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية (مدخل لمساندة ودعم اتخاذ القرارات)، دون ناشر، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006؛
5. إسماعيل السيد، نظم لمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2005؛
6. أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نظرية المحاسبة مدخل معاصر، دار الكتاب الجامعي، أبو ظبي، 2017؛
7. ترجمة أحمد حامد حجاج ، محاسبة التكاليف - مدخل إداري-، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009؛
8. ثناء علي قباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008؛
9. جمعة حميدات مراجعة إبراهيم النخالة، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، 2014؛
10. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009؛
11. حماد طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000؛
12. حمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري، الأردن، 2005؛
13. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008؛
14. رشاد محمد الهادي عبد الرحيم عبد المجيد العوضي، اقتصاديات المعلومات في دول النمرور الآسيوية بالتطبيق في جمهورية كوريا الجنوبية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2006؛

15. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، دار وائل للنشر ط2، عمان، 2006؛
16. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2001؛
17. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، عمان، دار الثقافة، 2009؛
18. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية - الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2013؛
19. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005؛
20. رياض مهدي كريم، إدارة الجودة الشاملة، على الموقع الرسمي للدكتور رياض مهدي كريم؛
21. سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011؛
22. ستيفن موسكوف مارك سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد احمد حامد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ، الرياض، 2002؛
23. سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2002؛
24. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض التحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000؛
25. طلال الججاوي، وسالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014؛
26. طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام، عمان، الأردن، 2017؛
27. طه الطاهر إبراهيم إسماعيل وأحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، القاهرة، 2014؛
28. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990؛
29. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار لثقافة للتوزيع، عمان، 2003؛

30. عبد المنعم عوض الله ومحمود عباس حمدي واحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية- أساسيات وتطوير، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001؛
31. فتيحة بوحروود، إدارة الجودة في منظمات الأعمال، النظرية والتطبيق، دار الميسرة، عمان، 2015؛
32. فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة - مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2011؛
33. قسيم محمد إبراهيم الهبيشي وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الخبراء للطباعة والنشر، العراق، 2003؛
34. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 2004؛
35. حبيب بلية، إدارة الجودة الشاملة ( المفهوم- الأساسيات- شروط التطبيق)، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2019؛
36. مجبور جابر محمود النمري وآخرون، مبادئ المحاسبة، جدة، ط2، 2011؛
37. مجبور جابر محمود النمري وآخرون، مبادئ المحاسبة، ط2، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، جدة، 2011؛
38. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2014؛
39. محمد أحمد لعظمة ويوسف عوض العدلي، المحاسبة المالية، ذات السلاسل، الكويت، 1986؛
40. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، أيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005؛
41. محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، المعجم اللغوي العربي؛
42. محمد زيدان إبراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000؛
43. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2012؛
44. محمد محمد الجزار، المحاسبة الإدارية (الإطار الفكري)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001؛
45. محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس- العرض- الإفصاح، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2012؛
46. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، والعرض، والافصاح، دار وائل، عمان، 2004؛

47. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001؛
48. محمود حسين الوادي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في منظمات الأعمال: بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012؛
49. محمود محمد عبد ربه، العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006؛
50. مختار علي أبو زريدة، مبادئ علم المحاسبة الحديثة، ج1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007؛
51. نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009؛
52. وابل بن علي الوابل، أسس المحاسبة، ج1، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط3، الرياض، 1322؛
53. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس والافصاح المحاسبي)، دار حنين، عمان، الأردن، 1996؛
54. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007؛

### الأطروحات والرسائل العلمية

- 1- أحمد محمد مخلوف، مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ؛
- 2- أيمن نبيل إسماعيل محمد، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الأعمال (دراسة تطبيقية)، دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2015؛
- 3- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008/2007؛
- 4- خالد عبد المجيد محمود محمد القوصي، دور حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)، رسالة دكتوراه في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، 2015؛
- 5- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة عينة من المؤسسات)، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014؛

- 6- سلامة محمد إبراهيم، استخدام نظام المعلومات الإدارية في ترشيد اتخاذ القرارات في قطاع التأمين الاجتماعي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993م؛
- 7- سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية- الجزائر)، دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2020/2019؛
- 8- عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية (حالة الجزائر)، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013؛
- 9- فالخ ذياب العجمي، أثر إلزام الإدارة الضريبية على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية بدولة الكويت- بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، 2016؛
- 10- فوزية العايب، أثر محددات الإفصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قسنطينة2، 2016، 2017؛
- 11- محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة (دراسة عينة من المؤسسات)، رسالة دكتوراه علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر؛
- 12- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية- بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛
- 13- منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمالية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009؛
- 14- نرمين صبحي محمد حسن، قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الاعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2013؛
- 15- نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية- حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010؛

- 16- مصطفى إبراهيم عبد الحليم أحمد الفقي، أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2014.

### المقالات والمدخلات العلمية

- 1- ابراهيم محمد علي الجزراوي وعبد الهادي سليمان صالح، معايير المحاسبة الحكومية الدولية وأميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، جامعة المثنى، العراق، 2012؛
- 2- إبراهيم محمد علي الجزراوي ولقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، جامعة 2009؛
- 3- أحمد عبده السيد الصباغ، دور نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد 54، يناير 2017، الصفحات من 1- 25؛
- 4- الأخضر عزي، ورايح طويرات، محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (ias-ifrs) "دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، الرقم 1، ص-ص 257-268؛
- 5- أسامة سعيد عبد الصادق، الانعكاسات الدولية لاستخدام لغة التقارير الأعمال الموسعة على بناء التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الثاني، 2010؛
- 6- إسماعيل خليل إسماعيل وريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30 ن 2012، الصفحات من 281-308؛
- 7- أمينة عثمانى، علاقة أنظمة الايزو بإدارة الجودة الشاملة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، يومي 14/13 ديسمبر 2010؛

- 8- جمعة هوام ونوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و8 ديسمبر 2010؛
- 9- حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، دون بلد النشر، 1995؛
- 10- حنان عبد المنعم مصطفى حسن، دور الإفصاح الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2022، الصفحات 141-226؛
- 11- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ج1، منشورات كليك، المحمدية، الجزائر، 2010؛
- 12- حيدر عباس العطار وآخرون، دور مستخدمي المعلومة المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل استخدام المحاسبة الرشيدة (دراسة عملية في الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد، المجلد 11، العدد 2، 2019؛
- 13- رولا خالد حامد الداود، المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في فلسطين، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي السنوي العام الأول حول: واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، يومي 16-17 أبريل 2014؛
- 14- سليمان بن بجمة وعبد الوهاب برحال، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي واشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 2، العدد رقم 1، 2017، الصفحات من 149-164؛
- 15- شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: "مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية" جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007؛
- 16- الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، الإسكندرية، 1987؛
- 17- عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي (دراسة اختبارية وحديثة)، مجلة المحاسبون، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 63، مارس 2010؛

- 18- علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، 2009؛
- 19- غازي عبد العزيز سليمان ألبياي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، 2007، المجلد 2، العدد 2، الصفحات من 148-167؛
- 20- كارمند سعيد عمر ودليل موسى أحمد، تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين في إقليم كردستان العراق)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 19، رقم 61، الجزء (2)، الصفحات من 35-53؛
- 21- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد 02، المجلد 46، جويلية 2009؛
- 22- محمد أبو طالب عبد اللطيف وبكر إبراهيم محمود، تأثير أحكام الأهمية النسبية وفقاً لبيان الممارسة IASB / 2 في الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية لرفع جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد السابع/ أيلول 2022، الصفحات من 121-156؛
- 23- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية نظرية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، مصر، العدد الأول، 2005؛
- 24- محمد بن عبد العزيز الراشد، إدارة الجودة الشاملة (دراسة نظرية ونموذج مقترح لها في مكتبة الملك فهد الوطنية)، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد 17، عدد 2، نوفمبر 2011، الصفحات من 1-30؛
- 25- محمد علاء الدين جناي ومحمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، 2019، الصفحات من 41-63؛
- 26- مفتاح بختة وآخرون، تأثير تطبيق أساليب الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية في الشركات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية، المؤتمر الدولي العلمي حول متطلبات تحين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة

- الإفصاح المحاسبي الأطر المقترحة والآفاق الواعدة، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2023؛
- 27- ملهم غسان الاسكاف ووزان حسين شهيد، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والأربعون (2)، آذار 2018، الصفحات من 248-264؛
- 28- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السادس، جوان 2012،
- 29- نجاة محمد مرعي يونس، أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2019، الصفحات من 215-266؛
- 30- هوارى سويسى وبدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2011، الصفحات من 3-16.
- 31- طلال محمد علي الججاوي، ورافد كاظم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها- إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 39.

### التشريعات والقوانين

- 1- قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009م؛
- 2- المادة 3 من قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 74.

- 1- AICPA, Objectives of Financial Statements, Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements, ERIC, New York, October 1973;
- 2- Bernard ENSAULT, Comptabilité Financière, Presse universitaire de France, Paris, 2001 ;
- 3- Charles T.Horngen and all; Cost Accounting a Managerial Emphasis;
- 4- Christian Maria, la qualité des produits industriels, Edition Dunod, Paris, 1991,
- 5- Commission of the European Communities, FRAMEWORK FOR THE PREPARATION AND PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS, November 2003;
- 6- Cyrille Mandou, Comptabilité générale de l'entreprise, Bibliothèque Nationale, 1<sup>er</sup> édition, paris, 2003;
- 7- D<sup>r</sup> SACI, Comptabilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne, OPU, 1991;
- 8- Doria Remblay et autres, Théories et modèles comptables (Développement et Perspective, 2<sup>eme</sup> édition, presses de l'université de Québec, Canada, 1993;
- 9- FASB, Conceptual Framework for Financial Reporting, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information, Statement of Financial Accounting Concepts No<sup>o</sup>8, As Amended August 2018;
- 10- Ferdy Van Beest et al, Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristic, Nice Working Paper, Nijmegen Center, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, the Netherlands, April 2009, P-P 1-41;
- 11- Financial Accounting Standards Board (FASB), Qualitative characteristics of useful financial information concept, N<sup>o</sup>8, Septembre 2010 ;
- 12- Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts No<sup>o</sup> 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, 1980<sup>o</sup>;
- 13- Financial Accounting Standards Board, statements of financial accounting concepts, John Wiley & Sons 'Inc, N=02, 2003;
- 14- Gagnon, Savard et les autres, L'Entreprise, 2<sup>eme</sup> édition, Gaetan morin, 2000;
- 15- Jean – Michel Monin, La certification qualité dans les services, Afnor, Paris, 2001;
- 16- JEAN brilmon, les Meilleures Pratiques du Management, Dunod, Paris, 2003;
- 17- Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel, Management des systèmes d'information, 9<sup>eme</sup> édition Person, France, 2006;
- 18- Lobna Loukil, Mohamed Triki<sup>o</sup> L'analyse de l'impact des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire : cas des sociétés tunisiennes

- non financière, la comptabilité, le contrôle et l'audite entre changement et stabilité, 29<sup>eme</sup> congrès de l'association francophone de la comptabilités 28-29 et 30 mai 2008, Cergy, France;
- 19- Marc Chernet, Mieux informatiser pour mieux gérer, édition hommes et techniques, France, 1985;
- 20- Maurice Moonitz, Basic postulates of accounting, Accounting recherche stydy no:01, (1961): Guides, Handbooks and Manuals, American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), university of Mississippi;
- 21- Nashwa, George, Audit Committees : the Solution to Quality Financial Reporting?, the CPA Journal, New York Vol: 73, N° 12, December 2003;
- 22- Rida Chakroun and Khaled Hussainey, Disclosure quality in Tunisian Annual Reports, Corporate Ownership and Control, Volume 11, Issue 4, Summer 2014, PP 58-80;
- 23- Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, Edition Dunod, Paris, 2004,
- 24- Robert Reix, Système d'information et Management des Organization, edition VUBERT, Paris, 2002;
- 25- Romney & Steinbart, Accounting Information Systems, 7<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, 2003,
- 26- Roy Sidebotham, Introduction to the Theory and Context of Accounting, Pergamon Press, New Zealand, 1970,
- 27- Stéphan BRUN, Guide d'Application des Normes IAS/IFRS, edition Berti, Alger, 2011 .

المواقع الالكترونية:

- 1- <http://www.mediafire.com/file>
- 2- [https://archive.org/stream/somamat\\_naj2\\_hotmail\\_201510/](https://archive.org/stream/somamat_naj2_hotmail_201510/)
- 3- <https://drive.google.com/file/d/0B6YxdhVTV7usRU16Y19WeHBkUGs/view>
- 4- [https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1140&context=aicpa\\_guides](https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1140&context=aicpa_guides)
- 5- <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/we.pdf>
- 6- <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=66359>
- 7- <https://www.riadhkraiem.com/administrative-topics/total-quality-management/quality-management>.
- 8- website [https://applicatio.wileyvch.de/books/sample/3527507396\\_c01.pdf](https://applicatio.wileyvch.de/books/sample/3527507396_c01.pdf)

- 9- الموقع الالكتروني لـ COSOB : <https://www.cosob.org/ar/>
- 10- الموقع الالكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية: <https://www.ifrs.org>
- 11- الموقع الالكتروني لمجمع صيدال: <https://www.saidalgroup.dz/ar/>
- 12- موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz/ar/>

تقارير ونشريات

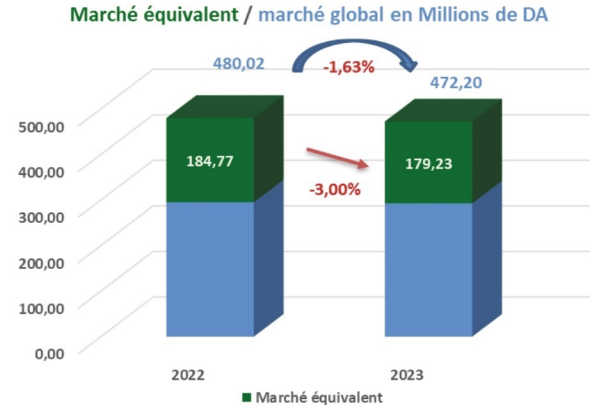
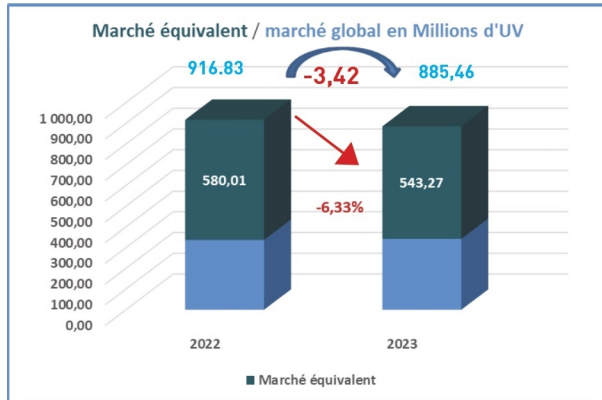
- 1- تقرير ندوة الاوراس 1998، الانضمام الى البورصة، حالة صيدال
- 2- Rapport de gestion du conseil d'administration 2015-groupe saidal.
- 3- Rapport de gestion du conseil d'administration 2016 -groupe saidal.
- 4- Rapport de gestion du conseil d'administration 2017 -groupe saidal.
- 5- Rapport de gestion du conseil d'administration 2018 -groupe saidal.
- 6- Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 -groupe saidal.
- 7- Rapport de gestion du conseil d'administration 2020 -groupe saidal.
- 8- Rapport de gestion du conseil d'administration 2021 -groupe saidal.
- 9- Rapport de gestion du conseil d'administration 2022 -groupe saidal.
- 10- Rapport de gestion du conseil d'administration 2023 -groupe saidal.
- 11- Rapport Annuel 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023 COSOB.

الملاحق

## I. Evolution du marché Algérien du médicament

### 1- marché ville

Le marché pharmaceutique ville en 2023, était de **885,46 Millions d'UV** en volume et **472,20 Milliards de DA** en valeur, avec une régression de **3,42%** en quantité et de **1,63%** en valeur par rapport à l'exercice 2022.



### 2. Top 15 des laboratoires pharmaceutiques en Algérie

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

Rang 2022 (Q)	Rang 2023 (Q)	Laboratoires	Ventes 2023 (Q)	Ventes 2023 (V)	PdM (Q)	PdM (V)	Evol. n-1 (Q)	Evol. n-1 (V)
1	1	SANOFI	80 862 480	50 135 819 298	9,13%	10,62%	-7,68%	-8,74%
2	2	SAIDAL	63 103 863	10 854 256 033	7,13%	2,30%	-4,30%	2,71%
3	3	MERINAL	47 741 003	12 703 435 163	5,39%	2,69%	-17,91%	-13,29%
5	4	EL KENDI	44 205 121	33 361 500 320	4,99%	7,07%	0,81%	-0,06%
4	5	BIOPHARM	44 182 386	18 064 094 314	4,99%	3,83%	-7,12%	0,51%
6	6	PHARMALLIANCE	43 628 101	17 677 905 444	4,93%	3,74%	1,28%	4,66%
7	7	HIKMA PHARMA	39 922 291	27 746 974 111	4,51%	5,88%	-4,56%	-0,14%
8	8	BIOGALENIC	35 520 984	11 232 330 256	4,01%	2,38%	-13,48%	-8,29%
10	9	BIOCARE	29 802 942	13 117 799 710	3,37%	2,78%	8,82%	12,05%
9	10	GLAXOSMITHKLINE	29 569 830	13 201 756 542	3,34%	2,80%	-8,39%	-6,65%
12	11	NOVO NORDISK	23 912 751	31 233 616 295	2,70%	6,61%	-1,28%	-5,05%
13	12	MERCK SERONO	22 675 170	10 171 645 220	2,56%	2,15%	10,31%	5,97%
14	13	SALEM	18 773 577	10 304 781 004	2,12%	2,18%	5,20%	1,51%
15	14	BEKER	18 551 185	17 338 946 304	2,10%	3,67%	8,81%	10,54%
11	15	HUP PHARMA	16 320 933	3 114 566 127	1,84%	0,66%	-34,15%	-42,17%
		Autres laboratoires	326 686 386	191 944 262 707	36,89%	40,65%	-8,60%	

Source IQVIA

SAIDAL, occupe la **2<sup>ème</sup>** place du marché global ville en quantité avec **7,13%** de part de marché (**63 104 Millions d'UV**) et la **13<sup>ème</sup>** place en valeur avec **2,30%** de part de marché (**10 854 256 Milliers de DA**).

### III. ORGANES DE GESTION

#### 1. Conseil d'Administration et Commissaires aux Comptes

##### 1.1. Composante du Conseil d'Administration

La composante du Conseil d'Administration à la date du 31/12/2023 se présente comme suit :

###### Président :

- Madame AKACEM Fatoum Jusqu'au 09/02/2023
- Monsieur KESSAL Réda Du 09/02/2023 au 10/04/2023
- Monsieur KOUIDRI Ouacim A compter du 10/04/2023

###### Membres :

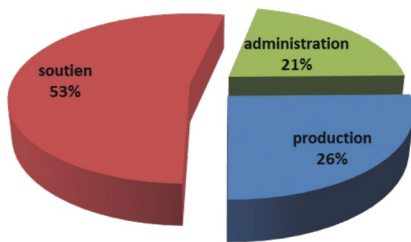
- Monsieur KERBOUB Houcine Administrateur
- Monsieur AIT OUAMER Said Administrateur
- Monsieur ALOUACHE Bachir Administrateur
- Monsieur DJENAOUI Fawzi Administrateur
- Madame HEDIBEL Meriem Administrateur, jusqu'au 10/04/2023
- Monsieur BENYAHIA Farid Administrateur, à compter du 10/04/2023
- Monsieur KESSAL Réda Administrateur, jusqu'au 12/10/2023
- Monsieur BELKACEMI Rédha Administrateur, à compter du 12/10/2023
- Monsieur RAHEM Adel Administrateur, représentant des travailleurs
- Monsieur BENAOUA Smain Administrateur, représentant des travailleurs

##### 1.2. Commissaires Aux Comptes :

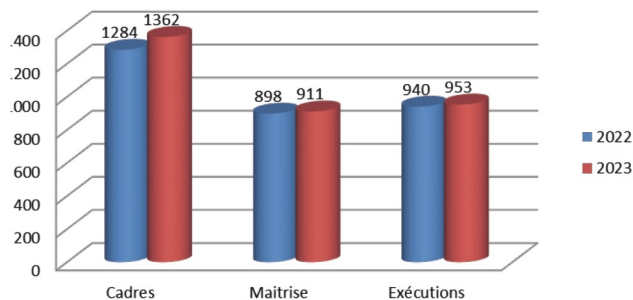
- Monsieur HAMANACHE Mohamed
- Monsieur CHOUDER Mohamed

## 6. Ressource Humaine

Effectifs par domaine d'activité



Effectif par catégorie socioprofessionnelle



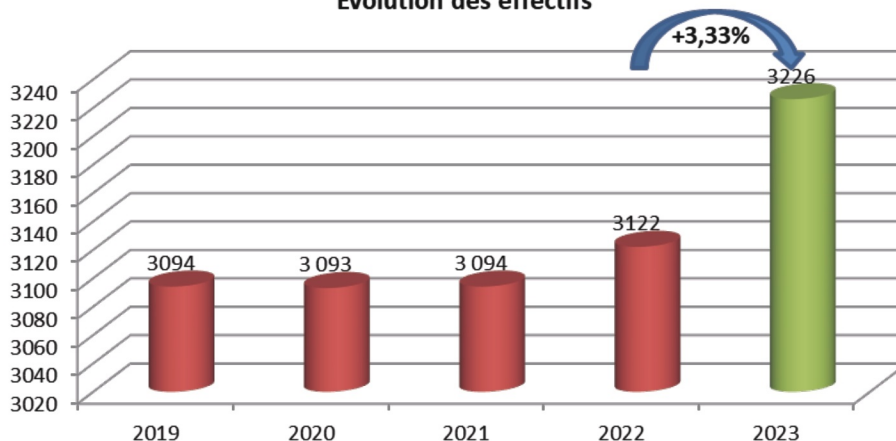
### 6.1. Evolution des effectifs

Les effectifs arrêtés au 31/12/2023 sont de **3 226** agents, dont **3 020** agents permanents, soit **93,61%** des effectifs, enregistrant une hausse de **104** agents par rapport au 31/12/2022.

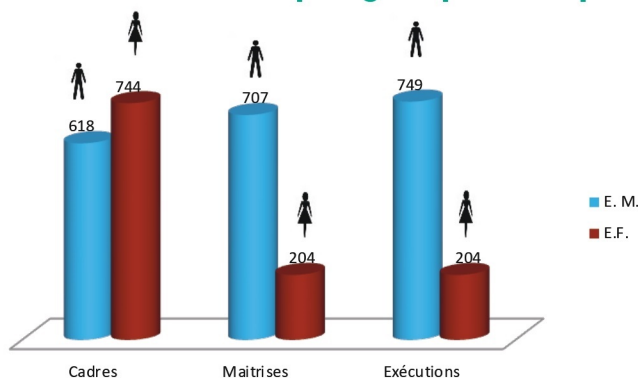
La répartition des effectifs par site se présente comme suit :

Désignation	Effectif au 31/12/2022	Effectif au 31/12/2023	Evolution 2023/2022		Prévisions 2023	Taux de réalisation
			Nombre	%		
Médéa	690	725	35	5,07%	700	103,57%
El Harrach	219	240	21	9,59%	227	105,73%
Gué de Constantine	500	505	5	1,00%	494	102,23%
Cherchell	112	114	2	1,79%	113	100,88%
Dar El Beida	426	424	-2	-0,47%	429	98,83%
Constantine 1	210	203	-7	-3,33%	220	92,27%
Constantine 2	135	137	2	1,48%	153	89,54%
Annaba	121	118	-3	-2,48%	125	94,40%
CRD	69	75	6	8,70%	81	92,59%
Unités Commerciales	213	232	19	8,92%	222	104,50%
Directions Marketing & Ventes	148	168	20	13,51%	155	108,39%
Siège Société mère	279	285	6	2,15%	282	101,06%
<b>Total Groupe</b>	<b>3 122</b>	<b>3 226</b>	<b>104</b>	<b>3,33%</b>	<b>3 201</b>	<b>100,78%</b>

Evolution des effectifs

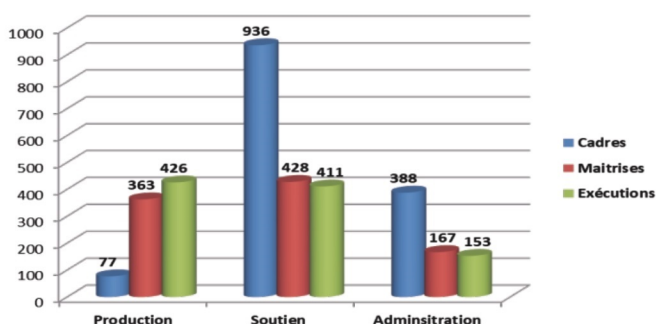


## 6.2. Répartition des effectifs par groupe socioprofessionnel

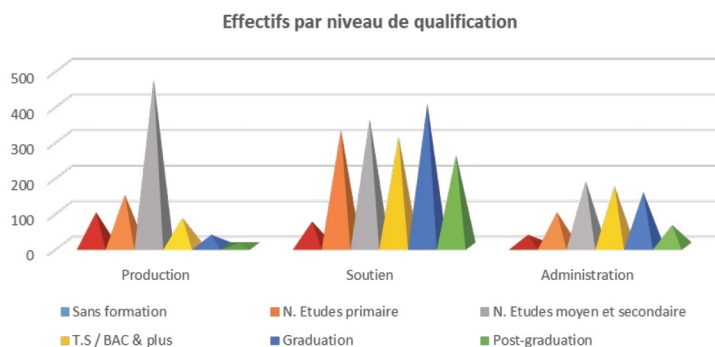


## 6.3. Répartition des effectifs par Type d'activité

78,64% des effectifs sont dans le domaine technique et dans la production, contre 21,36% dans le domaine de la gestion.

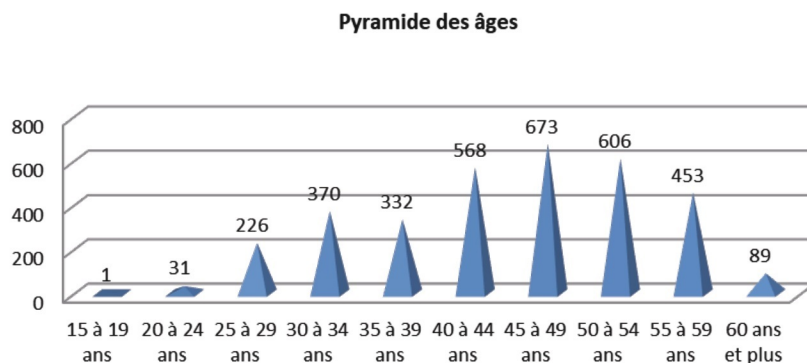


## 6.4. Répartition des effectifs par niveau de qualification



## 6.5. Répartition des effectifs par âge

La pyramide des âges du personnel du Groupe SAIDAL se présente sous forme de « ballon de rugby », ce qui signifie que la répartition des classes d'âge est bien équilibrée.



## 7. Partenariat

### 7.1. Partenariat financier : participations

#### 7.1.1. Filiales détenues à plus de 50%

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2022	2023
IBERAL	2003	552 760	100%	C.A	14 907	16 565
				V.A	6 237	1 737
				E.B.E	-7 714	-8 545
				R. Net	-23 759	-22 815
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	7	7
				Rentabilité	71%	67%
				V. mathématique	17	17
SOMEDIAL	1994	2 171 800	63,55%	C.A	909 629	1 146 272
				V.A	258 747	381 228
				E.B.E	125 567	241 387
				R. Net	9 519	98 236
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	1	6
				Rentabilité	1%	6%
				V. mathématique	101	106
ONCO PHARM Ex ( SNM) SAIDAL	2021	150 000	85%	C.A		
				V.A	-406	-743
				E.B.E	-2 559	-3 316
				R. Net	-8 609	-18 914
				Dividendes	/	
				(+) ou (-) value	-7	-11
				Rentabilité	-23%	-35%
				V. mathématique	23	19

## 7.1.2. Joint-ventures

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2022	2023
WINTHROP PHARMA SAIDAL (WPS)	1999	426 200	30%	C.A	1 263 776	451 933
				V.A	101 466	41 493
				E.B.E	-132 382	-217 906
				R. Net	-198 872	-250 637
				Dividendes	1351	/
				(+) ou (-) value	38	32
				Rentabilité	382%	324%
				V. mathématique	48	42
UP JOHN SAIDAL PHARMA (ex PSM)	1998	912 000	30%	C.A	1 371 240	3 344 618
				V.A	343 220	1 278 078
				E.B.E	-458 039	472 129
				R. Net	-316 403	411 097
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	-45	0,33
				Rentabilité	-45%	0%
				V. mathématique	55	100
TAPHCO	1999	1 083 484	44,51%	C.A	525 499	488 871
				V.A	135 297	183 920
				E.B.E	61 779	113 543
				R. Net	4 057	10 467
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	12	12
				Rentabilité	177%	178%
				V. mathématique	18	18

### 7.1.3. Autres partenariats

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2022	2023
NOVER	2000	288 000	4,40%	C.A	1 045 383	1 344 892
				V.A	501 286	691 336
				E.B.E	173 299	310 707
				R. Net	66 808	117 146
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	7	8
				Rentabilité	741%	784%
				V. mathématique	8	9
ALGERIE CLEARING	2000	240 000	2,34%	C.A	183 646	250 364
				V.A	155 084 560	224 405
				E.B.E	111 949	176 047
				R. Net	85 099	154 066
				Dividendes	187	/
				(+) ou (-) value	1,3	1,9
				Rentabilité	135%	195%
				V. mathématique	2	3
ACDIMA	1999	90 000 (Milliers de Dinars Koweïtien)	0,43%		Données non transmises	Données non transmises
GRP ALGERIE CORPORATE UNIVERSITIES	2016	14 000	7,14%	C.A	50 564	69 107
				V.A	23 055	13 940
				E.B.E	9 998	-4 175
				R. Net	9 758	-4 337
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	-30	-33
				Rentabilité	-295%	-326%
				V. mathématique	-20	-23

## 7.2. Partenariat technologique et commercial

### 7.2.1. Point de situation sur les joint-ventures

- **Partenariat SAIDAL- NOVO NORDISK (Projet insuline)**

Le Groupe SAIDAL et le laboratoire NOVO NORDISK ont décidé par consentement mutuel de mettre fin à l'amiable à leur Partenariat.

- **Partenariat SAIDAL- SANOFI (WINTHROP PHARMA SAIDAL: (WPS)**

Reprise des négociations entre le laboratoire SANOFI et le Groupe SAIDAL concernant l'avenir de la joint-venture WPS.

### 7.2.2. Accord de partenariat et de fourniture

Signature de contrats de confidentialité avec plusieurs laboratoires étrangers à savoir :

- MSN PHARACEUTICAL.
- ZYDUS.
- ISU ABXIS SOUTH KOREA.
- GC Biopharma South KOREA.
- MENDELKABS CANADA.
- ABBOTT.
- NOVUS PHARM.

- **Partenaires IRANIENS**

Une mission a été effectuée par une équipe du Groupe SAIDAL du 01 au 08 décembre 2023 dans le but de visiter plusieurs laboratoires pharmaceutiques Iraniens dont des négociations ont porté sur :

- La fabrication de dispositifs médicaux ;
- L'achat de matières premières et homologation de nouveaux fournisseurs.

### 7.2.3. Projets d'Oncologie

- **CKD OTTO PHARMA :**

Production et commercialisation de six (06) produits d'oncologie.

- **BIOCAD :**

Production et commercialisation de cinq (05) produits d'oncologie.

### 7.2.4. Projet Insuline

- **Geropharm :**

- Contrat de confidentialité signé le 24 Janvier 2023 ;
- Les lots de validation ont été lancés en présence des techniciens de Geropharm en Mars 2023 ;
- Les produits ont été mis en stabilité.

## 7.2.5. Projet atelier matières premières

### • Octavius Pharma :

- Partenariat pour la production d'API au site de Médéa ;
- Signature d'un MOU le 08 octobre 2023 pour la création d'une JV.

## 7.2.6. Projet de partenariat avec l'Institut Pasteur d'Algérie pour la fabrication de vaccins

Projet de mémorandum d'entente entre le Groupe SAIDAL et l'Institut Pasteur d'Algérie (IPA) pour la fabrication de vaccins par le Groupe SAIDAL et la commercialisation par l'IPA en cours de négociation entre les deux parties depuis décembre 2023.

## 7.2.7. Contrat de location

Signature d'un contrat de location en novembre 2023 pour la production de lait Infantile au niveau de la filiale IBERAL.

## 7.2.8. Médicaments Vétérinaire

Projet de fabrication des médicaments vétérinaires au niveau de la nouvelle unité de production inaugurée à Mostaganem en novembre 2023.

# 8. Communication

L'activité de la communication durant l'exercice 2023 se résume comme suit :

- Participation et organisation d'évènements en interne et en externe ;
- Participation au salon international de la pharmacie du 15 au 18 février 2023, à la SAFEX ;
- Participation à la foire internationale d'Alger, du 21 au 25 juin 2023;
- Participation au salon ALPHARMA à Annaba, du 21 au 25 juin 2023;
- Organisation d'une cérémonie de gratification des bacheliers, enfants des travailleurs de SAIDAL, le 07 octobre 2023 au siège de la direction générale;
- Participation à la foire de la production nationale (FPA) qui s'est tenue du 14 au 23 décembre 2023 a la SAFEX.

### Promotion de l'identité visuelle du Groupe SAIDAL à travers :

- La création et diffusion de 12 capsules conseils santé dans la chaine publique ENTV et réseaux sociaux, durant le mois de Ramadhan ;
- La Création et diffusion de 20 capsules sur le site web du Groupe Saidal et les réseaux sociaux.

## 1. Bilan au 31/12/2023 de la Société Mère

### 1.1. Actif du Bilan (Société Mère) ميزانية الأصول

UM : DA

Actif	31/12/2023			31/12/2022
	Montants Bruts	Amortissements ou Provisions	Montants Nets	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
<b>Immobilisations incorporelles</b>	564 505 150,33	479 748 373,65	84 756 776,68	122 062 837,32
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtiments	12 435 591 048,78	5 534 344 739,69	6 901 246 309,09	6 910 420 851,05
Autres immobilisations corporelles	20 615 474 906,72	14 911 083 931,17	5 704 390 975,55	5 436 277 185,71
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Immobilisations en cours</b>	4 681 343 023,33	0,00	4 681 343 023,33	4 291 960 437,72
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 008 000 175,00	169 651 228,99	2 838 348 946,01	2 854 349 187,76
Autres titres immobilisés	100 000 000,00	0,00	100 000 000,00	1 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	231 046 407,50	0,00	231 046 407,50	32 460 239,88
Impôts différés actif	321 802 279,93	0,00	321 802 279,93	244 260 019,92
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>43 230 259 747,01</b>	<b>21 094 828 273,50</b>	<b>22 135 431 473,51</b>	<b>22 164 287 514,78</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	12 708 591 088,52	3 983 951 182,51	8 724 639 906,01	6 123 177 997,72
Créances et emplois assimilés				
Clients	10 338 960 321,28	1 955 146 271,13	8 383 814 050,15	6 939 752 517,22
Autres débiteurs	2 181 833 183,19	0,00	2 181 833 183,19	2 196 758 892,46
Impôts	442 815 808,56	0,00	442 815 808,56	332 830 130,76
Autres actif courant	26 125 000,00	0,00	26 125 000,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 735 517 975,54	76 896 881,94	3 658 621 093,60	3 695 633 872,64
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>29 452 403 366,28</b>	<b>6 015 994 335,58</b>	<b>23 436 409 030,70</b>	<b>19 306 713 399,99</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>72 682 663 113,29</b>	<b>27 110 822 609,08</b>	<b>45 571 840 504,21</b>	<b>41 471 000 914,77</b>

## 1.2. Passif du Bilan (Société mère) ميزانية الخصوم

UM : DA

Passif	31/12/2023	31/12/2022
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 582 533 933,76	15 582 533 933,76
Ecart de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 735 846 850,66	-2 815 031 941,60
Autres capitaux propres -report à nouveau	-2 373 639 821,16	-494 247 922,03
Liaison inter unités	0,00	0,00
<b>TOTAL I</b>	<b>19 121 452 664,93</b>	<b>16 449 965 771,80</b>
<b><u>PASSIFS NON COURANTS</u></b>	0	
Emprunts et dettes financières	14 437 280 974,72	14 133 406 124,97
Impôts (différés et provisionnés)	526 917,47	7 110 987,15
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 424 108 277,29	1 012 536 629,94
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>15 861 916 169,48</b>	<b>15 153 053 742,06</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 652 994 340,86	2 980 533 416,94
Impôts	75 577 694,88	121 153 270,27
Autres dettes	4 106 747 676,87	5 044 264 684,85
Trésorerie passif	2 753 151 957,19	1 722 030 028,85
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>10 588 471 669,80</b>	<b>9 867 981 400,91</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>45 571 840 504,21</b>	<b>41 471 000 914,77</b>

### 1.3. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2023	31/12/2022	Evol. 2023/2022	R/O
Chiffre d'affaires	18 261 832 552,77	14 604 338 438,87	25,04%	104,38%
Variation stocks produits finis et en cours	1 050 762 258,40	2 013 933 276,06	-47,83%	67,40%
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>19 312 594 811,17</b>	<b>16 618 271 714,93</b>	<b>16,21%</b>	<b>101,35%</b>
Achats consommés	-10 394 571 085,00	-9 798 402 319,53	6,08%	96,56%
Services extérieurs et autres consommations	-1 436 443 921,23	-1 204 367 825,48	19,27%	81,29%
<b>II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>	<b>-11 831 015 006,23</b>	<b>-11 002 770 145,01</b>	<b>7,53%</b>	<b>94,40%</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>	<b>7 481 579 804,94</b>	<b>5 615 501 569,92</b>	<b>33,23%</b>	<b>114,70%</b>
Charges de personnel	-4 334 772 852,02	-3 801 784 557,97	14,02%	105,37%
Impôts, taxes et versements assimilés	-240 437 568,86	-129 539 417,69	85,61%	342,46%
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>2 906 369 384,06</b>	<b>1 684 177 594,26</b>	<b>72,57%</b>	<b>124,27%</b>
Autres produits opérationnels	69 111 927,85	107 456 161,98	-35,68%	70,73%
Autres charges opérationnelles	-133 313 849,68	-107 859 372,32	23,60%	117,75%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 223 286 975,14	-4 374 499 622,85	-72,04%	73,71%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	260 676 577,89	221 945 411,09	17,45%	120,07%
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>1 879 557 064,98</b>	<b>-2 468 779 827,84</b>	<b>176,13%</b>	<b>213,40%</b>
Produits financiers	93 354 906,25	128 385 107,61	-27,29%	80,79%
Charges financières	-321 171 450,26	-473 111 564,58	-32,12%	61,69%
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-227 816 544,01</b>	<b>-344 726 456,97</b>	<b>33,91%</b>	<b>56,24%</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)</b>	<b>1 651 740 520,97</b>	<b>-2 813 506 284,81</b>	<b>158,71%</b>	<b>347,26%</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-20 000,00	0,00		
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-84 126 329,69	1 525 656,79	-5614,11%	-594,06%
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>19 735 738 223,16</b>	<b>17 076 058 395,61</b>	<b>15,58%</b>	<b>101,28%</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>-17 999 891 372,50</b>	<b>-19 891 090 337,21</b>	<b>-9,51%</b>	<b>94,62%</b>
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1 735 846 850,66</b>	<b>-2 815 031 941,60</b>	<b>161,66%</b>	<b>376,14%</b>
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>/</b>	<b>/</b>
<b>X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 735 846 850,66</b>	<b>-2 815 031 941,60</b>	<b>161,66%</b>	<b>376,14%</b>

Désignation	Ratios 2023	Ratios 2022	Evolution
Valeur ajoutée /Chiffre d'affaires	40,97%	38,45%	6,55%
Excédent brut d'exploitation/ Chiffre d'affaires	15,91%	11,53%	38,01%
Charges du personnel /Chiffre d'affaires	23,74%	26,03%	-8,82%
Charges du personnel/Valeur ajoutée	57,94%	67,70%	-14,42%
Résultat opérationnel /Chiffre d'affaires	10,29%	-16,90%	-160,89%

## 1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société mère)

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2023	31/12/2022
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	16 995 634 900,73	10 956 873 170,49
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-17 958 124 746,60	-12 291 506 905,46
Intérêts et autres frais financiers payés	-478 050 564,73	-256 391 885,17
Impôts sur les résultats payés	0,00	-175 916 814,00
<b>Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires</b>	<b>-1 440 540 410,60</b>	<b>-1 766 942 434,14</b>
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	/	/
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>	<b>-1 440 540 410,60</b>	<b>-1 766 942 434,14</b>
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-572 707 131,82	-503 335 689,11
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-100 000 000,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	44 875 000,00	83 000 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	196 875,00	1 584 811,05
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>	<b>372 364 743,18</b>	<b>581 249 121,94</b>
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-4 350 108,50	0,00
Encaissements provenant d'emprunts	4 391 068,54	-103 608 364,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	0,00	0,00
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financements ( C )</b>	<b>40 960,04</b>	<b>-103 608 364,00</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	0,00	0,00
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>	<b>-1 068 134 707,38</b>	<b>-1 289 301 676,20</b>
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	2 050 500 725,73	3 339 802 401,93
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	982 366 018,35	2 050 500 725,73
<b>Variation de trésorerie de la période</b>	<b>-1 068 134 707,38</b>	<b>-1 289 301 676,20</b>

## 1.5. Tableau des variations des capitaux (Société mère)

UM : DA

DESIGNATION	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVES ET RESULTAT
<b>Solde au 31 Décembre 2021</b>	<b>2 500 000 000,00</b>			<b>1 591 386 267,66</b>	<b>16 024 110 051,76</b>
Changement de méthode comptable					-375 935 251,42
Correction d'erreurs significatives				-952 529 316,21	
Réévaluation des Immobilisations					
Dotation de l'état					.
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					
Tantièmesw					
Prime d'intéressement aux travailleurs					
Affectation report à nouveau					
Augmentation de Capital					
Primes et réserves					477 965 961,61
Résultat net de l'exercice					-2 815 031 941,60
<b>Solde au 31 Décembre 2022</b>	<b>2 500 000 000,00</b>			<b>638 856 951,45</b>	<b>13 311 108 820,35</b>
Changement de méthode comptable					2 815 031 941,60
Correction d'erreurs significatives				-1 879 391 899,13	
Réévaluation des Immobilisations					
Dotation de l'état					
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					
Tantièmes					
Prime d'intéressement aux travailleurs					
Affectation report à nouveau					
Augmentation de Capital					
Primes et réserves					
Résultat net de l'exercice					1 735 846 850,66
<b>Solde au 31 Décembre 2023</b>	<b>2 500 000 000,00</b>			<b>-1 240 534 947,68</b>	<b>17 861 987 612,61</b>

## 2.8. Créances sur clients (Consolidé Groupe)

Le montant des créances clients consolidé groupe s'élève à **10 672 792 Milliers de DA**, soit une hausse de **15,30 (+1 416 259 Milliers de DA)** comparativement au 31/12/2022 (**9 256 533 Milliers de DA**).

## 2.9. Dettes (Consolidé Groupe)

### 2.9.1. Dettes à long et moyen termes

Le montant consolidé groupe du compte emprunts et dettes financières s'élève à **14 536 064 Milliers de DA**, en hausse de **+1,94% (+276 692 Milliers de DA)** par rapport au 31/12/2022 (**14 259 371 Milliers de DA**).

### 2.9.2. Dettes à court terme

La rubrique dettes fournisseurs et comptes rattachés (**4 027 388 Milliers de DA**) enregistre une forte hausse de **22,28% (+ 733 901 Milliers de DA)** comparativement au 31/12/2022 (**3 293 487 Milliers de DA**).

## 2.10. Trésorerie1 (Consolidé Groupe)

La trésorerie du Groupe est de **1 225 884 Milliers de DA**, soit une baisse de **40,80% (844 729 Milliers de DA)** par rapport au 31/12/2022 (**2 070 613 557 Milliers de DA**).

## 2.11. Résultat Net (Consolidé Groupe)

Le résultat net consolidé du Groupe s'élève à **1 990 797 Milliers de DA** contre **- 2 987 160 Milliers de DA** au 31/12/2022 enregistrant ainsi forte hausse de **(+ 4 977 956 Milliers de DA)**, soit **(+166,65%)**.

## توزيع المبيعات حسب شكل الجرعة

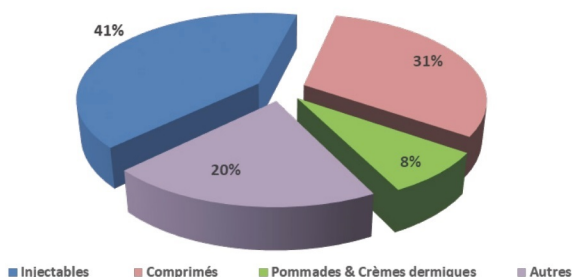
### 1.2. Répartition des ventes par forme galénique

Les ventes par forme galénique sont classées par ordre décroissant dans le tableau suivant :

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

Désignation	Réalisation 2023		Taux de contribution
	Q	V	
Injectables	8 892	7 656 282	40,90%
Comprimés	40 756	5 791 897	30,94%
Pommades & Crèmes dermiques	16 022	1 489 266	7,96%
Sirops	10 643	1 070 006	5,72%
Gélules	4 086	666 193	3,56%
Suppositoires	7 369	497 154	2,66%
Pâte à dentifrice	3 523	448 296	2,39%
Poudres pour suspensions buvables	2 181	313 766	1,68%
Solutés massifs	3 927	267 478	1,43%
Pommade ophtalmique	2 003	205 136	1,10%
Ampoules buvables	363	89 410	0,48%
Gels dermiques	902	79 109	0,42%
Poudres pour solutions buvables	466	44 583	0,24%
Solutions dermiques	428	42 991	0,23%
Solutions et solutés buvables	438	29 601	0,16%
Gouttes buvables	112	15 086	0,08%
Suspensions buvables	94	13 551	0,07%
Gels antiseptiques	3	390	0,00%
<b>Total</b>	<b>102 207</b>	<b>18 720 198</b>	<b>100,00%</b>
Ristournes	/	461 896	
<b>Total ventes déduit des ristournes</b>	<b>102 207</b>	<b>18 258 302</b>	

Contribution des formes galéniques dans la réalisation des ventes de 2023



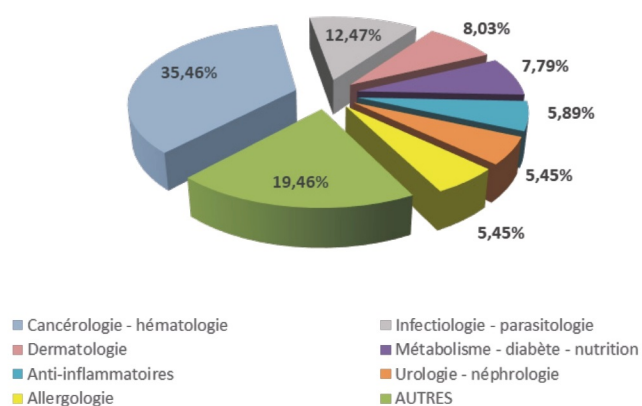
**79,79 %** des ventes sont réalisées par les formes injectables, comprimés et pommades et crèmes dermiques pour un montant de **14 937 446 Milliers de DA**.

### 1.3. Répartition des ventes par classe thérapeutique

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

Désignation	Réalisation 2023		Taux de Contribution
	Q	V	V
Cancérologie - hématologie	437	6 638 124	35,46%
Infectiologie - parasitologie	13 179	2 334 610	12,47%
Dermatologie	16 150	1 502 782	8,03%
Métabolisme - diabète - nutrition	9 220	1 459 053	7,79%
Anti-inflammatoires	12 129	1 102 311	5,89%
Urologie - néphrologie	2 141	1 020 721	5,45%
Allergologie	10 256	1 020 378	5,45%
Antalgique - antipyrétiques - antispasmodiques	13 474	795 195	4,25%
Oto-rhino-laryngologie	5 478	573 086	3,06%
Cardiologie et angiologie	4 303	454 774	2,43%
Stomatologie	3 523	448 296	2,39%
Gynécologie - obstétrique	2 269	395 328	2,11%
Anesthésie - réanimation	3 927	267 478	1,43%
Rhumatologie	1 360	215 120	1,15%
Ophthalmologie	2 003	205 136	1,10%
Pneumologie	897	100 423	0,54%
Gastro- entero -hépatologie	599	95 491	0,51%
Psychiatrie	798	76 590	0,41%
Aliments diététiques destinés à des fins médicales spéciales	61	14 911	0,08%
Produits biocides à usage médical	3	390	0,00%
<b>Total</b>	<b>102 207</b>	<b>18 720 198</b>	<b>100,00%</b>
Ristournes	/	461 896	/
<b>Total ventes</b>	<b>102 207</b>	<b>18 258 302</b>	

Contribution des classes thérapeutiques dans la réalisation des ventes 2023



Sept (07) classes thérapeutiques ont généré **80,54%** du chiffre d'affaires pour un montant de **15 077 979 Milliers de DA**

La classe Oncologie (cancérologie-hématologie) trône en haut du classement avec une réalisation de **6 638 124 Milliers de DA**, soit **35,46%** de l'ossature globale, suivit des classes Infectiologie - parasitologie, Dermatologie, Métabolisme - Nutrition -Diabète, Anti-inflammatoires, Urologie -néphrologie et Allergologie avec des taux respectifs de **12,47%**; **8,03%** ; **7,79%** ; **5,89%** ; **5,45%** et **5,45%**.

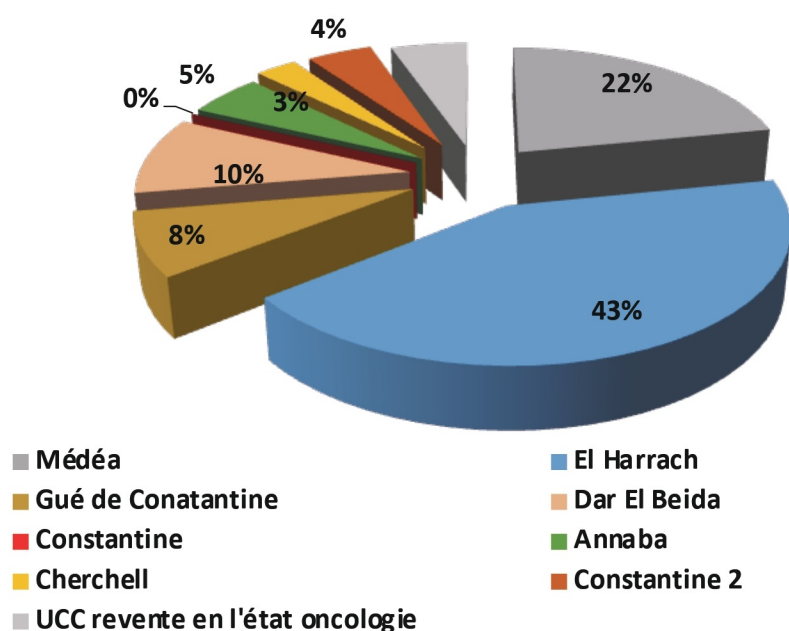
## 1.4.Répartition des ventes par site de production

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

Désignation	Réalisation 2022		Objectif révisé 2023		Réalisation 2023		Taux de réalisation		Taux d'évolution 2023/2022	
	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V
Médéa	33 676	3 430 498	35 460	3 896 510	34 822	4 096 587	98,20%	105,13%	+ 3,40% ▲	+19,42% ▲
El Harrach	17 101	5 784 561	18 344	7 608 718	15 976	7 967 181	87,09%	104,71%	- 6,58% ▼	+37,73% ▲
Gué de Constantine	19 342	1 902 407	17 328	1 694 810	15 333	1 483 089	88,49%	87,51%	-20,73% ▼	-22,04% ▼
Dar El Beida	22 515	1 904 471	20 675	2 062 918	18 859	1 800 730	91,21%	87,29%	-16,24% ▼	-5,45% ▼
Constantine 1	15	1 919	0	0	0	0	/	/	/	/
Annaba	7 640	953 838	7 700	973 486	7 716	983 940	100,21%	101,07%	+ 0,99% ▲	+3,16% ▲
Constantine 2	648	313 687	1 355	501 993	1 029	542 959	75,94%	108,16%	+58,83% ▲	+73,09% ▲
Cherchell	6 015	592 110	6 210	613 242	8 439	849 323	135,88%	138,50%	+40,29% ▲	+43,44% ▲
Partenaires	0	-75	0	0	0	0	/	/	/	/
UCC Revente en l'état	0	0	35	1 000 677	35	996 388	99,57%	99,57%	/	/
<b>S/ Total ventes brutes</b>	<b>106 952</b>	<b>14 883 415</b>	<b>107 106</b>	<b>18 352 353</b>	<b>102 207</b>	<b>18 720 198</b>	<b>95,43%</b>	<b>102,00%</b>	<b>- 4,44% ▼</b>	<b>+25,78% ▲</b>
Ristournes	/	281 763	/	/	/	461 896	/	/	/	+63,93% ▲
<b>S/ Total ventes déduit des ristournes</b>	<b>106 952</b>	<b>14 601 652</b>	<b>107 106</b>	<b>18 352 353</b>	<b>102 207</b>	<b>18 285 302</b>	<b>95,43%</b>	<b>99,49%</b>	<b>- 4,44% ▼</b>	<b>+25,04% ▲</b>
Prestations	/	2 686	/	0	/	3 531	/	/	/	+31,45% ▲
<b>Total chiffre d'affaires</b>	<b>106 952</b>	<b>14 604 338</b>	<b>107 106</b>	<b>18 352 353</b>	<b>102 207</b>	<b>18 261 833</b>	<b>95,43%</b>	<b>99,51%</b>	<b>- 4,44% ▼</b>	<b>+25,04% ▲</b>

### Contribution des sites de production dans le chiffre d'affaires

**81,98%** des ventes sont réalisées par **04** sites, la part du lion revient au site d'El Harrach avec **42,56 %** des ventes, correspondant à un montant de **7 967 181 Milliers de DA** dont **5 641 735 Milliers de DA** relevant des ventes des produits d'Oncologie, suivi par le site de Médéa (**21,88%**), Dar el Beida (**09,62%**) et Gué de Constantine avec (**7,92%**).



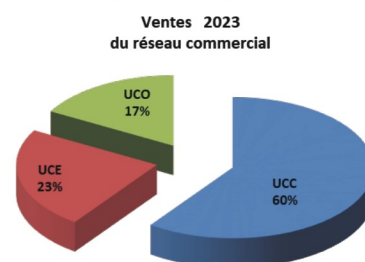
## 1.5. Répartition des ventes brutes du réseau commercial

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

Désignation		Réalisation 2022	Objectif révisé 2023	Réalisation 2023	Taux de réalisation	Taux d'évolution 2023 / 2022
Unité Commerciale Centre	Q	42 610	43 697	38 416	87,91%	-9,84%
	V	8 047 996	11 132 700	11 213 653	100,73%	39,33%
Unité Commerciale Est	Q	36 021	37 240	37 255	100,04%	3,42%
	V	3 859 986	4 240 114	4 342 796	102,42%	12,51%
Unité Commerciale Ouest	Q	28 321	26 169	26 537	101,40%	-6,30%
	V	2 975 434	2 979 540	3 163 749	106,18%	6,33%
<b>Total réseau commercial</b>	<b>Q</b>	<b>106 952</b>	<b>107 106</b>	<b>102 207</b>	<b>95,43%</b>	<b>-4,44%</b>
	<b>V</b>	<b>14 883 415</b>	<b>18 352 353</b>	<b>18 720 198</b>	<b>102,00%</b>	<b>25,78%</b>

Le montant global des ventes brutes des unités commerciales est de **18 720 198 Milliers de DA**, réparti dans les proportions suivantes :

- Unité Commerciale Centre : **59,90%**
- Unité Commerciale Est : **23,20%**
- Unité Commerciale Ouest : **16,90%**



توزيع المبيعات السنوية حسب فئة الزبائن

## 1.6. Répartition des ventes brutes par famille de clients

Désignation	Ventes 2022		Ventes 2023		Taux d'évolution 2023/ 2022		Taux de contribution (V)	
	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	2022	2023
Grossistes	98 456	10 471 219	96 704	11 382 920	-1,78%	8,71%	70,35%	60,81%
Cliniques			17	4 505			0,00%	0,02%
<b>Total secteur privé</b>	<b>98 456</b>	<b>10 471 219</b>	<b>96 720</b>	<b>11 387 425</b>	<b>-1,76%</b>	<b>8,75%</b>	<b>70,35%</b>	<b>60,83%</b>
<b>P.C.H</b>	<b>7 511</b>	<b>4 278 530</b>	<b>4 667</b>	<b>7 210 934</b>	<b>-37,86%</b>	<b>68,54%</b>	<b>28,75%</b>	<b>38,52%</b>
M.D.N/ DRSSM	500	60 460	335	53 225	-32,85%	-11,97%	0,41%	0,28%
CMS / Hôpitaux	373	54 031	358	50 925	-3,99%	-5,75%	0,36%	0,27%
MGSN	25	3 344	34	4 428	37,23%	32,43%	0,02%	0,02%
EPSP	0	6	0,09	13	-21,67%	93,45%	0,00%	0,00%
Étrangers	0	0	86	12 357	/	/	0,00%	0,07%
Autres	88	15 825	7	891	-92,15%	-94,37%	0,11%	0,00%
<b>Total secteur Public</b>	<b>8 496</b>	<b>4 412 196</b>	<b>5 487</b>	<b>7 332 773</b>	<b>-35,42%</b>	<b>66,19%</b>	<b>29,65%</b>	<b>39,17%</b>
<b>Total générale</b>	<b>106 952</b>	<b>14 883 415</b>	<b>102 207</b>	<b>18 720 198</b>	<b>-4,44%</b>	<b>25,78%</b>	<b>100,00%</b>	<b>100,00%</b>

Le montant des ventes directes avec la PCH s'élève **7 210 934 Milliers de DA** pour une quantité de **4 667 Milliers d'UV**, soit un taux de réalisation de **104,62%** de l'objectif en valeur (**6 892 586 Milliers de DA**) et **72,28 %** de l'objectif en quantité (**6 457 Milliers d'UV**), enregistrant une progression de **68,54%** en valeur et une régression de **37,86%** en quantité, comparativement à l'exercice 2022 (**4 278 530 Milliers de DA** pour une quantité de **7 511 Milliers d'UV**). Cette progression est réalisée grâce aux ventes des produits d'oncologie pour un montant de **6 612 340 Milliers de DA** avec une quantité de **436 Milliers d'UV**, soit une évolution de **+81,78%** en valeur et **+ 34,93%** en quantité comparativement à l'exercice 2022.

## الملحق رقم (11)

### توزيع الانتاج حسب شكل الجرعة

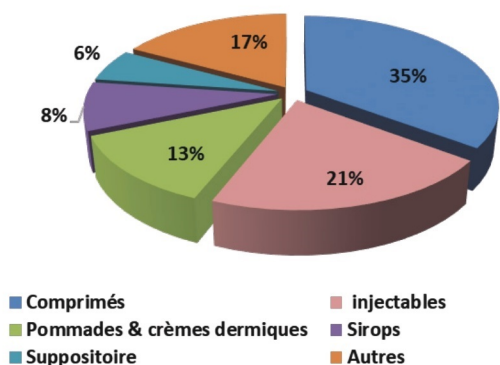
### 3.2. Répartition de la production par forme galénique

La production par forme galénique réalisée durant l'exercice 2023 est comme suit :

Q : Milliers d'UV

Désignation	Réalisation 2023	Taux de contribution
Comprimés	46 091	35,21%
Injectables	27 279	20,84%
Pommades & crèmes dermiques	16 469	12,58%
Sirops	11 213	8,57%
Suppositoires	7 570	5,78%
Pâte à dentifrice	5 874	4,49%
Solutés massifs	4 008	3,06%
Gélules	3 832	2,93%
Pommade ophtalmique	2 678	2,05%
Poudres pour suspensions buvables	2 408	1,84%
Gels dermiques	965	0,74%
Poudres pour solutions buvables	836	0,64%
Solutés et solutions buvables	674	0,51%
Solutions dermiques et antiseptiques	431	0,33%
Ampoules buvables	419	0,32%
Suspensions buvables	83	0,06%
Gouttes buvables	64	0,05%
<b>Total</b>	<b>130 893</b>	<b>100,00%</b>

Contribution des formes galéniques dans la réalisation production

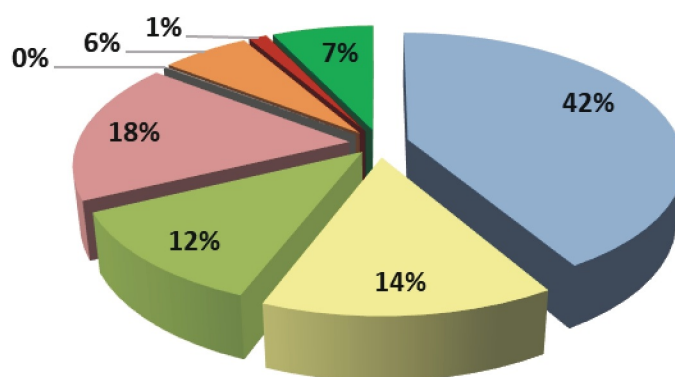


**82,99 %** de la production est réalisée par les formes : comprimés, injectables, pommades & crèmes dermiques, sirops et suppositoires pour une quantité de **108 622 Milliers d'UV**.

### 3.3. Répartition de la production par site de production

Q : Milliers d'UV V : Milliers de DA

Désignation	Réalisation 2022		Objectif 2022		Réalisation 2023		Taux de réalisation 2023		Taux d'évolution 2023/ 2022	
	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur	Quantité	Valeur
Médéa	40 850	2 836 961	58 262	3 697 643	54 309	3 549 062	93,21%	95,74%	+ 32,95% ▲	+ 25,10% ▲
El Harrach	17 457	5 063 854	22 749	6 943 043	18 837	6 977 136	82,81%	100,49%	+ 7,91% ▲	+ 37,78% ▲
Gué de Constantine	19 361	1 540 701	19 236	1 458 392	15 656	1 263 620	81,39%	86,64%	- 19,14% ▼	- 17,98% ▼
Dar El Beida	22 489	1 547 223	25 930	2 131 427	22 968	1 831 112	88,58%	85,91%	+ 2,13% ▲	+ 18,35% ▲
Constantine 1	230	2 181 436	0	0	102	27 470	/	/	- 55,76% ▼	- 98,74% ▼
Annaba	7 588	781 060	7 700	811 240	8 031	859 025	104,29%	105,89%	+ 5,83% ▲	+ 9,98% ▲
Cherchell	1 029	332 835	1 470	337 630	1 662	558 841	113,02%	165,52%	+ 61,49% ▲	+ 67,90% ▲
Constantine 2	5 705	486 013	8 807	745 798	9 329	801 131	105,92%	107,42%	+ 63,52% ▲	+ 64,84% ▲
<b>Total SAIDAL</b>	<b>114 708</b>	<b>14 770 082</b>	<b>144 154</b>	<b>16 125 173</b>	<b>130 893</b>	<b>15 867 396</b>	<b>90,80%</b>	<b>98,40%</b>	<b>+ 14,11% ▲</b>	<b>+ 7,43% ▲</b>



- Médéa
- El Harrach
- Gué de constantine
- Dar El Beida
- Constantine 1
- Annaba
- Cherchell
- Constantine 2



سیدال  
SAIDAL

# COMMUNIQUÉ AUX ACTIONNAIRES DU RÉSULTAT DES ETATS FINANCIERS DE L'EXERCICE 2023-SOCIÉTÉ MÈRE

## ACTIF

DESIGNATIONS	31/12/2023			31/12/2022
	MONTANTS BRUTS	AMORTS PROVISIONS	MONTANTS NETS	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141,648,564.00	-	141,648,564.00	141,648,564.00
Immobilisations incorporelles	564,505,150.33	479,748,373.65	84,756,776.68	122,062,837.32
Immobilisations corporelles				
Terrains	1,130,848,191.42	-	1,130,848,191.42	1,130,848,191.42
Bâtiments	12,435,591,048.78	5,534,344,739.69	6,901,246,309.09	6,910,420,851.05
Autres immobilisations corporelles	20,615,474,906.72	14,911,083,931.17	5,704,390,975.55	5,436,277,185.71
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	4,681,343,023.33	-	4,681,343,023.33	4,291,960,437.72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	3,008,000,175.00	169,651,228.99	2,838,348,946.01	2,854,349,187.76
Autres titres immobilisés	100,000,000.00	-	100,000,000.00	1,000,000,000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	231,046,407.50	-	231,046,407.50	32,460,239.88
Impôts différés actif	321,802,279.93	-	321,802,279.93	244,260,019.92
<b>TOTAL ACTIF NON COURANTS</b>	<b>43,230,259,747.01</b>	<b>21,094,828,273.50</b>	<b>22,135,431,473.51</b>	<b>22,164,287,514.78</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	12,708,591,088.52	3,983,951,182.51	8,724,639,906.01	6,123,177,997.72
Créances et emplois assimilés				
Clients	10,338,960,321.28	1,955,146,271.13	8,383,814,050.15	6,939,752,517.22
Autres débiteurs	2,181,833,183.19	-	2,181,833,183.19	2,196,758,892.46
Impôts	442,815,808.56	-	442,815,808.56	332,830,130.76
Autres actifs courants	26,125,000.00	-	26,125,000.00	-
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18,559,989.19	-	18,559,989.19	18,559,989.19
Trésorerie	3,735,517,975.54	76,896,881.94	3,658,621,093.60	3,695,633,872.64
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>29,452,403,366.28</b>	<b>6,015,994,335.58</b>	<b>23,436,409,030.70</b>	<b>19,306,713,399.99</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>72,682,663,113.29</b>	<b>27,110,822,609.08</b>	<b>45,571,840,504.21</b>	<b>41,471,000,914.77</b>

## PASSIF

DESIGNATIONS	31/12/2023	31/12/2022
Capital émis	2,500,000,000.00	2,500,000,000.00
dotation de l'état	411,677,000.00	411,677,000.00
Autres fonds propres	-	-
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15,582,533,933.76	15,582,533,933.76
Ecarts de réévaluation	1,265,034,701.67	1,265,034,701.67
Écart d'équivalence	-	-
Résultat Net	1,735,846,850.66	-2,815,031,941.60
Autres capitaux propres -report à nouveau	-2,373,639,821.16	-494,247,922.03
Intérêts minoritaires	-	-
<b>TOTAL I</b>	<b>19,121,452,664.93</b>	<b>16,449,965,771.80</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	14,437,280,974.72	14,133,406,124.97
Impôts (différés et provisionnés)	526,917.47	7,110,987.15
Autres dettes non courantes	-	-
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1,424,108,277.29	1,012,536,629.94
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>15,861,916,169.48</b>	<b>15,153,053,742.06</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3,652,994,340.86	2,980,533,416.94
Impôts	75,577,694.88	121,153,270.27
Autres dettes	4,106,747,676.87	5,044,264,684.85
Trésorerie passif	2,753,151,957.19	1,722,030,028.85
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>10,588,471,669.80</b>	<b>9,867,981,400.91</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>45,571,840,504.21</b>	<b>41,471,000,914.77</b>

## TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

DESIGNATIONS	31/12/2023	31/12/2022
Chiffre d'affaires	18,261,832,552.77	14,604,338,438.87
Variation stocks produits finis et en cours	1,050,762,258.40	2,013,933,276.06
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>19,312,594,811.17</b>	<b>16,618,271,714.93</b>
Achats consommés	-10,394,571,085.00	-9,798,402,319.53
Services extérieurs et autres consommations	-1,436,443,921.23	-1,204,367,825.48
<b>II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>	<b>-11,831,015,006.23</b>	<b>-11,002,770,145.01</b>
<b>III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)</b>	<b>7,481,579,804.94</b>	<b>5,615,501,569.92</b>
Charges de personnel	-4,334,772,852.02	-3,801,784,557.97
Impôts, taxes et versements assimilés	-240,437,568.86	-129,539,417.69
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>2,906,369,384.06</b>	<b>1,684,177,594.26</b>
Autres produits opérationnels	69,111,927.85	107,456,161.98
Autres charges opérationnelles	-133,313,849.68	-107,859,372.32
Dotations aux amortissements et pertes de valeur	-1,223,286,975.14	-4,374,499,622.85
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	260,676,577.89	221,945,411.09
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>1,879,557,064.98</b>	<b>-2,468,779,827.84</b>
Produits financiers	93,354,906.25	128,385,107.61
Charges financières	-321,171,450.26	-473,111,564.58
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-227,816,544.01</b>	<b>-344,726,456.97</b>
<b>VIII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOS (V+VI)</b>	<b>1,651,740,520.97</b>	<b>-2,813,506,284.81</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-20,000.00	-
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-84,126,329.69	1,525,656.79
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>19,735,738,223.16</b>	<b>17,076,058,395.61</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>-17,999,891,372.50</b>	<b>-19,891,090,337.21</b>
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1,735,846,850.66</b>	<b>-2,815,031,941.60</b>
Éléments extraordinaires (produit) (à préciser)	-	-
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-	-
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>1,735,846,850.66</b>	<b>-2,815,031,941.60</b>

### Résolution n° 04 : États financiers consolidés de l'exercice clos le 31 décembre 2023

L'Assemblée Générale Ordinaire du Groupe Industriel SAIDAL Spa réunie en date du 30 juin 2024, statuant aux Conditions de quorum et de majorité requises, après avoir examiné le rapport de gestion de l'exercice clos le 31 décembre 2023 adopté par le Conseil d'Administration lors de sa séance n°03 du 12 Mai 2024 ;

- Examiné les états financiers consolidés des EPE-SPA du portefeuille du Groupe Industriel SAIDAL au titre de l'exercice clos le 31 décembre 2023, arrêtés par le Conseil d'Administration lors de sa séance n°03 du 12 mai 2024, complétés par envoi daté du 11 juin 2024, -Entendu l'exposé du Président Directeur Général du Groupe ;

-Pris acte du rapport de certification des Commissaires Aux Comptes relatif aux états financiers consolidés de l'exercice 2023 et entendu leur exposé,

-Entendu les explications complémentaires exposées verbalement par le président Directeur Général du Groupe et les commissaires Aux Comptes Approuve les états financiers consolidés des EPE-SPA du portefeuille du Groupe Industriel SAIDAL clos le 31 décembre 2023, tels qu'ils sont présentés et faisant ressortir :

-Un total bilan net à l'actif et au passif de : quarante-neuf Milliards, trois cent dix-huit millions, soixante-quatre Mille, six cent trois Dinars et quarante et un Centimes (49.318.064.603,41 DA) ;

-un résultat bénéficiaire de : Un Milliard neuf cent quatre-vingt-dix Millions, sept Cent Quatre-vingt-seize Mille, sept cent seize Dinars et neuf centimes (1.990.796.716,09 DA) ;

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des Membres présents et votants

### Résolution n° 05 : Prime d'encouragement versée au collectif des travailleurs

L'Assemblée Générale Ordinaire du Groupe Industriel SAIDAL Spa réunie en date du 30 juin 2024, statuant aux Conditions de quorum et de majorité requises, décide d'attribuer, à titre exceptionnel, une prime d'encouragement d'un montant brut de deux cents millions de Dinars (200.000.000,00 DA), destinée au collectif des travailleurs du Groupe Industriel SAIDAL, inscrits parmi ses effectifs à la date du 31/12/2023, à inscrire en charge d'exploitation de l'exercice 2024 du Groupe Industriel SAIDAL. Dans ce même sillage, l'Assemblée Générale rappelle au Conseil d'Administration la nécessité impérative pour la mise en place des procédures devant encadrer ce type d'opération.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des Membres présents et votants

Résolution n° 06 : Réserves, remarques et recommandations des Commissaires Aux Comptes

Résolution n° 07 : Assainissement et apurement des créances clients anciennes et litigieuses et créances non justifiées

Résolution n° 08 : Réunions supplémentaires du Conseil d'Administration

Résolution n° 09 : Partie variable de l'exercice 2023

Résolution n° 10 : Honoraires des Commissaires Aux Comptes

Résolution n° 11 : Jetons de présence

Résolution n° 12 : publicité légale

## Procès-Verbal de la réunion de L'Assemblée Générale Ordinaire du groupe industriel SAIDAL spa Séance du 30 JUIN 2024

L'an deux mille vingt-quatre, le trente du mois de juin, à neuf heures trente, s'est tenue, à l'Hotel EL-Aurassi l'Assemblée Générale Ordinaire du Groupe Industriel Saïdal SPA, prévue par la loi et les textes pris pour son application, sur convocation de son Conseil d'Administration. Il est dressé à cet effet une feuille de présence signée par les Membres de l'Assemblée Générale présents ou représentés. Lors de cette séance, il a été procédé à la constitution du bureau de l'Assemblée Générale Ordinaire qui est composé de :

- Monsieur Karim BOUDJEMIA, représentant de Monsieur le Ministre de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, dûment mandaté, président
- Madame Aziza OULD MATARI, représentante de Monsieur le Ministre des Finances, dûment mandatée, Assesseur;
- Monsieur Houcine KERBOUB, représentant les Actionnaires, petits porteurs et institutionnels, détenteurs de 20% du capital social du Groupe Industriel SAIDAL Spa, Assesseur.

le secrétariat est assuré par Monsieur Ouassim KOUIDRI, Président Directeur Général du Groupe Industriel SAIDAL Spa. Le Président constate la présence de Monsieur Mohamed CHOUDEUR et Mohamed HAMANACHE, Commissaire aux comptes du Groupe Industriel SAIDAL Spa régulièrement convoqués.

le Président Constat que l'Assemblée Générale est régulièrement constituée et peut valablement délibérer. Le Bureau certifie exacte et sincère la feuille de présence, faisant foi et annexée au présent procès-verbal de délibération. Le Président de l'Assemblée Générale dépose sur le bureau et met à la disposition de ses membres les documents suivants:

- Les statuts du Groupe,
- les copies des convocations adressées aux membres de l'Assemblée Générale;
- la feuille de présence revêtue de la signature des membres du bureau;
- les pouvoirs conférés aux membres du bureau de l'Assemblée Générale;
- les documents afférents à l'ordre du jour;
- le projet des résolutions.

le Président souligne que ces documents ont été communiqués aux membres de l'Assemblée Générale Ordinaire conformément, aux règles et usages en la matière.

Il rappelle à l'assistance que la présente Assemblée Générale a été convoquée à l'effet de délibérer sur l'ordre du jour suivant:

- Etats financiers de la société mère clos le 31 décembre 2023;
- Etats financiers consolidés clos le 31 décembre 2023,

il soulève ensuite, la question de savoir si l'ordre du jour proposé suscite des observations, et à défaut d'intervention sur ce point, déclare l'ordre du jour adopté.

le président donne successivement la parole au Président Directeur Général et aux Commissaires Aux Comptes afin d'exposer leur rapports respectifs. A l'issue des débats, l'Assemblée Générale Ordinaire a adopté les résolutions suivantes:

### Résolution n° 01: Etats financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2023 de la Société Mère,

L'Assemblée Générale Ordinaire du Groupe Industriel SAIDAL, réunie en date du 30 juin 2024, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises, après avoir :

- Examiné le rapport de gestion de l'exercice clos le 31 décembre 2023 adopté par le Conseil d'Administration lors de sa séance n°03 du 12 Mai 2024;
- Examiné les états financiers de la Société Mère au titre de l'exercice clos le 31 décembre 2023, arrêtés par le Conseil d'Administration lors de sa séance n°03 du 12 Mai 2024, complétés par envoi daté du 11 juin 2024;
- Entendu l'exposé du Président Directeur Général;
- Pris acte du rapport de certification des commissaires aux comptes relatif aux états financiers de la Société Mère de l'exercice 2023 et entendu leur exposé;
- Entendu les Explications complémentaires exposées verbalement par le Président Directeur Général et les Commissaires Aux Comptes,

Décide:

- 1- d'approuver les états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2023 du Groupe Industriel SAIDAL Spa, avec :
  - un total bilan net à l'actif et au passif de : Quarante-cinq Milliards, cinq cent soixante et onze millions huit Cent quarante mille, cinq cent quatre Dinars et vingt et un Centimes (45.571.840.504,21DA)
  - un résultat bénéficiaire de : Un Milliard, sept cent trente-cinq Millions, huit cent quarante-six Mille, huit cent cinquante Dinars et soixante-six Centimes (1.735.846.850,66 DA)
- 2- d'approuver les actes de gestion du Conseil d'Administration de l'exercice clos le 31 décembre 2023;
- 3- de donner quitus aux membres du Conseil d'Administration pour ledit exercice,

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des Membres présents et votants

### Résolutions n° 02: Comptabilisation des corrections d'erreurs dans le compte (autre capitaux propres report à nouveau)

L'Assemblée Générale Ordinaire du Groupe Industriel SAIDAL, réunie en date du 30 JUIN 2024, statuant aux conditions de quorum et de majorité requise, approuve le solde positif d'un montant de cent Quatre-vingt-sept Millions quatre cent quatre-vingt-onze Mille quatre Cent trente-six Dinars et quarante-cinq centimes (187.491.436,45 DA), porté au compte (report à nouveau) résultant des changements d'estimations ou de méthodes comptables, des corrections d'erreurs ou d'omissions. Cette correction s'inscrit dans le cadre de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier et l'article 138.4 de l'Arrêté du 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des Membres présents et votants

### Résolution N°3: Affectation du résultat de l'exercice 2023,

L'Assemblée Générale Ordinaire du Groupe Industriel SAIDAL Spa, réunie en date du 30 juin 2024, statuant aux conditions de quorum et de majorité requises, décide d'affecter le résultat net bénéficiaire de l'exercice 2023 d'un montant de Un Milliard, sept cent trente-cinq Millions, huit cent quarante-six Mille, huit cent cinquante Dinars et soixante-six Centimes (1.735.846.850,66 DA) au compte Report à nouveau.

Cette résolution est adoptée à majorité des Membres présents et votants.

## COMMUNIQUE AUX ACTIONNAIRES DU GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA

Le Conseil d'Administration du Groupe Industriel SAIDAL Spa s'est réuni le 12/05/2024 au siège du Groupe, sis à route de wilaya N°11 Dar El Beida - Alger, à l'effet d'arrêter les comptes sociaux de l'exercice clos au 31/12/2023.

Conformément au statut de la société et en application de son article 23, il convoque l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires du Groupe Industriel SAIDAL Spa, pour le **30 juin 2024** à 09, 00 heures, à Hôtel El AURASSI, sis au 2, Bd Frantz Fanon, les Tagarins - Alger, afin de statuer sur l'ordre du jour suivant :

- Adoption du Rapport de Gestion du Conseil d'Administration de l'exercice clos 2023 ;
- Approbation des états financiers de l'exercice clos 2023 ;
- Affectation des résultats de l'exercice clos 2023 ;
- Assainissement et apurement des créances clients anciennes et litigieuses ;
- Rémunération de la partie variable du Gestionnaire Salarié Principal;
- Prime d'encouragement au profit des travailleurs du Groupe Industriel SAIDAL Spa, au titre de l'exercice clos 2023 ;
- Honoraires des commissaires aux comptes;
- Jetons de présence des administrateurs ;
- Publicité légale et réglementaire.

Les actionnaires souhaitant participer à l'Assemblée Générale Ordinaire sont priés de remplir le formulaire en ligne disponible sur le site internet [www.saidalgroup.dz](http://www.saidalgroup.dz). Le jour de l'Assemblée, ils doivent se munir d'une pièce d'identité pour les personnes physiques et d'un mandat pour les représentants des personnes morales.

### Le Président du Conseil d'Administration

  
**KOUIDRI Slim**  
Président - Directeur Général  
  
المجمع الصناعي - صيدال  
شركة مساهمة برأس مال قدره 2.500.000.000 د.ج.  
صيدال  
0078001  
SAIDAL  
01  
Groupe Industriel  
- SAIDAL -  
الطريق الولائي رقم 11 ص ب 141 الدار البيضاء الجزائر  
الطريق الولائي رقم 11 ص ب 141 الدار البيضاء الجزائر  
E.P.E / Société Par Actions au capital de 2.500.000.000 DA  
رج: 000016034235782 / N.I.F: / مادة: 16151591061 / Art: 16151591061 / س.ت.رقم: 00 ب 0342357

**NB: le présent communiqué tient lieu de convocation.**

## Etats financiers après retraitement

**Actif consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement**

Désignation	Brut 2023	AMORT/PROV	Net 2023	Net 2022
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
<b>Immobilisations incorporelles</b>	<b>570 202 071,69</b>	<b>485 445 295,01</b>	<b>84 756 776,68</b>	<b>122 062 837,32</b>
<b>Immobilisations corporelles</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 721 673 991,01	6 436 244 092,22	7 285 429 898,79	7 334 722 260,58
Autres immobilisations corporelles	21 793 950 051,18	15 887 057 529,85	5 906 892 521,33	5 628 621 109,75
Immobilisations en concession	305 136 000,00	0,00	305 136 000,00	316 872 000,00
<b>Immobilisations en cours</b>	<b>4 880 968 650,41</b>	<b>0,00</b>	<b>4 880 968 650,41</b>	<b>4 410 193 665,04</b>
<b>Immobilisations financières</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Titres mis en équivalences – entreprises associées.	2 279 647 052,62	0,00	2 279 647 052,62	2 218 965 232,68
Autres participations et créances rattachées	44 657 575,00	0,00	44 657 575,00	-108 983 412,24
Autres titres immobilisés	102 000 000,00	0,00	102 000 000,00	1 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	232 616 991,36	0,00	232 616 991,36	33 330 823,74
Impôts différés actif	324 229 113,15	0,00	324 229 113,15	244 260 019,92
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>48 795 211 883,84</b>	<b>22 808 746 917,08</b>	<b>25 986 464 966,76</b>	<b>25 740 174 924,21</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>		
<b>Stocks et encours</b>	<b>13 074 395 567,79</b>	<b>4 016 416 801,12</b>	<b>9 057 978 766,67</b>	<b>6 453 249 221,43</b>
<b>Créances et emplois assimilés</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Clients	10 672 792 200,54	2 202 008 361,89	8 470 783 838,65	7 072 433 343,72
Autres débiteurs	1 334 889 869,65	0,00	1 334 889 869,65	1 468 499 117,14
Impôts	444 517 344,45	0,00	444 517 344,45	335 215 938,20
Autres actif courant	26 125 000,00	0,00	26 125 000,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 061 180 494,40	82 435 666,36	3 978 744 828,04	3 792 667 765,85
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>29 632 460 466,02</b>	<b>6 300 860 829,37</b>	<b>23 331 599 636,65</b>	<b>19 140 625 375,53</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>78 427 672 349,86</b>	<b>29 109 607 746,45</b>	<b>49 318 064 603,41</b>	<b>44 880 800 299,74</b>



Mohamed CHOUDER  
Expert comptable  
commissaire aux comptes

## Passif consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement

Désignation	31/12/2023	31/12/2022
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	15 796 006 288,78	15 796 006 288,78
Ecart de réévaluation	3 055 746 033,29	3 055 720 451,96
Écart d'équivalence	1 315 412 427,53	1 463 082 352,04
Résultat Net	1 990 796 716,09	-2 987 159 711,62
Autres capitaux propres -report à nouveau	-3 996 750 489,78	-2 092 312 082,35
Intérêts minoritaires	851 608 361,63	818 357 587,56
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>	<b>21 924 496 337,55</b>	<b>18 965 371 886,37</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>	0,00	
Emprunts et dettes financières	14 536 063 678,66	14 259 371 288,67
Impôts (différés et provisionnés)	526 917,47	7 110 987,15
Autres dettes non courantes	305 136 000,00	316 872 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 443 416 318,74	1 028 540 134,63
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>	<b>16 285 142 914,87</b>	<b>15 611 894 410,45</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	4 027 388 248,21	3 293 487 276,35
Impôts	102 166 580,93	125 547 764,68
Autres dettes	4 143 574 159,84	5 080 009 086,66
Trésorerie passif	2 835 296 362,01	1 804 489 875,23
<b>TOTAL PASSIF COURANT</b>	<b>11 108 425 350,99</b>	<b>10 303 534 002,92</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>49 318 064 603,41</b>	<b>44 880 800 299,74</b>



Mohamed CHOUDEH  
Expert comptable  
commissaire aux comptes

**Compte de résultat consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement**

Désignation	EX 2023	EX 2022
Chiffre d'affaires	19 410 065 548,95	15 518 343 549,99
Variation stocks produits finis et en cours	1 058 796 924,81	1 916 701 144,87
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>20 468 862 473,76</b>	<b>17 435 044 694,86</b>
Achats consommés	-11 115 868 671,92	-10 304 903 076,96
Services extérieurs et autres consommations	-1 489 204 960,88	-1 250 061 996,09
<b>II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>	<b>-12 605 073 632,80</b>	<b>-11 554 965 073,05</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION ( I - II )</b>	<b>7 863 788 840,96</b>	<b>5 880 079 621,81</b>
Charges de personnel	-4 483 796 798,67	-3 943 686 171,34
Impôts, taxes et versements assimilés	-244 097 338,36	-136 922 185,18
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>3 135 894 703,93</b>	<b>1 799 471 265,29</b>
Autres produits opérationnels	70 725 663,54	111 250 981,17
Autres charges opérationnelles	-155 096 606,75	-157 427 854,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 156 201 214,80	-4 476 289 679,29
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	260 845 207,97	261 601 989,89
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>2 156 167 753,89</b>	<b>-2 461 393 297,78</b>
Produits financiers	97 635 649,85	145 902 545,02
Charges financières	-352 200 587,88	-520 845 400,17
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-254 564 938,03</b>	<b>-374 942 855,15</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)</b>	<b>1 901 602 815,86</b>	<b>-2 836 336 152,93</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-25 343 390,00	-20 000,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-86 553 162,91	1 525 656,79
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	20 898 068 995,12	17 953 800 210,94
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-18 935 256 406,35	-20 791 682 020,66
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1 962 812 588,77</b>	<b>-2 837 881 809,72</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 962 812 588,77</b>	<b>-2 837 881 809,72</b>
Résultat minoritaires	-33 267 897,77	-2 178 182,54
Part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	61 252 025,09	-147 099 719,36
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 990 796 716,09</b>	<b>-2 987 159 711,62</b>



Mohamed CHOUDER  
Expert comptable  
commissaire aux comptes

## 2.7. Tableau des variations des capitaux (Consolidé Groupe)

UM : DA

Désignations	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
<b>Solde au 31 Décembre 2021</b>	<b>2 500 000 000,00</b>			<b>5 826 908 436,21</b>	<b>14 585 659 778,83</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				- 995 288 552,86	
Réévaluation des Immobilisations					
Dotations de l'état réserve				477 965 961,61	
Dividendes payés					
Tantièmes					
Prime d'intéressement aux travailleurs					
Affectation résultat					- 48 694 704,82
Résultat minoritaires					- 19 038 078,20
Affectation report à nouveau					
Ecart d'équivalence				- 374 981 242,78	
Résultat net de l'exercice					- 2 987 159 711,62
<b>Solde au 31 Décembre 2022</b>	<b>2 500 000 000,00</b>			<b>4 934 604 602,18</b>	<b>11 530 767 284,19</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				-1 904 438 407,43	
Réévaluation des Immobilisations					
Dotations de l'état réserve					
Dividendes payés					
Tantièmes					
Prime d'intéressement aux travailleurs					
Affectation résultat					2 987 159 711,62
Résultat minoritaires					33 250 774,07
Affectation report à nouveau					
Ecart d'équivalence				- 147 669 924,51	
Résultat net de l'exercice					1 990 796 716,09
<b>Solde au 31 Décembre 2023</b>	<b>2 500 000 000,00</b>			<b>2 882 496 270,24</b>	<b>16 541 974 485,98</b>

## 2.5. Tableau des variations des capitaux (Consolidé Groupe)

UM : DA

DESIGNATION	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'ÉMISSION	ÉCART D'ÉVALUATION	ÉCART DE RÉÉVALUATION	RÉSERVES ET RÉSULTAT
<b>Solde au 31 décembre 2018</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	-	-	<b>1 595 989 012,46</b>	<b>15 700 421 384,13</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				- 311 395 203,42	
Réévaluation des immobilisations				1 414 585 183,92	
Dotation de l'état					
Réserve				585 746 944,89	
Dividendes payés					
Tantièmes					
Prime d'intéressement aux travailleurs					
Affectation résultat					- 1 174 214 390,98
Résultats minoritaires					
Affectation report à nouveau					- 216 665 926,99
Écart d'équivalence				888 297 408,34	
Résultat net de l'exercice					
<b>Solde au 31 décembre 2019</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	-	-	<b>4 173 223 346,18</b>	<b>15 103 055 070,24</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives					
Réévaluation des Immobilisations					
Dotation de l'état					
Réserve					
Dividendes payés					
Tantièmes					
Prime d'intéressement aux travailleurs					
Affectation résultat					- 793 514 004,08
Résultats minoritaires					
Affectation report à nouveau					
Ecart d'équivalence					
Résultat net de l'exercice					189 936 341,33
<b>Solde au 31 décembre 2020</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	/	/	<b>4 173 223 346,18</b>	<b>14 499 477 407,49</b>

## 1.5. Tableau des variations des capitaux

UM : DA

DESIGNATION	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVES ET RESULTAT
Solde au 31 Décembre 2015	2 500 000 000,00	-	-	211 470 238,71	13 258 393 539,45
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				-175 633 931,11	
Réévaluation des Immobilisations				-73 382 310,56	
Dotation de l'état				2 586 812 201,59	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					-400 000 000,00
Tantièmes					-3 180 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs					-198 660 000,00
Augmentation de Capital					
Résultat net de l'exercice					1 172 407 473,19
<b>Solde au 31 Décembre 2015</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2 549 266 198,63</b>	<b>13 828 961 012,64</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				-1 383 551 973,73	
Réévaluation des Immobilisations				1 440 467 225,15	
Dotations de l'Etat				6 135 044 290,61	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					-400 000 000,00
Tantièmes					-4 320 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs				59 330 039,52	-217 420 000,00
Augmentation de Capital					
Résultat net de l'exercice					1 614 727 609,14
<b>Solde au 31 Décembre 2016</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>8 800 555 780,18</b>	<b>14 821 948 621,78</b>

## 1.5. Tableau des variations des capitaux

U : DA

DESIGNATION	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVES ET RESULTAT
<b>Solde au 31 Décembre 2015</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	-	-	<b>427 898 054,65</b>	<b>12 493 509 763,09</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives					
Réévaluation des Immobilisations				- 216 427 815,94	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					- 400 000 000,00
Tantièmes					- 3 120 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs					- 217 938 909,60
Augmentation de Capital					
Résultat net de l'exercice					1 385 942 685,96
<b>Solde au 31 Décembre 2013</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	-	-	<b>211 470 238,71</b>	<b>13 258 393 539,45</b>
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				- 175 633 931,11	
Réévaluation des Immobilisations				- 73 382 310,56	
Dotations de l'Etat				2 586 812 201,59	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					- 400 000 000,00
Tantièmes					- 3 180 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs					- 198 660 000,00
Augmentation de Capital					
Résultat net de l'exercice					1 172 407 473,19
<b>Solde au 31 Décembre 2014</b>	<b>2 500 000 000,00</b>	-	-	<b>2 549 266 198,63</b>	<b>13 828 961 012,64</b>